وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـــث العلمـي

جـــامعة - د-" مولاي الطاهر "بسعيـــدة.

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير المتغير القيادي "عبد العزيز بوتفليقة" في سياسة الجزائر الخارجية 1999-2012

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة:

معطى صورية

إشراف الأستاذ:

شهاد أحمد

لجنة المناقشة:

أ. خروبي شوقي	جامعة مولاي الطاهر - سعيدة -	رئيساً
أ. شاهد احمد	جامعة مولاي الطاهر - سعيدة -	مشرفا مقرراً
أ. بلحاج هواري	جامعة مولاي الطاهر - سعيدة -	عضو مناقشاً

السنة الجامعية

1435هـ- 1436هـ/ 2014م- 2015م

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " النمل-19-

هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ " النمل -40-

فالشكر الأول و والأخير، الظاهر و الباطن لله عز و جل الذي منحني الصبر و العقل لإتمام هذا العمل إلى كل الأساتذة الذين تداولوا على تكويني من الابتدائي إلى الجامعي مرورا بالثانوي كلهم في قلبي حفظهم الله.

قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس، لا يشكر الله"

فنتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف السيد **شاهد أحمد**، الذي احتضن هذا البحث بفكرة بسيطة حتى استوى وأصبح بحثا متواضعا.

كما نشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ونخص بالذكر أساتذة تخصص **"دراسات مغاربية "**

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمنبع المعرفة جامعة الدكتور **مولاي الطاهر** وعمال وموظفي المكتبة على مساعدتهم في البحث البيداغوجي

ولا ننسى تقديم خالص الشكر لكل من يساهم بأي بحث حول أي موضوع يخص الوطن الحبيب **الجزائر**

وأخيرا فان وفقت هذه المذكرة وحوت في طياتها على ايجابيات النجاح, فهي منسوبة لجميع من سعى وأعانني في انجازها على هذه الصورة

سائلين المولى عز وجل التوفيق لما فيه خير وصلاح في الدنيا والآخرة

-بارك الله فيكم جميعا-

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شاعر : علم العليم وعقل العاقل اختلفـــا من منهما الذي قد أحرز الشرف

فالعـــــلم قال أنا أحرزت غايته والعقـل قال أنا الرحمن بي عرف

فأفصـح العلــم أفصحا وقال لـه بأيّـنا الرحمن في فرقانـه اتصف

فبان للعقـــل أن العلم سيــده فقبّـل العقل رأس العلـم وانصرفا

أخرّ سجودًا لله أحمده وأشكره على حسن توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى :

من حملتني وهنا على وهن

إلى قرة عيني

إلى التي سهرت لتربيتي وتعليمي وتألمت لآلامي

إلى اعزّ ما لدي في هذا الكون

أمي العزيزة حفظها الله وعافاها من مرضها وأطال عمرها

إلى الذي لم يدّخر جهدا لتربيتي والذي لو عبّرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له.

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم.

أبي حفظه الله وأطال عمره.

إلى قرة عيني "**حادة**" وأتمنى لها طول العمر والصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي الذين تحملوا معي مشقّة إنجاز هذه المذكّرة :**عزيل، جليلة، عبد السلام، عبد القادر،الحاج، زوليخة، مغنية، زينب، جميلة، صارة، حبيبتي لويزة، أحلام، عون الله،فاروق، يوسف، ياسر،آدم، نسرين،ليلى، عبد الرزاق،**

إلى من أحمل له الحبّ في قلبي.....

إلى رفيقة دربي **الزهرة مباركي** والتي لم يعهد قلبي فراقها

إلى الأستاذ القدير شاهد أحمد

مقدمة

السياسة الخارجية لها أهمية كبيرة كونها مركزا مهما في السياسة العامة للوحدة الدولية, إضافة إلى طبيعة قرارات السياسة الخارجية, كتلك المتعلقة بالأمن الوطني وسيادة الدولة لذا تعتبر معظم الوحدات الدولية السياسة الخارجية أولوية في تحقيق أهدافها العامة في العديد المجالات حيث تلعب السياسة الخارجية النشيطة دورا في تنمية الدولة من خلال دفع الوحدات الدولية لتقديم مساعدات أو دعم لهذه الدولة بهدف كسب موقفها, وموقف الدول الأخرى التي يمكن أن تؤثر في القضايا الدولية

وهدف السياسة الخارجية الحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها, وذلك بإتباعها السياسة الخارجية محايدة في قضايا معينة لا تهمها, كما تؤدي السياسة الخارجية للوحدة الدولية دورا في تأمين مصالحها في الخارج, وتتنوع المصالح الاقتصادية كالاستثمارات والتجارة أو الترويج لفكر معين يخدم مصالح الوحدة الدولية.

وتهدف السياسة الخارجية أيضا إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي عن طريق افتعال عدو خارجي أو قضية دولية تستدعي التفاف الشعب حول السلطة السياسية لمواجهة هذا العدو, زيادة على ذلك تمنع السياسة الخارجية المكثفة للدولة مكانة وهيبة, إذ أن الحضور الدائم والفعال للدولة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية تمكنها من رفع مكانتها الدولية وفرض وجهة نظرها بخصوص القضايا الدولية.

ويتضح من كل هذا أن الأهمية العملي للسياسة الخارجية ذات علاقة وطيدة بعمل النظام السياسي للدولة بشكل عام, حيث أن الاهتمام بالسياسة الخارجية يكون وفقا للظروف التي يوجد فيها هذا النظام, أي أن القائم على السياسة الخارجية يسعى لإيجاد نوع من التوازن بين السياستين الخارجية والداخلية وفقا لما تتطلبه هذه الأخيرة والفرص التي يوفرها النظام الدولي بحيث أن استقرار الوضع الداخلي لأي دولة يزيد من اهتمام صانع القرار بالسياسة الخارجية.

إن السياسة الخارجية حجم كبير من الأهمية والتأثير على مختلف شؤون الدولة, وان تحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية وقراراتها المصيرية يبقى من اختصاص القيادة العليا للدولة.

وبناء على الدور الذي يلعبه القائد السياسي في السياسة الخارجية فان العديد من الدارسين في علم النفس الاجتماعي يؤكدون على أهمية القيادة في المجتمع نظرا لطبيعة التفاعلات الاجتماعية وما ينتج عنها من تصادم مصالح الأفراد, فالقيادة تعمل على تحقيق استقرار المجتمع من خلال القضاء على عوامل الشقاق والصراع بين أعضاء الجماعة وا ٍعادة التوازن في المجتمع, ودون وجود قائد تسود حالة من الفوضى في تفاعلات المجتمع التي سوف تنقسم على ذاتها رغم النوايا الطيبة لعناصرها, بحيث يرى كل منهم طريقته بأنها المثلى لتحقيق المصالح العامة, وبالتالي فحضور القائد يعد بمثابة سند نفسي للأتباع.

أما على المستوى الدولي فقد ازدادت العلاقات الدولية بظهور فواعل جدد كالشركات والوكالات والمنظمات والأفراد, وسعيها للمشاركة في صناعة القرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي, بحيث يواجه صناع السياسة الخارجية مشكلة في فهم إدارة قضايا العلاقات الدولية خاصةوا ٍنها من صنع فاعلين آخرين في النظام الدولي.

واستنادا إلى ما سبق تحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية من خلال إبراز دور القائد في السياسة الخارجية الجزائرية خلال حكم القائد عبد العزيز بوتفليقة من سنة 1999 إلى يومنا هذا.

وقصد الإحاطة بالموضوع قسمت الدراسة إلى فصلين, الفصل الأول تضمن الإطار المنهجي والنظري للدراسة. أما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وذلك من خلال تبيان ظروفه ونشأته وتطوره, ثم أهم محطات نضاله الثوري وعمله السياسي إضافة إلى ذلك إبراز مراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

بعدها سعيت في هذه الدراسة تبيان اثر الخصائص الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في توجه السياسة الخارجية الجزائرية في المجالين السياسي والأمني.

وحاولت أيضا أن ابرز دور النسق العقدي (الديني) للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية في الميدان الاجتماعي والثقافي وفي الأخير خلص البحث إلى جملة من النتائج التي يمكن اعتبارها كتأكيد أو تنفيذ للفرضيات المطروحة ضمن الإطار المنهجي لهذه الدراسة.

1/ تحديد المصطلحات:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يظهر لنا أن هناك ثلاثة مصطلحات ذات أهمية بالغة, وهما: القيادة, السياسة الخارجية, وشخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

أ/ تعريف القيادة:

القيادة عموما هي ظاهرة اجتماعية تنشأ في جماعة تربطها علاقات معينة, وهي ضرورة حيوية بالنسبة للأفراد حتى قبل أن يتمكنوا من المشاركة في اختيار ممثليهم أو قادتهم.

ب/ السياسة الخارجية:

عرفها باتريك سنايدر على أنها ذلك المجهود الذي تبدله جماعة وطنية من اجل التحكم في مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية أو تعديل تلك الوضعية السلبية التي لا تخدم مصالحها.

ج/ عبد العزيز بوتفليقة:

هو سابع رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, من مواليد 02 مارس 1937 في وجدة المغربية, لعائلة ذات أصل جزائري من مدينة تلمسان.

2/ مبررات اختيار الموضوع :

يمكننا تقسيم مبررات اختيار الموضوع إلى تطلعات بحثية تتعلق بالموضوع في حد ذاته ومبررات ذاتية شخصية وهي كالتالي:

أ/ التطلعات الموضوعية :

في هذا الموضوع حاولنا إحداث تمكين معرفي حول تأثير القائد السياسي لأي دولة في مسار السياسة الخارجية, و السياسة الخارجية الجزائرية. ومدى تأثير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مسار السياسة الخارجية, وقد شغلت هذه المسألة حيزا واسعا لدى المفكرين وعلماء العلاقات الدولية والإدارة والسياسة وكذا الاقتصاد وهذا لما له من تأثير على هذه المجالات.

ب/ **التطلعات الذاتية**:

حب معرفة الأشياء, حب الوطن, ولطالما أحببت الجزائر أكثر من كل شيء, وأفضل من السابق, حيث يقودنا إلى التوسع في البحث والتحليل.

3/ أهداف وأهمية الدراسة :

موضوع دراستنا يعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للعلاقات الدولية وبالتالي تتجلى أهمية الموضوع من خلال:

أ/ **أهمية الدراسة :**

1/ الأهمية العلمية:

أهمية هذه الدراسة العلمية تكمن بشكل أولية لإشباع الرغبات العلمية للباحث من خلال الإحاطة بالموضوع وتحقيق قدر معين من المعرفة الأكاديمية حول السياسة الخارجية الجزائرية,وكذلك التمرن على إسقاط حالة من الواقع السياسي وتفسير كيفية تفاعل صانع السياسة الخارجية مع معطيات البيئة, على ذلك تسعى هذه الدراسة على غرار الدراسات والبحوث إلىتحقيق تراكم معرفي بصفة عامة وا ٍضافة مرجع جديد في ميدان السياسة الخارجية يكون سندا للباحثين في هذا المجال.

2/ **الأهمية العلمية**:

تساعد هذه الدراسة من الجانب العلمي على إعطاء صورة عن السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقد من الزمن من سنة 1999 إلى غاية سنة 2012م, وهذا يعطي للقائمين عليها إمكانية استخلاص العبر مما سبق وتقويمها في المستقبل.

ب/ أهداف الدراسة :

أطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتباين بين الأهداف الذاتية والموضوعية:

1/ الذاتية:

_ اكتساب رصيد ثقافي حول العلاقات الدولية وخاصة موضوع السياسة الخارجية.

_ التغلغل في واقع السياسة الخارجية الجزائرية وتأثرها بالمتغير القيادي.

_ الإسهام ولو بالقليل في زيادة الرصيد المعرفي لمكتبة جامعة مولاي الطاهر بولاية سعيدة.

_ الإسهام ولو بالقليل في سد الفراغ الذي تعاني منه الدراسات الأكاديمية حول هذا المجال.

_ التعرف على المهتمين بدراسة المتغير القيادي, والرئيس عبد العزيز بوتفليقة وا إسهامه في تغيير مسار السياسة الخارجية.

2/ **الموضوعية**:

_ إظهار الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ، ومعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر فيها.

_ تبيان تأثير المتغير القيادي في مسار السياسة الخارجية.

_ التعرف على الجهود التي بذلها المتغير السياسي القيادي في السياسة الخارجية للجزائر.

4/ **أدبيات الدراسة**:

أنا لا أدعي أنني أول من اطرق لهذا الموضوع, فهذا الأخير كان محل اهتمام الكثير من الدارسين والمهتمين ولعل من أهم الدراسات التي تناولت موضوع البحث الدكتور عبد الوهاب الكيالي, توفيق سعد حقي, محمد السيد سليم, أحمد نوري النعيمي والدكتور ربيع حامد وغيرهم.

الإشكالية: من البديهي أن لكل دراسة علمية مشكلة بحثية, وهذا بهدف تحليل وتفسير أي دراسة ومن ثم معرفة أسبابها آثارها والتنبؤ بمستقبلها, وبالنظر إلى ما تقدم تتبلور لدينا **الإشكالية التالية:**

- ✓ إلى أي مدى يمتلك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صفات القائد بالشكل الذي يجعله يعد المهندس الأول للسياسة الخارجية الجزائرية.

الفرضية الرئيسية:

قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للجزائر كان لها أثرا في مسار السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرضيات الثانوية:

- إن لتصورات القائد دورا في تحديد مضامين السياسة الخارجية.
- كلما زادت خبرة صانع السياسة الخارجية زاد مستوى تأثيره فيها.
- كلما زادت صلاحيات القائد في السياسة الخارجية, زاد بروز خصائصه الشخصية على توجهات السياسة الخارجية.

حدود الدراسة:

1/ **المجال الزماني:** يتحدد المجال الزماني من سنة 1999 والتي تمثل سنة وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم في الجزائر, وتمتد فترة الحكم إلى يومنا هذا، لكنني فضلت أن تكون فترة الدراسة في الحقبة الزمنية الممتدة من 1999م إلى سنة 2012م ،

2/ **المجال المكاني:** تهتم هذه الدراسة من حيث المجال المكاني بوحدة جغرافية معروفة المعالم وهي الجزائر.

_ تسميتها الرسمية " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية"

_ عاصمتها الجزائر

_ مساحتها 2.381.741 كلم^2

_كثافتها السكانية أكثر من 35 مليون نسمة.

_ الدين هو الدين الإسلامي.

وبذلك فإن هوية الجزائر هي الهوية العربية الإسلامية.

3/ **المجـال الموضـوعي:** وهـو يتضـمن سياسـة الجزائـر الخارجيـة والأمنيـة والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية.

مناهج الدراسة:

من المعروف أنه لا توجد خطة ناجزة ولا منهج جاهز في البحوث الاجتماعية،وإنما كل منهما يبنى مع التقدم والتوسع في البحث، كما أن هذا الأخير يفرض طبيعة المنهج المستخدم .ويتراءى لنا منذ البداية أننا سنستخدم أكثر من منهج واحد للإحاطة - تحليلا وتفسيرا -بجوانب الموضوع، نظرالتعقّد الظاهرة المدروسة ،وتشعب مستويات التحليل فيها، وارتباطها بمسائل السياسة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى بالشؤون الدولية، لتتضاف إليهما الأمور الشخصية المتعلقة بصانع القرار .و عليه فإننا سنعتمد ما يلي:

-المنهج الوصفي :والذي يتعلق بالمستوى الأول من مستويات البحث العلمي، حيث أن أي بحث يبتدئ بوصف دقيق، وتشريح متكامل لمكونات الظاهرة المدروسة.

-المنهج التاريخي :وذلك بغية رصد التطور الحاصل بشأن العديد من النقاط التي تضمنتها الدراسة:

-البحث في الامتدادات التاريخية للنظام السياسي الجزائري.

-تتبع التطور التاريخي لمؤسسة الجيش ودورها في السياسة.

-الرصد التاريخي لدور مؤسسة الرئاسة دستوريا.

-تطور المواقف الدولية من أزمة الجزائر منذ بداية التسعينيات وحتى الآن.

-المنهج المقارن :وهو عادة ما يقرن بالمنهج التاريخي، ويفيد في التمييز بين المراحل المختلفة المتعاقبة، وبالتالي معرفة الثابت والمتغير.

إضافة إلى هذه المناهج الكبرى المعروفة في العلوم الإجتماعية، سنستعين ببعض الأساليب البحثية، من مثل أسلوب تحليل المضمون الذي يفيدنا في تحليل مضمون خطب وتصريحات الرئيس بوتفليقة، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة منظومته المعرفية والإدراكية .كما سنستعين ببعض المقاربات التحليلية والمفهومية، والتي تزيد من قدرة الفهم والتحليل لدينا، وبالتالي تقربنا أكثر إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة.

فالاعتماد على المقاربة الوظيفية يساعد على محاولة الربط بين البنى والهياكل والمؤسسات بالوظائف التي أنشأت من أجلها، مما يؤدي إلى فهم أعمق، واقتراب أكثر من الواقع الفعلي .والاعتماد على مقاربة المصلحة يساعد على تعرية الكثير من حقائق الواقع الدولي من جهة، ومن جهة أخرى كشف مختلف الرهانات المتعلقة بفواعله.

اعتمدت الدراسة على اسلوب تحليل المحتوى بهدف قراءة الأفكار والخصائص النفسية والدوافع والسمات القيادية في خطابات ورسائل وتصريحات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، إضافة إلى محاولة بحث شخصية ومعرفة أهم أفكاره وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إذن يهدف هذا المنهج للاطاحة بابرز السمات الشخصية للرئيس بوتفليقة من خلال بعض خطاباته وتصريحاته التي خضعت للتحليل، وذلك لإبراز الخصائص القيادية للرئيس، خاصة ما تعلق منها بمجال السياسة الخارجية الجزائرية طيلة فترة الدراسة.

- تعريف أسلوب تحليل المضمون:

يمكن تعريف أسلوب المضمون بأنه:" التحليل الذي يتناول الخصائص اللغوية والرمزية للمادة الاتصالية في شكل مصطلحات تخضع للضبط الدقيق، وأنه يسعى لتحويل المضمون إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة والقياس الكمي.

- وخطوات تطبيق منهج تحليل المضمون:

قصد الوصول إلى نتائج دقة وبعيدة عن كل تحيز من جانب الباحث تتطلب عملية تحليل المضمون اتباع الخطوات التالية:

- تحديد مشكلة البحث وا ٍطاره النظري.
- اختيار العينة البحثية
- اختيار فئات البحث
- اختيار وحدة التحليل
- تتمثل المرحلة الخامسة في محاولة صياغة مضمون المادة المدروسة في شكل أرقام ونسب مئوية تبين حجم تكرار وحدة البحث ضمن الرسالة.

- تسعى المرحلة السادسة لإجراء مقارنة بين الأرقام النسب المؤوية التي تم التوصل إليها.
- المرحلة السابعة تتمثل في محاولة كتابة تقرير نهائي يوضح العلاقة المستخلصة من قراءة الأرقام المئوية، وتكون صياغة التقرير في شكل أسلوب أدبي قابل للفهم، ويعكس النتائج المتوصل إليها.

***منهج دراسة الحالة:**

اعتمدت الدراسة أيضا على منهج دراسة الحالة باعتباره المنهج الملائم لدراسة أثر المتغير القيادي في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يسعى هذا المنهج للتركيز على ظاهرة أو وحدة معينة سواء كانت فردا أو مجتمعا أو نظاما، من خلال الاحاطة بجميع جوانبها وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأنها. ويستخدم هذا المنهج في دراسة الحالات الفريدة أو التي يصعب قياسها على حالات أخرى.

وعرف منهج دراسة الحالة بانه:" دراسة معمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق نموذج مختار"

وبهذا يمكن استخلاص بعض العناصر الخاصة بمنهج دراسة الحالة والمتمثلة فيما يلي:

- يدرس المنهج الحالات في شكل أنظمة أو جماعات أو أفراد.
- يمكن للوحدات الصغيرة أن تكون جزءا من ضمن وحدات أكبر في در اسة معينة كما يمكن أن تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى.
- لا يقتصر منهج دراسة الحالة على الوصف الخارجي بل يتعداه إلى التغلغل في أعماق الظاهرة.
- يسعى المنهج لاكتشاف علاقات سببية بين أجزاء الظاهرة محل الدراسة، أو توضيح مختلف عناصرها.

- كذلك يتميز منهج دراسة الحالة ببعض الخصائص أهمها:

- هو منهج يركز على جمع المعلومات حول حالة محددة، كما أنه يساعد على ترتيب هذه المعلومات بصيغة معينة تجعلها ذات دلالة ومعنى.
- يسعى منهج دراسة الحالة لإعطاء تحليل كيفي للظواهر والحالات المدروسة.

يهتم منهج دراسة الحالة بالظاهرة أو الوحدة محل الدراسة بشكل ديناميكي أي أنه يدرس الظاهرة في سياقها التاريخي خلال فترة زمنية محدودة.

الاطار النظري:

استعنا في دراستنا على مجموعة من نظريات والمداخيل المتمثلة أساسا فيمايلي:

- اقتراب الجماعة
- الاقتراب القانوني
- الاقتراب المؤسسي

صعوبات الدراسة

- **من الناحية النظرية:** ارتبطت هذه الصعوبات أول بتشعب هذه الدراسة وتداخل أبعادها بين تخصصات عدة كالسياسة والاجتماع ...إلخ الشيء الذي جعلني الانطلاق من بداية استطلاعية نظرية لتوضيح معالم الموضوع للخوض بعدها في الدراسة، وهذا ما جعلني أستغرق وقتا معتبرا لبناء أساسيات الموضوع.

صعوبات الدراسة

واجهتني العديد من الصعوبات أثناء البحث:

- عدم وجود مراجع متخصصة في دراسة المتغير القيادي .
- إضافة إلى الوقت الذي لم يكن في صالحنا.

- احتواء الكتب على نفس المعلومات فيما يتعلق بمفهوم القيادة أو السياسة الخارجية.
- عدم وجود مراجع تشخص ظاهرة السياسة الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- الافتقار إلى الكتب والمراجع التي تناولت هذا الموضوع ،مما جعلني استعين بقدر كبير على المقالات والمجلات والملتقيات
- صعوبة الحصول على كافة المعلومات التي احتجت إليها والوثائق اللازمة التي تحتوي على بموضوع السياسة الخارجية الجزائرية بوجه الخصوص نظرا لأنه ليس متداول كثيرا.

- **تصميم الموضوع (هندسة الخطة) :**

- عالجنا هذا الموضوع في فصلين :
- كان **الفصل الأول** تحت عنوان:" دراسة نظرية للقيادة السياسية ومفهوم السياسة الخارجية " مقسم إلى أربعة مباحث.
- **المبحث الأول:** ماهية القيادة
- **المبحث الثاني:**" دوافع وخصائص القائد."
- **المبحث الثالث:** " تطور مفهوم السياسية الخارجية ".
- **المبحث الرابع:** "تطرقنا في هذا المبحث إلى عوامل مؤسسات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية ".

- أما **الفصل الثاني:** دور المتغير القيادي في تفعيل السياسة الخارجية تشخيص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسياسة الجزائر الخارجية
- **المبحث الأول** :" نبذة تاريخية عن حياة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ".
- **المبحث الثاني:** " أهم المعطيات التي تحدد دور القيادة في السياسة الخارجية الجزائرية ".
- **المبحث الثالث:** " إعادة إحياء عمليات السياسة الخارجية من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة"

الفصـــل الأول:

دراسة نظرية للقيادة السياسية ومفهوم السياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية القيادة

المطلب الأول : مفهوم القيادة

أشارت موسوعة السياسة في تعريف القيادة على أنها " صفة تدل على أهلية وموهبة لتسيير واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة"[1]

والقيادة حسب "**مرغاريت هيرمن**" معناها الطريقة التي يتعامل بها القائد مع أولائك الذينمنحو ا له القيادة سواء كانوا قادة أو ملاحظين أو مؤسسات بصفة تجعلهم تابعين له , إضافة إلى الكيفية التي يؤسس بها القائد لقواعد ومبادئ هذا التفاعل و كيف يوجهه و يستخدمه لصالحه.[2]

وهناك ثلاثة اتجاهات رئيسية في تحديد مفهوم القيادة:

يعتمد الأول على مكانة الفرد أو مركزه الاجتماعي كأن يشغل الشخص منصبا في السلطة. أما الثاني فيركز على السمعة الحسنة للشخص والتي تقوي نفوذه داخل المجتمع .

في حين يولي الاتجاه الثالث أهمية لدور الشخص في صنع القرارات وتنفيذها.

وفي تعاريف أخرى تعرف القيادة بأنها :"عملية سيكولوجية وليست مركزا أ ومكانة وقوة فحسب و إنما هي محصلة تفاعل اجتماعي فيه يتدفق النشاط الموجه الذي يكون له أثره على نفوس الأفراد والجماعات إذ يكون للقيادة رد فعلها في عمليات الإنتاج ونجاح المشروعات"

كذلك حاول " **بافلان كوبر** " إعطاء تعريف للقيادة مع التركيز على جانبها التفاعلي حيث عبر عن القيادة بوجود عامل جذب بين الأتباع والقائد الذي يدفعهم لإنجاز أهداف معينة ".

---

[1] - جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة ، 1985)، ص ص9-10

[2] - Margaret Herman.G. , « **Assessing Leadership, Style** » , Trait Analysis in M Jerrold (ed) ,**Psychological Assessment of Political Leaders (**U.S.A : The Université of Michigan Presse, 2003), pp. 178.212

وكذلك أكد "**بافلان كوبر**" على الطابع الديناميكي لظاهرة القيادة وأن هذا الطابع هو الذي يثبت فعالية الشخص القائد.

أما الدكتور "**جلال معوض**" فيعرف القيادة بأنها:" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياته أو اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف لما يتفق مع المقدرات الحقيقية للمجتمع وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشاكل للأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع"[1]

والقيادة عموما هي ظاهرة اجتماعية تنشأ في جماعة تربطها علاقات معينة، وهي ضرورة حيوية بالنسبة للأفراد حتى قبل أن يتمكنوا من المشاركة في اختيار ممثليهم.

إذن القيادة هي عملية نفسية يكون من خلالها فردا معينا ضمن جماعة محددة يلعب دور المحرك والدافع نحو تحقيق الأهداف المشتركة ,وذلك بواسطة الطاقة التي يمتلكها هذا الفرد وتساعده على التأثير في جماعته بفضل مؤهلاته العلمية وخبرته المهنية ,أو قوة إرادته أو حدة بصيرته أو قدراته الاتصالية أو هذه السمات مجتمعة.[2]

ويمكن استخلاص ثلاثة شروط رئيسية تشكل ظاهرة القيادة هي:

01_ وجود جماعة من الناس أي شخص أو أكثر.

02- بروز فرد من أعضاء الجماعة يسعى لتحقيق التفاعل الإيجابي بين باقي الأفراد من خلال قدراته التأثيرية.

03_ وجود هدف مشترك لأعضاء الجماعة يتطلب التعاون وتنسيق الجهود لتحقيقه.[3]

[1]- احمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ،2008، ص21

[2]- احمد قوراية، **بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2005، ص 143

.

المطلب الثاني :التطور التاريخي للقيادة

تطرق العديد من المفكرين السياسيين لظاهرة القيادة، حيث تحدث أفلاطون عن موضوع الزعامة من خلال أن الحاكم يجب ألا يقتصر عمله على عادات المجتمع ورغباته، وا ٍنما أيضا يفترض معرفته بالخير العام وكيفية تطبيقه ،وكذا سبل تقويم أعضاء المجتمع على فعل الخير ,وتنشئة صغارهم على ذلك حيث تحدث أفلاطون في كتابه "**الجمهورية**" عن كيفية تنشئة الحكام والقادة ،من جهته أشار أرسطو إلى أهمية العقيدة والعلاقات الخاصة في تكوين شخصية الفرد ،ومن ثم توجيه سلوكه الاجتماعي و السياسي، كما نوه أرسطو بدور العاطفة في تحديد مكانة القائد الاجتماعية والقيادية. أما في الموروث الثقافي الإسلامي فقد عالج كل من الفارابي وابن خلدون أثر العامل النفسي والفطري للفرد على الحياة الاجتماعية، كما حاول المفكران إحصاء أهم السمات الشخصية التي ينبغي أن يتصف بها القائد في المجتمع.

أما في العصر الحديث أي مع بداية النهضة الأوربية تطرق العديد من المفكرين مثل **هوبز** و **أوغست كونت** إلى مسائل علم النفس الاجتماعي ,وكذا على الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في حياة الجماعة[1].

وخلال القرن العشرين حاول بعض الدارسين وضع أسس تخصص جديد يهدف إلى توضيح أثر العقائد الفردية للقيادة في العلاقات الدولية ,وكان ذلك عن طريق استحداث علم النفس السياسي خلال الثلاثينيات من القرن العشرين ,حيث تميزت المحاولات الأولى لهذا العلم خلال الفترة الممتدة من سنة 1930وا ٍلى بداية الخمسينات بالسعي نحو تطبيق مفاهيم علم النفس في الدراسات السياسية وبالتحديد في قضايا الحرب والسلم .أماالمر حلة الثانية التي امتدت من منتصف الخمسينات إلى سنة 1960 [2]والتي تزامنت مع المرحلة

[1]- مصطفى سويف،**مقدمة لعلم النفس الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية،ط2 ،القاهرة:،2006، ص ص. 124_137

[2]- A Jerel ,Rosati,**« A Forgien of Study the to Approcha Cognitive** ,**Forgien** Laura in Policy », **Policy** Neck (ed), Continuité and Change in it's Second Génération(Hall : Prentice_Hall, I,N,C 1995) , p p,49_69 Analysais

السلوكية في العلوم الاجتماعية فقد طورت أسلوب التحليل الكمي في دراسات علم النفس السياسي ,كذلك ركزت هذه المرحلة على دراسة أثر عقائد وتصورات صناع السياسة الخارجية.

إضافة إلى دور الإعلام والدعاية على الأفراد بشأن قضايا السياسة الخارجية خلال المرحلة الثالثة الممتدة منذ بداية السبعيناتوا إلى يومنا هذا ,حاولت العديد من الدراسات إبراز كيفية تعامل الأفراد أو القادة مع المعلومات الواردة من خلال ما يعرف بالنسق العقيدي.

المطلب الثالث :أنواع القيادة

يمكن تقسيم القيادة حسب طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع إلى نوعين رئيسيين هما :

01_ **القيادة القصرية أو الجبرية** :يتميز القائد في هذا النمط باحتكار كلي للسلطات والصلاحيات إذ يشرف القائد بطريقة مباشرة على إنجاز جميع المهام ولا يفوض حتى أدنى سلطاته لأي أحد من الأتباع حيث يصوغ القائد الخطط والإستراتيجيات دون إشراك أو استشارة مرؤوسيه ,فهو إذن يعتمد أسلوب العمل المركزي المطلق طريقة له لممارسة السلطة[1].

كذلك يفوض القائد في هذا النوع من القيادة إرادته على من تحت سلطته، مستندا في ذلك على سلطته فقط ,حيث يلبي التابعين أوامر القائد على خوف من العقاب وأحيانا عن قناعة بالأوامر والتوجيهات.

02_ **القيادة الطوعية أو الديمقراطية:** يعمل القائد على إشراك مرؤوسيه من خلال استشارتهم وتفويض السلطات لهم بغية القيام ببعض المهام ,حيث أن السياسة العامة للوحدة السياسية تتحدد عن طريق المناقشة الجماعية ثم الاتفاق على سياسات معينة ,ويبقى دور القائد يتمثل في السعي لبلورة آراء الجماعة وصياغتها في شكل قرارات قابلة للتطبيق[2].

[1]- زيد منير عبودي، **القيادة ودورها في العملية الإدارية** ، دار البداية للطباعة والنشر، عمان، 2007،ص، 152

[2]- زيد منير عبودي ،**المرجع نفسه**، ص 153

المطلب الرابع :أهم نظريات القيادة:

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير وشرح ظاهرة القيادة ,ومن أهمها نذكر:

01_ نظرية السمات :

انبثقت هذه النظرية عن نظرية الرجل العظيم في تفسير ظاهرة القيادة وتركز هذه النظرية على جملة الخصائص النفسية والعقلية وحتى الجسمية للقائد باعتبارها هي التي تؤهله ليتولى رعاية الجماعة وقيادتها، ومن هذه السمات الذكاء والمستوى العلمي والخبرة . ومنه فالقيادة هي صفة خاصة ببعض الأشخاص دون غيرهم وتتطور هذه الصفة بمرور الإنسان بتجارب ومواقف معينة[1].

ويعتبر"**دينكيث سايمنتن**" أن الذكاء أحد السمات الرئيسية التي ارتبطت مع القيادة ,ذلك أن الأخيرة تتطلب توفر نسبة معينة من الذكاء في الشخص الذي يتولى القيادة غير أن زيادة حدة الذكاء لدى الشخص قد تحول دون وصوله إلى القيادة نظرا لأنه يفكر ويتكلم بأسلوب يعجز العامة عن فهمه وبالتالي عدم إمكانية التأثير فيهم .لكن هناك خصائص ودوافع أخرى تبرز النزعة القيادية لدى الفرد كالرغبة في الإنجاز وتحقيق التفوق وقد لاحظت "**كوكسفي**" من خلال دراسة ميدانية لها أن هذه الرغبة تعوض عامل الذكاء الذي قد لا يصل إلى المستوى المطلوب لبلوغ القيادة[2].

02_ نظرية المواقف:

لا تشترط هذه النظرية توفر سمات محددة لكي يصبح الإنسان قائداوإ نما المجال مفتوح أمام جميع أفراد الجماعة لتقلد منصب القيادة من خلال تولي زمام الأمور في موقف

[1] - أبي بكر حساني السيد ، **طريق الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع** مكتبة اللأنجلو المصرية، القاهرة،1988، ص 445

[2] - محمد جعبوب، **تأثير المتغير القيادي في السياسية الخارجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة ، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي ، جامعة الجزائر 3 ، بن عكنون، 2011 ص، 40

معين تتعرض له الجماعة ,وبالتالي فالقائد حسب النظرية قد يكون في وقت الحرب قائدا و لا يصبح في حالة السلم كذلك نظرا لتغير المواقف[1].

ومنه يمكن القول أن طريقة تعامل فرد معين مع الموقف يجعل منه قائدا ,أي أن الشخص يملك سمات وخصائص تساعده على تحقيق هدف الجماعة في موقف ما وبالتالي تقلده لمنصب القيادة.

ويرى"**فريد فريدلر**" أن السياق أو العوامل الموقفية ترجع الخصائص الشخصية في تحديد الفرد الذي سيصبح قائدا فعالا ,حيث أن بعض المواقف أو الظروف تجعل من أي شخص قادرا على تولي منصب القيادة في حين يتخلى الجميع عنه في ظل سياق معايير وحوادث أخرى ,ويتضح من هذا إمكانات القيادة المتوفرة في العديد من أفراد الجماعة[2].

03_ النظرية المشتركة :

تحاول هذه النظرية الجمع بين النظريتين السابقتين، حيث أن الرجل الذي لا يتوفر على مجموعة خصائص تميزه عن غيره لا يستطيع أن يظهر في المواقف التي تصادفها الجماعة ,ومنه فتولي القيادة من طرف الفرد في ظروف ومواقف معينة تتطلب التميز ببعض السمات الخاصة.

04_ النظرية الوظيفية:

تعتبر هذه النظرية ظاهرة القيادة مجرد عمل فني لمساعدة الجماعة على بلوغ أهدافها . من روادها **جيمس فريزر** الذي رد أهمية القيادة في الجماعة إلى جملة الوظائف التي يقوم بها القائد ومنه فالقيادة ما هي إلا وظيفة يتقلدها أقدر أفراد الجماعة على أدائها.[3]

---

[1]- النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 181

[2]- محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 41

[3]- **نفس المرجع** ، ص42

05_ نظرية ماكس فيبر في القيادة:

حيث كانت القيادة في سياق معالجته للسلطة عموما ,حيث قسم هذه الأخيرة إلى ثلاث مستويات، فالأول تحوي أنظمة قبلية تعود فيها السلطة للتقاليد ,في حين تستند إلى القانون وأنظمته في المستوى الثالث للسلطة، أما السلطة في المجتمعات الوسيطة فتغلب فيها شخصية القائد أساسا للسلطة[1].

06 _النظرية التفاعلية:

تقول هذه النظرية أن ظاهرة القيادة هي نتاج تفاعل عدد من المتغيرات تشمل شخصية القائد ونشاطه داخل الجماعة إضافة إلى اتجاهات الجماهير ومطالبهم وكل هذه العناصر الأربعة تشكل في تفاعلها معا ظاهرة القيادة.

07_نظرية الدوافع :

الدافع حسب **عبد الحميد سلامة** هو "عامل داخلي يستثير سلوك الإنسان ويوجهه أو هو" منبه داخلي يثير السلوك على المستوى الذهني أو على المستوى الحركي ويقوم بإيصاله نحو تحقيق الهدف المطلوب[2]"

وهناك ثلاثة أنواع للدوافع هي:

دوافع أولية :

هي مشتركة بين جميع الأفراد، وضرورية لاستمرار حياتهم كالأكل والشرب والجنس.

دوافع ثانوية :

تكون خاصة بكل شكل على حدا كالثقافة والأخلاق والمهارات والقدرات.

---

[1] - أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 182

[2] - أحمد قوراية، **مرجع سبق ذكره** ، ص157

دوافع نفسية واجتماعية:

مثل حب الهيمنة والقيادة والتفاعل الجماعي، والقيادة حسب هذه النظرية هي انعكاس أو ترجمة لمجمل هذه الدوافع لدى شخص القائد الذي يحاول تجسيدها في إطار الجماعة.[1]

08_نظرية المسار:

تركز النظرية على الأهداف المسطرة من قبل الجماعة ومدى قدرة القائد على تحفيز مرؤوسيه قصد بلوغ هذه الأهداف حيث يستطيع القائد أن ينمي الحافزية لدى الأتباع من خلال توضيح المسار للموظفين ومساعدتهم وكذا تعليمهم الأسلوب الأنسب لإنجاز المهام . إضافة إلى زيادة المكافآت الداخلية والخارجية مثل الزيادة في الأجور أو الترقيات .

09_ النظرية السلوكية :

ظهرت النظرية خلال الخمسينات من القرن 20 في إطار المدرسة السلوكية حيث لم يقتنع الدارسون السلوكيون بمضمون النظرية السماتية في تفسير الظاهرة القيادية، وهو ما دفعهم إلى محاولة التركيز على أسلوب القائد ومدى فاعليته في تحقيق أهداف الجماعة بدل الخصائص الشخصية.

[1]- أحمد قوراية ،**نفس المرجع السابق**، ص ص 157_ 160

المبحث الثاني: دوافع وخصائص القائد

المطلب الأول : تعريف القائد

القائد هو ذلك الشخص من ضمن الجماعة الذي يلعب دور الدافع أو المحفز للجماعة لما يتمتع به من قدرات على الاتصال وحل المشكلات وتسيير الأفراد وصناعة القرارات بصفة عامة في ظل مختلف الظروف والمجالات.

وعرف "**جيمس كورتوا**" القائد بأنه:" ذلك الشخص الذي يعرف كيف يجعل الناس يحبونه، ويدينون له بالطاعة، فهو الذي يوجب الاحترام وليس الذي يفرض الاحترام، ويمكن القول:" أن القائد هو الذي بمقدوره معرفة ما تصبوا إليه الجماعة وكيفية تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف العامة".

كذلك أعطى مفهوم آخر للزعيم بأنه ":الشخص الأمثل الذي يسعى نحو تحقيق القيم والأهداف التي تتطلع إليها الجماعة، وهو باعتباره أفضل لهذه المهمة فإنهم ينجذبون إليه و يدينون له بالطاعة والولاء."

وقدم **جورج كاتل هونغ** تعريفا للزعيم بأنه:" ذلك الشخص المتميز داخل الجماعة والذي يكون له تأثير واضح على عناصرها،يمكنه إحداث التغيير في الأوضاع القائمة".[1]

أما **ماكس فيبر** فحاول إعطاء تعريف الزعيم الذي يعتبره الممثل الرئيسي المعترف به للجماعة أمام الجماعات الأخرى ،كما أنه يصنع السياسة العامة للدولة ،وبالتالي فهو مركز الحياة الاجتماعية.

كذلك عرف **جون لويس** الزعيم أنه الشخص الذي يستحق أسمى عبارات الاحترام باعتباره يفكر من أجل الجماعة ويسعى لتحقيق أهدافها وضمان أمنها[2].

[1] - جورج كورتوا، **الطريق إلى القيادة وتنمية الشخصية**، ترجمة سالم العيسى: دار علاء الدين، ط1، دمشق ،1999 ، ص07

[2] - محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 16

هناك عدة تعاريف متباينة للزعيم أو القائد، ما يمكن قوله أن القائد هو: "ذلك الشخص الذي تتوفر فيه صفات معينة كالذكاء والشجاعة تؤهله لأن يتولى القيادة والاهتمام بشؤون الجماعة التي ينتمي إليها من خلال التأثير فيها والسيطرة عليها".

المطلب الثاني :خصائص القائد السياسي

يرى الكاتب : **ج. كورتوا** في كتابه "**لمحات في فن القيادة** "أن هناك مجموعه من الصفات التي يجب توافرها في القائد الناجح[1]، وقد قمت باختصارها كالتالي:

01- **الهدوء وضبط النفس**:

أي يجب أن توحي شخصية القد بالهدوء والصفاء والتوازن و لا تبدوا عليهبو ادر القلق أو الهياج وعليه أن لا يعرف الخوف وعليه أن يغذي نفسه ثقافياً وروحيا. وعليه أن لا ينفعل بسرعة.

02- **معرفة طبائع الناس**:

يتطلب عمل القائد تفهم الرجال وهذا لا يتسنى إلا بالاحتكاك المباشر الذي يرافقه انسجام متبادل بينه وبين مرؤوسيه وعليه أن يضع كل امرئ في مكانه وعليه أن يعرف رجاله جيدا ليعطي كلا منهم عملاً يعادل طاقته.

03- **الإيمان بالمهمة**:

القائد الذي لا يؤمن بهدفه ليس أهلا للقيادة ، فعلى القائد أن تكون له الهمة والعزيمة و أن يضع أهدافه نصب عينيه.

04- **الشعور بالسلطة**:

السلطة أمانه في عنق الرئيس وليس له الحق بتجاوزها أو احتقارها وعلى الرئيس مهما كانت رتبته أن يشعر بقدسية مهامه كممثل للسلطة وليس له الحق في أن يسئ إلى مبدأ السلطة[1].

[1]- جورج كورتوا- ترجمة المقدم هيثم الأيوبي- **لمحات في فن القيادة** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1999ص ص25-92

05- المبادرة في اخذ القرار:

إن الشـــجاعة فـــي تحمـــل المسـؤولية صـــفة لازمـــة لكـــل رئـــيس نـــاجح.

و إن أخذ القرار من مهام القائد لذا وجب عليه توخي الحذر ودراسة الأمور جيدا قبل اتخاذ أي قرار.

و إن الرئيس الناجح هو من كان دائماً على أهبة الاستعداد للعمل والمبادرة ولا يجب أن يبقى القائد سلبياً أو غير منتج.

06- الانضباط:

على الرؤساء أن ينموا في أنفسهم ومرؤوسيهم روح الانضباط فالمثل العسكري يقول: ((الانضباط هو قوة الجيش الرئيسية)). بل قوة الأمة التيتريد الحياة. وإن القائد يجب أن يكون قدوة للانضباط والالتزام بالواجبات والمسؤوليات.

07- الفعالية:

لا يمكن للرئيس غير الفعال أن ينتج ، فعلى الرئيس أنيكون فعالاً وقادراً على إيجاد الحلـــول للمشـــاكل دون أن توقفـــه العقبـــات وان يكـــون دقيقـــا ومرنـــا أثنـــاء التنفيـــذ.

08- التواضع:

القيادة مهمة اجتماعية يحتاج صاحبها للتخلي عن الأنانية والمصالح الفردية والغرور الباطل، و إن كل سلطة غير متواضعة ستكون مدعاة للسخط والسخرية, وعلى القائد ألا يتحدث كثيرا عن نفسه ويلغي من حديثة ((الأنا)) فان ذلك يعرض نفسه لعدم التقبل أو الترحاب من الجميع.

09- الواقعية:

تتطلب مهنة القيادة رئيساً واقعياً لأن عدم الانسجام مع الواقع أول خطوة لفقدان زمام الأمور[1].

[1]- ج. كورتوا، **مرجع سبق ذكره**، ص 44

و على كل رئيس أن يتعرف على الوجهة الواقعية للأمور حتى لا يكون بين أفكاره المثالية والحياة العملية هوة كبيرة.

10- **العطف وطيبة القلب**:

تخلق المحبة المتبادلة بين أعضاء المجموعة الواحدة اتحاد يؤمن بالانسجام، و إن القائد يكسب احترام مرؤوسيه وتقديرهم لما يحمله من طيب قلب ورجولة وحزم،ويقول **جورج كارتر**:" إنه لا يمكن الهيمنة على الرجال إن لم نستطع الهيمنة على قلوبهم".

11- **احترام الآخرين**:

على القائد أن يتذكر دائما أن مرؤوسيه بشر يحملون أحاسيس ومشاعر فعليه و أن يحترمها ويراعيها, وكذلك يجب عليه إعطاءهم الحرية في التعبير عن أنفسهم والمشاركة في اتخاذ القراراتوا ٍقامة المساواة بينهم.

12- المعرفة:

المعرفة أساس من أسس السلطة ودعامة من دعائمها وتزداد القيمة المعنوية للرئيس بزيادة معلوماته، فعليه أن ينميها ليكون أهلا لخدمة الهدف بشكل مباشر. وعلى القائد أن يلم بفنون الإدارة والقيادة والتخطيط وكيفية التعامل وتحمل المسؤوليات من خلال الإطلاع والدراسة.[1]

[1] -جورج كورتوا، ***نفس المرجع السابق***،ص 48

المطلب الثالث :دوافع القائد السياسي

بينت الدراسات والنظريات في علم النفس مجموعة من الدوافع أو الأهداف قصد تفسير السلوك السياسي للقائد ،حيث جمع **فرويد** كل الدوافع البشرية في صنفين هما دوافع الحب أو غرائز العدوان أو غرائز الموت كما أجرى **موري**[1]هو الآخر دراسة ميدانية على مجموعة من الطلبة والمراهقين بهدف اكتشاف أهم الدوافع أو الحاجات التي تكون أساس سلوكياتهم وخلصت الدراسة إلى نتائج تضمنت نوعين رئيسيين من الدوافع هما" البحث عن التناسق الاجتماعي "و "ضمان البقاء للفرد."

عموما يمكن إبراز ثلاثة دوافع أساسية:

الحاجة إلى القوة :

تعتبر الحاجة إلى القوة من أهم الدوافع المحركة للسلوك الإنساني، حيث بينت دراسات علم النفس أن الأفراد الراغبين في إحراز القوة يكونون في أغلب الأحيان أكثر حبا للسيطرة على الغير وبالتالي أكثر تطلعا إلى المراكز القيادية[2].

تحقيق الذات:

ويبرز دافع تحقيق الذات لدى الفرد في النص اللغوي من خلال تكراره لعبارات الامتياز والتفضيل أو الاستحسان، وكذا محاولة إظهار المهارات الفردية والأعمال الإبداعية .ويتميز عادة الشخص الذي يسير وفق دافع تحقيق الذات بنجاحات اقتصادية ،كما تكون له كفاءة عالية في التعامل مع المستجدات وتسيير الوقت ،ويفضل هذا الصنف من الناس السفر و الترحال، كذلك يرتبط تحقيق الذات بالمستوى الأكاديمي أو العلمي المحصل بالنسبة للقائد[3].

---

[1] - عبد الرضا الطعان، **القيادة والحرب ، دراسة نظرية** ، مجلة العلوم السياسية ، العدد1، مطبعة لوفيست رافد ، العراق، 1988، ص59

[2]- **Psychological Political of Assessment** M ,Jerrold, **Leaders**(U,S ,A :the Université of Michigan Presse,2003) p 36é

3_ جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة ، محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص 23 ،24

_ **تحقيق الانتماء والرغبة في الإنجاز**: تكون الشخصية المدفوعة بتحقيق الانتماء على عكس الشخصية الباحثة عن تحقيق الذات ،حيث يتوجه الشخص في سعيه لتحقيق الانتماء لإقامة علاقات اتصال مع من حوله والعالم الخارجي من خلال نسج علاقات صداقة مع الذين يعتقد الشخص أنهم يقاسمونه التصورات ذاتها ،كما يكون الشخص في سعي مستمر للبحث عن السند الاجتماعي لتحقيق طموحاته ،يتمتع هذا الصنف من القادة بقدرة تكيف مع الظروف،كما أنهم يسعون لفرض تصوراتهم الشخصية في إطار العلاقات الاجتماعية وتتدهور كفاءة القائد الباحث عن تحقيق الانتماء في المواقف التنافسية نظرا لإيلائه أهمية بالغة للعلاقات البينية وضرورة الحفاظ عليها،حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحهم الشخصية أو القومية. [1]

المطلب الرابع :البيئة المكونة لشخصية للقائد السياسي

يقصد بالبيئة المكونة لشخصية القائد في تحليل السياسة الخارجية ذلك السلوك المؤسس على نسق من الرغبات والتفضيلات والأهداف والمعتقدات الشخصية التي تشكل الخصوصيات الفردية للقائد الذي يؤثر على سلوك دولته في السياسة الخارجية ،ومن أهم العوامل المحددة لشخصية القائد السياسي:

01_ **العقيدة:** هي مجموعة من القيم والمعتقدات التي تجمع مجموعة من الأفراد بتفاعل روحي، واعتقاد هذه المجموعة بصلاح هذه القيم في الحياة الدنيا وحياة ما بعد الموت .

02- **الإدراك** :الإدراك هو"تعبير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقع معين"[2]

1_Herman G Margaret ,**Assessing Style :Trait Leadership ,op.cit ;** p p. 178_212 **Analysis**

2_ محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية**، دار الجيل ،بيروت ،لبنان، 2001، ص 105

ويساعد الإدراك القائد السياسي في عملية انتقاء المعلومات الواردة إليه كالبيئة،حيث يؤكد **ألكسندر جورج** أن القائد يعمل على تصنيف البيئة الدولية اعتمادا على مجموعة التصورات والقواعد التي تجو ت في ذهنه والتي سيستعملها لتقييم المواقف الجديدة[1].

[1]- Jerel Rosat ,**A** Approach Cognitive **Policy, Foreign of Study the to** in Laura Neck (ed) Foreign Policy Analysis Continuity and Change in It's Second Generation(hall : Prentice_Hll, I,N,C, 1995),p p 49_69

المبحث الثالث: تطور مفهوم السياسية الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسية الخارجية

لا يتفق الدارسون في مجال العلوم السياسية حول تعريف موحد للسياسة الخارجية ،حيث نجدعدّ ة تعاريف متباينة من حيث درجة التدقيق أو العموم في تحديد مفهوم السياسية الخارجية.

وقد ورد في موسوعة السياسة تعريفا للسياسية الخارجية وركز على المهام المنوطة بها باعتبار السياسية الخارجية تسعى "لتنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها،مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ،وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلال الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية[1]"

حاول "**باتريك مور**" أن يعرف السياسة الخارجية باعتبارها جزء من السياسة العامة للحكومة يشمل قرارات وأفعال موجهة نحو الخارج بهدف تسوية مشاكل الدولة المطروحة فيما وراء حدودها الجغرافية.[2]

من جهته قدم **تشارلز هيرمان** تعريفا للسياسة الخارجية حيث يقول أن هذه الأخيرة تتكون من جملة سلوكات وتصرفات رسمية يقوم بها ممثلو الدولة الرسميون.

وفي السياق نفسه عرف **باتريك مور جان** السياسية الخارجية باعتبارها سلوكات رسمية يقوم بها صانعوا القرار الحكوميون أو من ينوب عنهم وذلك بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين.

ويؤكد **مازن الرمضاني** على دور صانع القرار في السياسية الخارجية إذ يعرفها على أنها " السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار"[3]

---

1 _عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، (مادة السياسة الخارجية)، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج 3،بيروت،1990، ص 386

2 _ توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**،دار وائل للنشر والتوزيع، ط3،الأردن، 2006، ص 15

3_ محمد السيد سليم ،**مرجع سبق ذكره**، ص 21

من جهته "**سنايدر**" أشار في تعريفه السياسية الخارجية إلى أهمية الأشخاص الرسميين القائمين على عملية صنع القرار في السياسية الخارجية التي تعتبر محصلة لقرارات هؤلاء الأشخاص .

كذلك نوه "**ليبمان**" إلى أهمية القائد في نشاط السياسية الخارجية باعتباره يلعب دور الوسيط بين البيئتين الداخلية والخارجية.

وكذلك يعمل القائد على نقل التزامات البيئة الخارجية إلى التزامات على مستوى البيئة الداخلية[1].

ويقول "**جيمس روزنو**" في تعريف السياسية الخارجية بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا ،أو هي التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومة إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة[2].

ويعرف "**ترومان هيل**" السياسية الخارجية على أنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الإديولوجيا التي يتمسك بها القائد"

أما الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** فقد ركز عامل التجربة في السياسية الخارجية حين قال":إن الاستعمال الناجح للسلطة وبالخصوص على الساحة العالمية هو فن لا تعلمه إلا التجربة"[3]

1_ أحمد نوري النعيمي، **مرجع سبق ذكره**،ص 21

2_ محمد السيد سليم ،**مرجع سبق ذكره**، ص 11

3_أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 22

المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

1_ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية

هناك تفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية إما استجابة أو رد فعل أو كلاهما وفي هذا المجال لابد من طرح مفهوم الذي يعد موضوع امن موضوعات السياسة الدولية.

وعليه فإن الدكتور **حامد ربيع**، يعرف السياسة الدولية بأنها ":التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وِحدة سياسية واحدة[1]

ونستنتج من هذا التعريف ملاحظات معينة بالإمكان إيجازها في :

* إن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة ا لدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية و إنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.

* إن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة .لا بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية.

* إن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس بين أشكال النظام السياسي الرسمي ، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية طالما لها صفة دولية[2].

ويعر ف الأستاذ الدكتور **زكي محمد** السياسة الدولية بأنها ": تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي ،والسياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية"[3]

---

*1_* ربيع حامد، **نظرية الدعاية الخارجية**،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر ،1969،ص 13

2_ أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29

3_محمد فاضل زكي ،**السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد، 1975، ص 29

ولا بد أن نؤكد في هذا المجال أنه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن نظرية العلاقات الدولية.

2_علاقة السياسية الخارجية بالإستراتيجية

يعرف **كلوزفيتش** الإستراتيجية بأنها:" فن استخدام المعارك ووسيلة للوقاية من الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط للحرب ،وتحدد التطور المتوقع فيها التي تتألف منها الحرب، كما تحدد الاشتباكات التي في كل معركة"

أما "**ليدل هارت**" فإنه يعرف الإستراتيجية بأنها ":فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة[1]"

ويذهب الدكتور **البدوي** قائلا ":إن الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية ،وتعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب[2]"

والحق أن في معناها المعاصر، بدأت على جوانب سياسية واقتصادية ودعائية وفنية وغيرها وبهذا المعنى دخلت الإستراتيجية المعاصرة في التخطيط الاقتصادي.

3 _علاقة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديثا من حيث النشأة ،لأن الدولة القومية هي المصدر الأساسي في تنظيمها ،وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العملي في القارة الأوربية في نهاية القرن 18 م وشاع في أرجاء العالم كافة من خلال الاستعمار الأوربي إلى حد كبير.

والعلاقات الدولية كحقل أكاديمي قد أسس منذ قرابة أربعين سنة مضت.

ومن بين كل التقدم الذي حصل في دراسة الظواهر الدولية ،ربما لا يوجد أكثر أهمية من النزعة المتنامية جدا إلى اعتبار العالم كنظام دولي لسنوات كثيرة.

وا ٍن دراسة العلاقات الدولية تعد حديثة عندما نقارن ذلك بدراسة الظواهر الدولية مثل العلوم السياسية والتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي العام[3].

---

[1] - أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 35

[2] - بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،1972، ص 39

[3] - أحمد النعيمي، **نفس المرجع السابق**، ص 40.

أما الدكتور **محمد طه بدوي** فيعرف العلاقات الدولية بأنها ":علاقات بين وحدات بشرية وهي تنمي الدراسات السياسية بالذات ، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث الدول القومية.[1]

إن العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسية الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة .وفي هذا المجال نرى أن العلاقات الدولية تتضمن دراسات لنقابات العمال الدولية ،والصليب الأحمر الدولي والسياحة والتجارة الدولية والنقل الدولي.

4- علاقة السياسية الخارجية بالدبلوماسية:

ثمة اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية والدبلوماسية ،إذ أن السياسية الخارجية لدولة ما هي :" تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى[2]"

بينما يرى الدكتور **أحمد النعيمي** أن الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسية الخارجية ،فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ،إلا أن هذا لا يعني بأن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي أو آثاره.

ومن مظاهر اختلاف السياسية الخارجية عن الدبلوماسية أن الأولى يجب أن تكون سرية على اعتبار أن الرأي العام المحلي لا يمكن الإرتباط بمعاهدة أو اتفاقية،أما الثانية فإنها تتصف بالسرية .وعلى الرغم من أن الدبلوماسية استخدمت الدعاية من خطابة أو إذاعة أو صحافة للتأثير على الرأي العام، إلا أنها بقيت في سريتها بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها[3].

---

[1] - محمد طه بدوي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 41

[2] - فودة عز الدين، **النظم الدبلوماسية**، مكتبة الآداب،القاهرة،1989، ص 63.

[3] - أحمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44

العلاقة بين السياسية الخارجية والسياسة الداخلية :

إن السياسية الخارجية كالسياسة الداخلية كل منها يكون بعدا من أبعاد الحركة السياسية ،بحيث أن اختلاط الواحد منها بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة ،تطورات معينة فرضت هذا الارتباط حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور إمكانية الفصل بين الناحيتين إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العصرية[21].

المطلب الثالث: مناهج السياسة الخارجية

المنهج هو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة أو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، والممكن تقييم المناهج في السياسة الخارجية إلى :

1)المناهج التقليدية:

تؤكد المناهج التقليدية أن السياسة الخارجية بوصفها ظاهرة لا يمكن ارتباطها بدراسة علمية ومفاد هذا القول يرجع إلى أن موضوع السياسة الخارجية لها علاقة ببرامج العمل التي تتبناها القيادة السياسية إزاء العالم الخارجي، هذه البرامج التي تتضمن أيضا الأهداف والوسائل أي تصور ما يجب أن يكون، ولا علاقة للعلم بتحليل هذه البرامج، بسبب أن العلم ينصب اهتمامه بالواقع.

وقد تأثر دعاة المنهج التقليدي بآراء **توماس هوبس** التي تقوم على فكرة مفادها أن الظاهرة السياسية الدولية تعكس العلاقات المتبادلة التي تتسم بالفوضوية بين دول متصارعة ذات سيادة .وعلى هذا الأساس فإن المنهج التقليدي بدأ يستخدم المدلولات الدبلوماسية والعسكرية لحركة تلك الدول المؤثرة في السياسة الدولية عبر مراحلها المختلفة[2].

[1] - ربيع حامد، **مرجع سبق ذكره**،ص13

[2] - أحمد النعيمي،**مرجع سبق ذكره**، ص 88

ويقوم المنهج التقليدي على المناهج الآتية:

المنهج التاريخي :ويرى هذا المنهج أن أغلب العلاقات الدولية كانت تقع في نطاق السياسة الخارجية ،فإن الدبلوماسية كان لها دورها في الإشراف على التنفيذ من خلالوزار ات الخارجية .زد على ذلك فإن السياسة الخارجية للدول الأوربية كانت تقنن في معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات لتنظيم تلك السياسات ولتحديد المواقف إزاء قضايا دولية.

المنهج الواقعي :يرى المنهج الواقعي أن المبادئ الخلقية العامة الشاملة لا يمكن أن تطبق على أعمال الدول في أشكالها العامة المطلقةوا إنما لابد من تمحيصها وتنفيذها لتكون صالحة من حيث الزمان والمكان، وهذا يعني أن المنهج الواقعي يرفض الربط بين الجانب الأخلاقي لأي شعب وبين القوانين الخلقية التي تسود العالم.

المنهج المعاصر :وينبثق عن هذا المنهج:

أ- منهج التحليل النظمي :انطلق دعاة هذه النظرية من مفهوم النظام الذي يعد عندهم بمثابة وحدة التحليل الأساسية ،وقد عرف النظام **بريار** قائلا:" أنه مجموعة العناصر المتفاعلة المكونة الكلية ،التي تتم عن تنظيم ما".

وقد قسم **مورتون كابلان** النظم الدولية إلى ستة أنواع وهي :

- نظام توازن القوى
- نظام القطبية الثنائية الهشة
- نظام القطبية الثنائية المحكمة[1].
- النظام العالمي
- النظام الدولي الهرمي
- نظام وحدة الفيتو

ب- المنهج المقارن:

1- أحمد النعيمي، **المرجع السابق** ، ص ص 88-95

يقوم المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من أ جل الوصول إلى نقاط الشبه أو الاختلاف فيما بينهما.

ويطبق المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين لكل منهما طابعها الخاص .أو في حقبتين لكل حقبة منها زعامة خاصة تختلف عن زعامة حقبة أخرى تالية أو لاحقة والغاية من ذلك هي التوصل إلى إبراز أوجه الشبه ونقاط الاختلاف، وأوجه النقص و القوة في حالة وجودهما ومن خلاله المقارنة بين السياسة الخارجية خلال حقبتين أو السياسة الخارجية بين دولتين أو لأكثر من دولتين.[1]

منهج اتخاذ القرار:

يتضمن البحث العلمي أن نميز بين عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية، وعملية إعداد القرار إذ تعد الأولى" عملية ناتجة عن اختيار خطة ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من بين البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعو القرار.[2]

وا ٍن عملية صنع القرار هي المرحلة المحورية في العملية السياسة فقد تم ترتيب القوى السياسية .وبعدها يتم الانتقال إلى سن سياسات رسمية، مشروعات قوانين تقترح وتمرر من خلال المؤسسة التشريعية أو إصدار مراسيم من خلال القادة ،وبعد ذلك يتم الانتقال إلى تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ومن ثم مراجعة النتائج.[3]

المطلب الرابع :أهداف السياسة الخارجية

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه ":الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية "وهو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يسعى إلى إنجازها في المستقبل بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي.

---

[1]- أحمد النعيمي، **نفس المرجع السابق،** ص ص 121-123

[2] - ربيع محمد محمود، **مناهج البحث في السياسة،** جامعة بغداد، العراق،1978، ص 249

[3] - أحمد النعيمي، **نفس المرجع السابق،** ص 127

كذلك تختلف درجات تحديد أهمية الأهداف من وحدة دولية إلى أخرى،ويعود السبب في ذلك إلى تباين العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف ،ومن ثم فإن تحليل ذلك ينبغي من التمييز بين المفاهيم الآتية :القيادة ،الأمن القومي، القدرات الذاتية، الإطار الدولي،وا إن كانت هناك محاولات بين أساتذة السياسة الخارجية لترتيب هذه الأهداف والأخيرة تصنيف حسب المعايير الآتية:

فئة الأهداف المحورية :والتي يساوي تحقيقها وحمايتهاأو وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية وحماية الحدود والأمن القومي للدولة ولهذه الأهداف أهمية قصوى و بالتالي توظف لها كافة الإمكانات والوسائل للحفاظ عليها.

فئة الأهداف المتوسطة :وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهده الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة للدولة ،وهي أهداف متغيرة وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضوعها والمثل دول الخليج كانت مساندة للعراق وغير معادية لإيران في الحرب بينهما ولكن بحل النزاع عادت العلاقات إلى طبيعتها[1].

فئة الأهداف بعيدة المدى: وهي الأهداف التي توضح نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة ما والتي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند دولة معينة لمحيطها،ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل طاقتهاوا إمكاناتها لخدمة هذه الأهداف وتمثل هذه الأهداف تصورا معينا لبنية النظام الدولي أو النظام الإقليمي المباشر[2].

[1] - يوسف عبد الرحمان بن حارب،**السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999،ص 48

[2] - هجيرة سيدو صفية وقنالي ،**ظاهرة القيادة وأثرها في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية،(دراسة حالة تركيا)،2013-2014** مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة،2014، ص16.

المبحث الرابع:عوامل و مؤسسات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

هناك عوامل موضوعية تحكم سلوك الدول وتحدد سياستها الخارجية وهي:

- **العامل الجغرافي**:

- البعد المادي لمساحة الدولة، حدودها، هل هي دولة ساحلية أم مغلقة وطبيعة السطح.

- الإقليم المجاور ودول الجوار، فرص التكامل وعناصر التهديد، القدرات العسكرية للدول المجاورة، الطموحات القومية للدول المجاورة.

- **السكان** :

- هوية السكان أي التجانس والتباين السكاني، ارتباط المجموعات الأثنية في الدولة بدولة أخرى أو بمجموعات في دولة أخرى ، مستوى الوعي، المهارات، ومدى الانتماء والولاء للوطن.

- **البنية والمؤسسات**:

_ البنية الاقتصادية أي هياكل ومنظومات الحياة الاقتصادية، مستوى الرخاء، العدالة في توزيع الثروة.

البنية الاجتماعية أي أنماط الحكم الديمقراطية أو الشمولية.

- **البنية السياسية** :

_ أنماط الحكم ديمقراطية أو شمولية، على سبيل المثال: عزز بعض الباحثين عدم التدخل السافر لكينيا في السودان وعدم دعمها العسكري للحركة الشعبية لطبيعة النظام

الـديمقراطي لهـا. وكـذلك يمكـن ملاحظـة أن السياسـات المحوريـة والاسـتقطاب الحـاد فـي العلاقات الخارجية للسودان كانت تتم في الفترات الشمولية. [1]

- **البنية الثقافية** :

مثل القيم المحددة ، أي وجود مجموعات مهمشة ثقافيا.

- **الإمكانات** :

الموارد الطبيعية، الاكتفاء الذاتي من الضروريات، المقدرة على تسويق الفائض، وسائل تعويض النقص، وأبلغ الأمثلة على ذلك: البترول، المياه وأثرها في تحديد السياسة الخارجية.

- أولويات المواطنين ومدى اهتمامهم بالسياسة الخارجية.
- الوضـع الـدولي أي ظـروف الحـرب والسـلام، سـلوك الـدول الأخـرى كمحـدد لخيارات الدولة المعنية[2].

المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة الخارجية

قسم "**أكريد**" عملية صنع السياسة الخارجية إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى (المدخلات): وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

المرحلـة الثانيـة (القـرارات): وتشـمل اسـتعمال المعلومـات وعمليـة التخطـيط وعمليـة التحليـل التـي تركـز علـى الأهـداف، والإسـتراتيجيات البديلـة والمناقشـة والمسـاومة والنصـح والتوصيات.

المرحلـة الثالثـة (المخرجـات): وتشـمل الخيـارات السياسـية والتنفيـذ والمتابعـة والإعـلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

[1] - ميلود ولد صديق ،**تحليل السياسة الخارجية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة2013_2014، ص ص11_13

[2] - ميلود ولد صديق ،**نفس المرجع** ، ص ص 11_13

المطلب الثالث: المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية

سنتناول الدراسة من خلال هذا المطلب، الهياكل والدوائر الحكومية التي تقوم برسم السياسة الخارجية وتنفيذها.

على الرغم من تخصيص مؤسسة واحدة داخل الحكومة، والتي تبدو المسئولة عن النشاط الخارجي بمفردها، والمتمثلة في"وزارة الخارجية"، لكن الواقع غير ذلك. فالسياسة الخارجية لا تقتصر على جهة بعينها في الوحدة الدولية. فزيادة الارتباطات الدولية عمق من قنوات التحرك الخارجي للدولة، بحيث أصبحت أغلب المؤسسات تشارك بشكل أو بآخر في المجال الخارجي: الاقتصاد، المالية، التجارة، السياحة، التعاون وغيرها.

1_ السلطة التنفيذية:

أيا كان شكل الحكومة ديمقراطية أم تسلطية، ، فان السلطة التنفيذية تحتوي على أبرز صلنعي القرار وهو " الرئيس أو ورئيس الوزراء"، وهي تلعب دورا هاما في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها، نظرا لما تحتويه من شبكات اتصال، فالممثلون السياسيون والاقتصاديون والعسكريون يقدمون تقارير لرؤسائهم في السلطة التنفيذية[1].

لكن السلطات التنفيذية تتفاوت في طريقة صنع القرارات في ميدان السياسة الخارجية، ويعود ذلك إلى شخصية المسئول الذي يتولى منصب رئاسة السلطة التنفيذية أو إلى شكل الحكم، أما باقي السلطات الأخرى فدورها رقابي ، أما فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية فإنها تتميز بعدم الثبات وسرعة التغير، كل هذا دفع الأنظمة السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا أساسيا في صنع السياسة الخارجية لمواجهة الأزمات الدولية[2].

[1]- الحسان أبو قنطار، **العلاقات الدولية**، دار توبقال،ط2، الدار البيضاء،المغرب ، 1990،ص 64

[2]- هواري بلحاج ، **السياسة الخارجية: أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها**، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع1، ديسمبر2013 ،ص 218

وفي هذا المقام، يقول **العربي سويم:**" بالرغم من مسؤولية الحكومة في اتخاذ القرارات إلا أنه من الناحية العملية، هناك تحويل للسلطات إلى مجموعات غير مسئولة هي التي تقوم بإعداد هذه المشاريع. طالما أنها هي صاحبة الرأي والمشورة، فإن القوة ستكون إلى جانب المجموعات المتخصصة أو الفنية.

ويضيف قائلا:" وا ٍذا كان الدستور هو الذي يمنح القوة للحكومة وهو الذي يحدد قواعد اللعبة السياسية. فإن الخبرة والمعرفة تمنح للفنيين قوتهم وتحولهم إلى قوة غير شكلية. بمعنى غير مؤسسية وبالرغم من أنها تعمل داخل نطاق الحكومة، لذا فإن الحكومة وفي الوقت الحاضر ومع غياب هذه القوة تكون منعدمة الوجود"

فوزارة الخارجية تقوم بالمشاركة ورسم السياسة الخارجية وتنفيذها، والإشراف على العلاقات الدولية مع العالم الخارجي لتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية، كما تقوم وزارة الدفاع بالمشاركة في رسم السياسة الخارجية خاصة في المجال الأمني والدفاعي لتلك السياسة، ويقوم جهاز المخابرات بجميع المعلومات وتحليلها والتي ترسم على أساسها السياسة الخارجية، في حين يكون مجلس الأمن القومي تابعا مباشرة لمن يملك زمام السلطة التنفيذية في النسق السياسي[1].

2_ وزارة الخارجية:

عملية تنفيذ السياسة الخارجية تقوم بها هيئة مركزية ومجموعة كبيرة من الأجهزة اللامركزية التابعة لها، والمقصود هنا وزارة الخارجية في العاصمة والبعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج[2].

وتقوم وزارة الخارجية بعدة مهام على مستوى السياسة الخارجية منها:

- تنفيذ السياسة الخارجية.
- الإشراف على العلاقات الدولية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

[1]- محمد السيد سليم ، **مرجع سبق ذكره**، ص 07

[2]- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**،دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص 23

- التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

وفي هذا السياق قال **عبد الرحمن يوسف بن حارب**:".....تعتبر وزارة الخارجية من المصادر الرئيسية للمعلومات في المجال الخارجي، ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسية الخارجية. فالسفارات تقوم بإرسال تقارير مفصلة ومستمرة على أوضاع الدول المختلفة التي توجد بها، وبعد وصول هذه التقارير يتم تحليلها بواسطة خبراء متخصصين وموزعين على مختلف الأقسام الرئيسية في وزارة الخارجية، وبالتالي تقوم الوزارة بتنفيذ السياسة الخارجية بواسطة بعثاتها الدبلوماسية.[1]

وباعتبار وزارة الخارجية جزءا من السلطة التنفيذية، فهي تقوم بعملية رسم سياسة الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، كما تقوم بتصميم الخطط والبرنامج التي تحتوي على الخطوات العملية الكفيلة بذلك، وبالتالي تكلف موظفيها كل حسب مرتبته وموقعه وبحسب الجهاز أو المؤسسة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع.

وهي عبارة عن مجموعة من الأفراد المعنيين بصفة رسمية دائمة للقيام بالمهام الرئيسية في ميدان السياسة الخارجية. وهم الموظفون الرسميون في وزارة الخارجية بصفة عامة، والموظفون الرسميون العاملون في الميدان الخارجي في وزارتي الدفاع والاقتصاد.[2]

وقد ازداد دور البيروقراطيين في عملية صنع السياسة الخارجية مما جعل بعض الباحثين يذهبون إلى حد القول بأنهم المخططون الرئيسيون للسياسة الخارجية، ونظرا لأن البيروقراطية، تملك المهارات الأساسية للتعامل مع الدول الأجنبية، فإنه من الضروري الاعتماد عليها في رسم السياسة الخارجي. فالبيروقراطية هي التي تقوم بجمع المعلومات، كما تقوم بتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا.[3]

---

[1] _ جنسن لويد ، **مرجع سبق ذكره**، ص،139

[2] - هواري بلحاج ، **مرجع سبق ذكره**، ص، 220

[3] - جنسن لويد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 139

والدراسات والقرارات تمر عادة على الخبراء في الجهة الحكومية المسئولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية، وتجدر بنا الإشارة هنا أن هؤلاء الخبراء يتحيزون ويبتعدون عن الإرادة الشعبية، وهذه التحيزات والتفسيرات تنعكس على نصائحهم ومشورتهم التي يقدمها إلى السلطة.

وبصفة موجزة :" فالسياسة الخارجية تعمل من خلال بيروقراطية، وما ينتج عن معظم البيروقراطيات يتأثر عادة بمرور من خلال الأفراد الموجودين، والذين يدلون بمشورتهم وتفسيرهم لمن يتخذون القرار السياسي.[1]

4_ السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني تلعب دورا محددا في عملية صناعة السياسة الخارجية، ورغم وجود اختلافات بين الوحدات السياسية، فإن السلطة التشريعية في الدول الديمقراطية تشترك في إقرار المعاهدات، وفي تعيين المسئولين عن السياسة الخارجية، وتحديد الميزانية العامة وا ٍعلان الحرب.[2]

وبالرغم من اختلاف أدوار السلطة التشريعية في السياسة الخارجية، فإن ثمة قواعد مشتركة للسلطة التشريعية في كل الدول، حيث أن مشاركتها في الشؤون الخارجية أقل من مشاركتها في الشؤون الداخلية، وذلك راجع إلى السرية التي تتميز بها الشؤون الخارجية وللسلطة التنفيذية دور أكبر في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ويقتصر دور السلطة التشريعية على المواقف أو الاعتراض على السياسة التي تقترحها الحكومة، ولكنها لا تضع السياسة الخارجية.

5_ السلطة القضائية:

للسلطة القضائية دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، والمتمثل في سلطة القضاء في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقات التي لها علاقة بالسياسة الخارجية على

1-أحمد بدر ،**الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، دار قباء للطباعة والتوزيع ،القاهرة، 1998، ص 298

2- هواري بلحاج ، **مرجع سبق ذكره**، ص 221

اعتبار أنها مخالفة للدستور، كما لها سلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية، والغالب أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن رقابة القضاء[1].

6_ المؤسسة العسكرية:

تلعب هي الأخرى دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك عندما تهتم الدولة بقضايا الأمن الوطني، وعندما تزداد كذلك حدة الصراع الدولي، ويختلف دورها في صناعة السياسة الخارجية حسب طبيعة ونوعية الحكم، حيث تكون المؤسسة العسكرية خاضعة للسلطة المدنية في النظم الديمقراطية، ويكون وزير الدفاع مدنيا، وفي النظم الرئاسية يكون رئيس الدولة عادة القائد الأعلى للقوات المسلحة، أما في النظم العسكرية، فالعسكريون هم أصحاب القرار، ولكن ذلك لا يمنعهم من الاستعانة بخبراء ومستشارين مدنيين، وفي المباحثات الخارجية التي تكون كل موادها مسخرة لخدمة المجهود الحربي.[2]

وفي هذا السياق يقول لويد جنسن:" على الرغم من أن الحكم المدني قد واكب تطور الدول الديمقراطية ويتوقع أن يستمر، فإن هناك بعض الدارسين **كـهارولد لاسويل** كانوا يخشون من التهديد الذي قد يحدثه ظهورا الدولة العسكرية، لأن زيادة الاهتمام بالأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، يعني تقوية التوجهات العسكرية للدول مما يؤدي إلى زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية.[3]

6_المؤسسات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد من الأدوات البارزة في تنفيذ السياسة الخارجية، وكثيرا ما يكون عاملا مساعدا في تقرير نوعية القرارات المتخذة في تلك السياسة، فعن طريق الوسائل الاقتصادية تستطيع الدولة أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى، هذا من جهة، من جهة أخرى فالقوة الاقتصادية ضرورية بالنسبة للقوة العسكرية، ونظرا لتشابك العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، أصبح للوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة دور هام في إبرام

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 409

[2]- عبد الرحمان يوسف بن حارب، **الخليج العربي والتطورات السياسية 1914 – 1971**،:دار الثقافة العربية، الشارقة، 1995، ص95

[3]- جنسن لويد ،**مرجع سبق ذكره**،ص 152

الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وبالتالي أصبح دور المؤسسة الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية.

7_ الوحدات الإقليمية :

والمقصود بذلك الدور الذي تلعبه الوحدات (الولايات، المقاطعات) الأدنى من السلطة السياسية المركزية في صنع السياسة الخارجية. فقد تشارك هذه الوحدات في صنع هذه السياسة ففي الوحدات الموحدة، السياسة الخارجية تكون من اختصاص السلطة المركزية، ولا تنافسها الوحدات الإقليمية (الولايات) في مجال السياسة الخارجية إلا بواسطة السلطة المركزية.

كما تبقى السياسة الخارجية في الدول الاتحادية من اختصاصات السلطة الاتحادية. غير أن المقاطعات أو الولايات غالبا ما يكون لها هي الأخرى دور في صنع تلك السياسة.

المطلب الرابع: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب لوسائل تنفيذ السياسة الخارجية

1_ الدبلوماسية:

هناك العديد من الوسائل و الأدوات التي تستخدمها الدول في سياستها الخارجية، وذلك رغبة منها في تحقيق أهدافها، ومن أبرزها:

- الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل هذه الأدوات السياسية أو الدعائية أو الاقتصادية أو العسكرية، ويرى الكثير من المتتبعين أن هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين خلافات الدول ومحاولة فتح قنوات للاتصال بينها.[1]

[1]- محمد نصر مهنى، **قضايا سياسية معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997،ص 226

الدبلوماسية هي وسيلة لتحقيق سياسة الدول خارج الحدود، وتتميز عن غيرها من الوسائل بالموضوع المزدوج الذي يعتبر محور العمل الدبلوماسي، وهو تأمين مصالح الدولة في الخارج والمحافظة على السلام.[1]

2_ الإستراتيجيةوالحر ب:

بالرغم من تعدد أهداف السياسة الخارجية لأية دولة بصفة عامة فان تحقيقها إما أن يكون بالوسائل العسكريةأو القضائية وا ٍما أن يتم بالقوة أو الإستراتيجية، لأن إشباع الدولة لحاجاتها وأهدافها في مجال العلاقات الدولية، يرتبط بوجهي هذه العلاقات وهما السلام والحر ب. وهكذا يمكن القول أنهما (الإستراتيجية والدبلوماسية) هما أداتان لسياسة واحدة، فالدبلوماسية تقوم عموما على الإقناع بينما تقوم الإستراتيجية على الإكراه، إلا أنهما ترميان إلى تحقيق هدف واحد وهو التأثير في إرادة دولة ما لكي تستجيب لإرادة دولة أخرى[2].

الحرب هي الأخرى أداة من أدوات السياسة الخارجية، حيث تستخدم هذه الأخيرة القوة المسلحة، ويتخذ هذا الاستخدام مظهرين:

1_ الاستخدام المادي أو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة، وأهداف سياستها الخارجية.

2_ التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى والتسليم بأهداف هذه السياسة[3].

وتلجأ الدولة إلى الحرب لتحقيق أهدافها الوطنية عندما تفشل الوسائل السلمية الأخرى، مثل الوسيلة السياسية والضغط الاقتصادي. والهدف السياسي من الحرب مهما كان نوعه هو إخضاع العدو ومنعه من تحقيق أهدافه باستخدام القوة والعنف المسلح.

---

[1]- عبد الخالق عبد الإله ، **الدبلوماسية العربية في عالم متغير**: بحوث ومناقشات ، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت، أوت 2003، ص 141

[2]- عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2004، ص 24

[3]- *إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1991، ص 473*

فالحرب كشكل من أشكال العنف ليست هدفا بحد ذاته، بل إنها وسيلة لهدف طويل المدى وهو إخضاع طرف ما لإرادة طرف آخر.

3_ الوسائل الاقتصادية:

تعتبر الإمكانات الاقتصادية للوحدة السياسية أحد الركائز الرئيسية في تكوين قوتها الوطنية، وهي بذلك الشكل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكننا تعريف الأدوات الاقتصادية بأنها:"المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية.

كما تتعدد الأدوات الاقتصادية، ومن أبرزها: التعريفات الجمركية، القيود الكمية أو نظام الحصص، القيود النقدية، إجراءات الحظر على المبادلات التجارية مع بعض الدول المعادية، المقاطعة الاقتصادية، ترتيبات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، الإعانات، تجميد أرصدة بعض الدول الأجنبية المعادية لها، التوزيع التفضيلي لطلبات الاستيراد، الإجراء الخاص بتخفيض العملة.

4_ الدعاية :

تعتبر الدعاية من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة للتأثير السياسي الدولي، عدة أسباب منها مثلا: اتساع نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه الفنية والتكنولوجية، وانتشار التعليم، ونشاط النزاعات الديمقراطية في العالم وغيرها[1].

[1]- إسماعيل صبري مقلد،**مرجع سبق ذكره**،ص ص 470- 474

الفصل الثاني:
المؤسسات غير الرسمية ودورها في تقييم السياسة العامة

لا يمكن إغفال دور العوامل الشخصية للقائد في بلورة وصياغة قرارات السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها، وقصد تبيان أثر هذه الخصائص في صناعة السياسة الخارجية يتطلب الأمر تحديد الخطوط العريضة لسلوك القائد من خلال إجراء دراسة نفسية لشخصية القائد طيلة فترة حياته ، ثم محاولة معرفة أثر هذه العوامل مجتمعة في فعالية السياسة الخارجية للقائد.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن حياة عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول: مولد عبد العزيز بوتفليقة

عبد العزيز **بوتفليقة** هو سابع رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. من مواليد الثاني من مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية لعائلة ذات أصل جزائري وبالتحديد من مدينة تلمسان، المكونة من الأب **أحمد** ، والأم **منصورية** غزلاوي، كان الطفل عبد العزيز أنيقا وجذابا ومهتما بهندامه، وبعد أن أنهى دراسته بثانوية عبد المؤمن بمدينة وجدة. كان **بوتفليقة** أيضا يتردد على الزاوية (القادرية) لتلقي تعاليم الشريعة الإسلامية[1]. التي غرست في نفسه حب الوطن والتضحية من أجل سلامته والإخلاص في خدمته. وكذلك خصال القوة والشجاعة والصدق والتواضع والعفو عند المقدرة، ونظرا لما يمتاز به من ذكاء وفطنة أظهر **بوتفليقة** في سن مبكرة من مرحلة الشباب قدرة كبيرة على التنظيم والتخطيط. كما أبدى ولعا كبيرا بمطالعة الكتب باللغتين العربية والفرنسية في مختلف المجالات الدينية والفلسفية والسياسية والتاريخية، أيضا يهوى **بوتفليقة** مشاهدة الأفلام خاصة الحربية منها[2].

زيادة على ذلك يهوى الرئيس **بوتفليقة** الفنون الجميلة بكل أنواعها. ويحب سماع الموسيقى الكلاسيكية العربية، خصوصا الموسيقى التي تعبر عن عواطف الشعوب

[1]-El-Watan.no.50.39, Jeudi 09 Aout 2007.PP 02-03

[2]- احمد قوراية ، **بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006، ص 25- 26

ومشاكلهم ومآسيهم ويتميز الرئيس بالإيمان الراسخ والحس الإنساني، كما يقدس الكلمة والوفاء بالعهد. وهو ذو عزيمة قوية في تحقيق الأهداف ويتميز كذلك بحبه للتسامح وقبول الحوار مع الآخر دون السعي لإقصائه حتى في ظل الخلاف حول الرؤى[1].

المطلب الثاني: المسيرة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

1) عمله الثوري :انخرط الرئيس في سن مبكرة تناهز التاسع عشرة سنة ضمن صفوف جيش التحرير الوطني، حيث تزامن الإضراب الطلابي الذي نظمته جبهة التحرير الوطني سنة 1956 م مع إنهائه لدراسته الثانوية. فالتحق منذ ذلك الوقت بصفوف جيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب أو الولاية الخامسة أين كان مكلفا بمهمة مراقب عام بين عامي 1957_1958م ثم ترقيته بعدها إلى رتبة ضابط في المنطقة الخامسة والسابعه، ثم عين ضمن مركز القيادة في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الغربية، وبعد ذلك قيادة الأركان للمنطقة الغربية ليكون فيما بعد كأحد أعضاء قيادة الأركان العامة التي كانت تحت قيادة العقيد **هواري بومدين**(محمد بوخروبة)[2]

وفي عام 1960م كلف(**سي عبد القادر**) وهو الاسم الثوري للرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بتوسيع النضال المسلح من خلال فتح جبهة مالي (المنطقة الحدودية بين دولتي مالي والجزائر) بهدف إفشال مخططات الاستعمار الفرنسي الرامية إلى تقسيم البلاد وفصل الشمال الجزائري عن الصحراء. وفي هذا الإطار أدى **بوتفليقة** عدة زيارات إلى العديد من الدول الإفريقية وبالأخص دولتي مالي وغينيا.

وبصفته أحد المقربين من العقيد **هواري بومدين** قام **بوتفليقة** في سنة 1961م بمهمة استطلاع آراء الزعماء التاريخيين المحتجزين في مدينة **(أولنوا)** الفرنسية، وكان ذلك بغية تقريب وجهات النظر بين هؤلاء الزعماء في الخارج والعقيد **هواري بومدين** في الداخل

[1]- عبد العزيز بوتفليقة ، **تصريحات وأحاديث صحفية 04 فيفري /13 أكتوبر 2000** ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص 131

[2]- محمد شفيق ، **القيادة: تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة**، نهضة مصر لطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية ، 2009، ص ص61-70

بخصوص إنشاء تحالف يهدف للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال. وهكذا تمكن **بوتفليقة** من إقامة جسور التحالف بين أحمد بن **بلة** و **هواري بومدين** لمواجهة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ونشير هنا إلى ما تملكه مرحلة الثورة التحريرية من أهمية في رسم معالم وتوجهات شخصية الرئيس **بوتفليقة** خاصة منذ التحاقه بصفوف جيش التحرير الوطني سنة 1956م، حيث أن القوات المسلحة شكلت إطارا لانصهار الأفراد وبناء العلاقات البينية المتينة نظرا لما تفرضه مهمة الكفاح من انسجام وتفاهم وربط السلوكيات بالآخر.

كذلك يتيح العمل العسكري اكتساب المهارات التنظيمية والاتصالية وتنمية النزعة القيادية لدى الفرد، من جهة أخرى تساعد الحياة العسكرية غير المستقرة وكثرة تنقلات الشخص على التفتح نحو العالم الخارجي وتطوير قدرات التكيف مع الظروف والمواقف، كما يتعلم الفرد الاعتماد على النفس والميل نحو السلوك الفردي والاعتداد بالرأي خاصة في المواقف المصيرية. من جهة أخرى ينمي العمل العسكري طموح الشخص المتواصل نحو بلوغ أعلى المراتب القيادية الممكنة من خلال التحلي بالانضباط واستغلال الوقت.

2) **مهام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد الاستقلال**[1]:

بعد الاستقلال تقلد الرئيس **بوتفليقة** منصب ممثل ولاية تلمسان في الجمعية التشكيلية ثم عين وزيرا للشباب والرياضة والسياحة في 1962/09/27.حيث اتبع سياسات واضحة وسخر لها الإمكانات اللازمة لتطبيقها. إذ كانت له مبادرة تحويل المراكز القديمة للتربية الاجتماعية إلى مراكز للتربية الشعبية لتلقين النشاطات التربوية والثورية لدى الشباب. بعد تخليه عن وزارة الشباب كادت هذه الأخيرة أن تلغى من النشاط الحكومي. وبعد اغتيال وزير الخارجية **محمد خميستي** خلفه **بوتفليقة** لمدة أربعة أشهر على رأس وزارة الشؤون الخارجية، أي إلى غاية الرابع من سبتمبر1963م أين عين **بوتفليقة** رسميا كوزير للشؤون الخارجية

[1]- محمد جعبوب، **تأثير المتغير القيادي في السياسية الخارجية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولة ، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي ، جامعة الجزائر 3 ، بن عكنون، 2011، ص 48

وهو المنصب الذي شغله لمدة ستة عشرة سنة حتى شهر فيفري 1979م وبالموازاة بقي **بوتفليقة** عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، كان **بوتفليقة** في 1964/04/23م ضمن دائرة المقربين من العقيد **هواري** بومدين، وبالتالي ساهم في انقلاب التاسع عشرة من جوان 1965م ضد الرئيس **أحمد بن بلة.**

ورغم الوفاق النسبي الذي ساد بين قادة الدولة في السنوات الأولى للاستقلال 1962_ 1965م وخصوصا بين الرئيس **أحمد بن بلة** ووزير الدفاع **هواري بومدين** وكذا وزير الخارجية **بوتفليقة** الذي أسر إلى أحد مقربيه عام 1963م بقوله:" إن **هواري بومدين** لن يقدم على أية مناورة ضد **أحمد بن بلة،** وفي حالة ما إذا فشل هذا الأخير في قيادة الدولة فسننسحب معا" وهذا تعبير عن الارتباط الوظيفي بين الرئيس **بن بلة** وأعضاء حكومته. غير أنه بداية من شهر ماي 1965م سعي الرئيس **بن بلة** إلى استغلال صلاحياته الدستورية كرئيس حكومة من خلال تعيين وا ٍقالة الوزراء، حيث كانت البداية بمحاولة لإقالة وزير الخارجية آنذاك **بوتفليقة** بغية تعويضه بكاتب الدولة مكلف بالشؤون الخارجية، واعتبر الوزير **بوتفليقة** أن إقالته أمر تعسفي، فاتصل مباشرة بوزير الدفاع **هواري بومدين** المتواجد آنذاك بالعاصمة المصرية القاهرة ممثلا للجزائر في إطار رؤساء حكومات العرب إلا أن **بومدين** عاد إلى الجزائر قبل إختتام أشغال المؤتمر[1].

من جهته كان عبد العزيز **بوتفليقة** على اتصال بعدة شخصيات وطنية فاعلة على الساحة السياسية أمثال **أحمد مدغري** وزير الداخلية وشريف **بلقاسم وقايد احمد** وحتى من كانوا يحسبون على عصبة الرئيس **بن بلة** أمثال **حاج بن علة وحاج سماعين،** وبشير **بومعزة وأحمد محساس.** وكان نتيجة لهذه الاتصالات أن تمكن **بوتفليقة** من كسب تعاطف الشخصيات الموالية للرئيس **بن بلة** حيث أنهم راجعوا هذا الأخير بشأن إقالة وزير الخارجية باعتبار أن الظروف لا تسمح بذلك.

[1]- محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره،** ص52

كذلك استطاع **بوتفليقة** الكشف وبحجج قوية نوايا الرئيس **أحمد بن بلة** من وراء إقالته لرئيس الدبلوماسية الجزائرية، حيث أن الرئيس كان يهدف بحسب **بوتفليقة** إلى التفرد بالسلطة وقطع حلقة الوصل التي يمثلها **بوتفليقة** في منصبه بين تحركات الرئاسة والمؤسسة العسكرية وبالتالي الحد من رقابة هذه الأخيرة على الرئيس، إضافة إلى ذلك سعي الرئيس **بن بلة** لعزل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عن الساحة الدولية عن طريق إقالة مسئول العلاقات الخار جية للحزب **عبد العزيز بوتفليقة**، أيضا تمكن هذا الأخير من كسب تأييد كبير في الأوساط السياسية بعد أن قدم انتقادات موضوعية لسياسة الرئيس **بن بلة** على المستوى الدولي باعتباره المسئول الأول عن الزج بالجيش الجزائري الفتي في حرب غير متكافئة على الحدود الغربية مع الجيش المغربي المدعوم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك كشف **بوتفليقة** سعي الرئيس **بن بلة** بهدف الظهور كزعيم وطني على طراز "**كاسترو**" وجمال عبد الناصر خلال القمة **الآفرو آسيوية** المزمع عقدها آنذاك، ومنه ضرورة الإطاحة **بأحمد بن بلة** قبل عقد القمة.

قام **بوتفليقة** بالاشتراك مع وزير الدفاع **هواري بومدين** بإقناع قادة النواحي العسكرية الخمسة، تم إقناع كل من طاهر زبيري قائد هيئة الأركان، **وأحمد درايه** المدير العام للأمن الوطني **وأحمد بن شريف** مسئول الدرك الوطني، وسعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى، وذلك من خلال شرح أهداف الانقلاب المتمثلة في تصحيح توجهات الثورة وليس تغيير مبادئها وأهدافها ومما سبق يمكن ملاحظة الدور البارز الذي لعبه الرئيس **بوتفليقة** في تخطيط وتنفيذ انقلاب 19 جوان 1965م ضد الرئيس الأسبق **أحمد بن بلة**، ورغم بعض المظاهرات الشعبية المنددة بالانقلاب الذي لم تتجاوز مدة تخطيطه وتنفيذه واحدا وعشرين يوما، إلا أن الدقة التنظيمية التي اتسم بها مكنت السلطة الجديدة من فرض سيطرتها على الأوضاع[1].

[1] -YOUSFI.M'HAMED, **le pouvoir 1962-1978**, : serra Graphique, Alger 1992, P-P 62-74

وبعد نجاح الانقلاب ووصول **هواري بومدين** إلى السلطة انحصر نظام الحكم ضمن جماعة سياسية صغيرة مكونة من الرئيس ومقربيه كوزير الخارجية **عبد العزيز بوتفليقة** الذي كان يشركه في جميع قراراته نظرا لقدراته الاقناعية حسب الظروف ، حيث لم يخف الرئيس الفرنسي الجنرال **ديغول** إعجابه بالوزير الشاب للشؤون الخارجية آنذاك عبد العزيز بوتفليقة[1].

3 _ النشاط الدبلوماسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

عين الرئيس **بوتفليقة** سنة 1963م وزيرا للخارجية وهو المنصب الذي شغله مدة ستة عشرة سنة أي من سنة 1963م إلى عام 1979م، وخلال هذه الفترة سعى **بوتفليقة** من خلال منصبه للدفاع عن المصالح العليا للبلاد وذلك عن طريق تنشيط عمل دبلوماسي فعال حقق للجزائر مكانة دولية مرموقة، إضافة إلى عدة مكاسب كالاعتراف الدولي بالحدود الجزائرية وتوطيد علاقات حسن الجوار، وكذا الدعوة إلى بعث الوحدة العربية، وتفعيل دور المنظمات الإقليمية من خلال توحيد جهود الدول الأطراف، وكان ذلك بمناسبة اجتماع قمة منظمة السبعة والسبعين، ومنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدتين بالجزائر، وكذا خلال الأعمال التحضيرية لقمة دول حركة عدم الانحياز. كما تمكن **بوتفليقة** من كسر الحصار الذي حاولت فرنسا شنه ضد الجزائر بعد إعلانها عن تأميم المحروقات[2].

شارك الرئيس **بوتفليقة** خلال فترة وزارته في تحديد التوجهات الكبرى للجزائر في مختلف الميادين إلا أنه لم يوافق الرئيس **هواري بومدين** تماما فيما يتعلق بالثورة الزراعية،والتسيير الاشتراكي للمؤسسات أو مشروع إنشاء حزب للدفاع

[1]- محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 47

[2] - إبراهيم رماني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003**، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ،ط1، الجزائر، 2003، ص ص 861- 862

المتقدم يتكون فقط من المناضلين الاشتراكيين. وكان الرئيس **بوتفليقة** يطمح إلى نظام حكم أكثر مرونة جعله يقدم على أنه رجل الغرب أو الليبرالية[1].

شهدت السياسة الخارجية ما بين 1965م إلى غاية 1975م تطورا ملحوظا، حيث قام وزير الخارجية الرئيس **بوتفليقة** بتحديد مبادئ عامة وأهداف انطلاقا من الظروف الداخلية والخارجية القائمة. وكانت جملة المبادئ كما وردت في بيان 19 جوان 1965م متمثلة فيما يلي:

_ الدفاع عن الاستقلال الوطني

_ استعادة الهوية الوطنية

_ رفض كافة أنواع التدخل الأجنبي

_ إلغاء القواعد الأجنبية

_ نبذ سياسة الكتل والأحلاف العسكرية

_ التضامن الفعال مع حركات التحرر والقوى الديمقراطية

_ المساهمة في محاربة التخلف والهيمنة الاقتصادية الأجنبية[2].

ومن بين أهم نجاحات الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة وزارة الرئيس **بوتفليقة**، تمكنها من إقناع البلدان المنتجة للبترول بضرورة الدفاع عن مواردها الأولية خلال الدورة الاستثنائية السابعة لمنظمة الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في

[1] - Cheurfi Achour**, la classe politique Algérienne de 1900 a nos Jours,** casbah Editions Algérie. 2001/ P132

[2] - صالح بن القبي ، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم** ، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002 ، ص 25

سبتمبر 1975م. كما قامت الجزائر بتنظيم المؤتمر الأول لملوك ورؤساء الدول المصدرة للنفط في مارس 1975م وكذا مؤتمر وزراء خارجية الدول المصدرة للنفط في جانفي 1976م.

إن الرئيس **بوتفليقة** سعى خلال فترة رئاسته للدبلوماسية الجزائرية إلى دعم القضايا العادلة في العالم وقضايا التحرر في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما عمل على تحقيق الاعتراف الدولي بالجزائر كناطق باسم بلدان العالم الثالث وذلك من خلال مناداته بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر مرونة وعدلا وتضامنا بحيث يراعي مصالح الدول النامية[1].

وعندما توفي الرئيس **هواري بومدين** في 1978/12/27م ألقى الرئيس **بوتفليقة** كلمة تأبينيه عبرت عن أحاسيس الملايين من الجزائريين، كان **بوتفليقة** من المرشحين لخلافة الرئيس الراحل **هواري بومدين** على كرسي الرئاسة في فيفري 1979. لكن وجد نفسه على الهامش ليبعد نهائيا عن السلطة.

4/ عودة الرئيس بوتفليقة إلى السلطة:

قرر الرئيس **بوتفليقة** التقدم كمرشح حر في الانتخابات الرئاسية التي تم تحديد موعدها في 15 أفريل 1999م، ورغم عدم حضوره للمؤتمر الأخير للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني قرر هذا الأخير دعم ترشحه في 1998/12/16م، حيث كانت له حظوظا أوفر في الوصول إلى سدة الحكم، وذلك رغم الصورة التي أخذت عنه بأنه مرشح السلطة ومنه فالانتخابات ستكون مغلقة في وجه باقي المنافسين.

[1] - ابراهيم رماني، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 861-862

وكان للرئيس **بوتفليقة** ذلك فقد حقق فوزا ساحقا بنسبة 73.79 بالمائة من مجموع الأصوات المعبر عنها. وبنسبة مشاركة بلغت 60.25 بالمائة ما يعادل 17.5 مليون ناخب) من جملة الناخبين المسجلين[1].

وهكذا عاد **بوتفليقة** إلى السلطة بعد حوالي عشرين سنة من الغياب عن الساحة السياسية، وتضمن برنامجه الانتخابي العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدرك **بوتفليقة** منذ بداية مشواره أن الشرط الأساسي لتجسيد أي إصلاح في كل المجالات يتمثل في ضرورة تحقيق الاستقرار ووقف العنف من خلال مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية قصد القضاء على أسباب الأزمة واستعادة هيبة الدولة ومؤسساتها خاصة الجيش الوطني الشعبي[2].

وفي نظر الرئيس **بوتفليقة** المصالحة الوطنية لا تقوم على مجرد آمال قد تجر نحو الأسوأ. وا ٍنما هي محاولة إقامة منطق سياسي ينبذ ذلك التصارع بين أطراف معينة تسعى لتحقيق أهداف شخصية[3].

وقد حظي مشروع الوئام المدني باستحسان أغلب القوى الفاعلة على الساحة السياسية بما فيها التيارات الإسلامية، ولقي دعم جماهيري تجسد في مساندة أكثر من سبعة عشر مليون جزائري صوت لصالح مشروع قانون الوئام المدني، الذي حصل على موافقة شعبية بنسبة 98.63 بالمائة و لم تتجاوز نسبة المعارضة سوى 1.27 بالمائة ممن أدلوا بأصواتهم.

---

[1] - **Chronologie Algérienne 1983-2002** Alger, Centre National de Documentation de presse et de l'information ,2002, P117

[2] - Lahrech Bachir, **Bouteflika, une chance pour l'Algérie pour la Méditerranée pour la paix** , France, La nouvelle Imprimerie

[3] - Khaled Chaib, **Bouteflika, le président et son Bilan. le Défi**,; Les Editions El Hikma, 4 éd ,Alger 2004, P P 244-249

وهذه المشاركة منحت الرئيس **بوتفليقة** شرعية سياسية ودستورية تؤكد ما كان قد حصل عليه في الانتخابات الرئاسية التي فاز بها، وبالتالي يكون الرئيس **بوتفليقة** قد قطع الطريق أمام جميع القوى الخارجية والداخلية التي حاولت الضغط عليه من خلال استعمال ورقة عدم نزاهة الانتخابات الرئاسية[1].

وأعلن الرئيس **بوتفليقة** في 2004/02/22م عن ترشحه لعهدة ثانية. واستنادا إلى النتائج الإيجابية التي حققها خلال العهدة الأولى، أعيد انتخابه يوم 2004/04/08م بتصويت قارب 85 بالمائة.

وفي مارس 2009م أعلن الرئيس **بوتفليقة** عن ترشحه للاستحقاقات الرئاسية وذلك بعد أن حصل على دعم أهم القوى السياسية الفاعلة في البلاد، وبعض الجمعيات الناشطة على المستوى الوطني[2].

كذلك قام الرئيس **بوتفليقة** بإجراء تعديل دستوري في مطلع نوفمبر 2008 حيث صوت أعضاء البرلمان قصد تعديل المادة الرابعة والسبعين من الدستور والتي تحدد فترة الولاية الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، لتصبح ولاية الرئاسة مفتوحة، وهو الأمر الذي جسد رغبة الرئيس **بوتفليقة** في البقاء في منصبه لأجل غير معلوم[3].

المطلب الثالث: خصائص وسمات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

يتمتع الرئيس **بوتفليقة** بالعديد من المؤهلات التي تمكنه من لعب دوره القيادي على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، ومن هذه الخصائص نذكر ما يلي:

1)روح الجماعة: ويظهر ذلك من خلال تفهم ووعي القائد لما يجري في بيئته ومحاولته التجاوب مع هذه المتغيرات ، مثل تأثره بالأزمة التي عاشها المجتمع الجزائري

[1] -ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان 2001، ص ص 108- 112،

[2] **- جريدة : العرب الأسبوعي**، 9 فيفري، ص 04

[3] - **جريدة: القبس**، ع 12800 ، 7 جانفي 2009، ص 41

وسعيه منذ وصوله إلى السلطة إلى إحقاق السلام وتخطي الأزمة من خلال طرحه لمشروع الوئام المدني الذي لقي تجاوبا كبيرا من طرف الشعب الجزائري، وهذا ما يؤكد إدراك القائد لما يخدم مصالح الأمة الجزائرية، مع مراعاة القيم الاجتماعية السائدة المتمثلة في الأخلاق الإسلامية التي تدعو إلى السلام وتحذر من الفتنة ومخاطرها[1].

2)التناغم الوجداني بين الرئيس بوتفليقة والشعب الجزائري:

إن القائد مجبر على التعبير عما يشعر ويهدف الشعب أن يحققه. وهذا ما يظهر جليا في خطابات الرئيس **بوتفليقة** منذ توليه السلطة وكذا في مشاريعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو حتى في هباته التضامنية في أوقات الكوار ث الطبيعية مثل فيضان باب الوادي بالجزائر العاصمة أو زلزال مدينة بومرداس. وهذا ما يوضح التناسق النفسي بين القائد ومجتمعه.

ويمكن تفسير هذا التناغم بين الرئيس **بوتفليقة** والشعب الجزائري من خلال نظرية "**لوبون**" التي تقول أن الفرد يتأثر بقيم مجتمعه، فيصبح فيما بعد داعيا قويا إليها ويتصدر قومه في الإشادة بها وضرورة الالتزام بها فيكون زعيما وقائدا في مجتمعه، وهذا ما كان مع شخصية الرئيس التي تشبعت بقيم المجتمع الجزائري الإسلامي الداعية إلى التعاون والتسامح والسلام، حيث زادت شدة وتيرة دعوة الرئيس نحو السلام والتسامح، التي هي قيم المجتمع الجزائري في الأصل من خلال سياسة الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية في ظل ظروف الأزمة. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن النظرية لا تغفل دور الفروق الفردية والاستعدادات الفطرية في تكوين الشخصية القيادية بشكل عام.

3)قدرة استشراف المستقبل: حيث يتميز القائد عموما عن غيره بإمكانية استشراف ما هو قادم من أحداث بناءا على ما بحوزته من معلومات ومعارف عن الوضع الحاضر والماضي إضافة إلى سلامة وصفاء فطرته. فالرئيس **بوتفليقة** من خلال إحاطته بالتاريخ

[1]- قوراية احمد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 177

القديم والمعاصر للجزائر استطاع أن يتنبأ بأمور كانت تبدو لدى العامة صعبة المنال أو شبه مستحيلة، ففي خطاباته عند ترشحه للرئاسة وعد بإخماد الفتنة ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو، وهذا ما حدث فعلا بعد تطبيق سياسة الوئام المدني وسياسات أخرى[1].

4)التربيـة العقليـة للـرئيس بوتفليقـة: حيث يتميز بالقدرة على الإفصاح عما يجول بخاطره، وهذا يعود إلى البيئة التي تربى فيها والتي سمحت له بالتعبير عما يشعر به دون ضغط أو قهر، ويزخر المسار التعليمي لدى الرئيس بالعديد من الخبرات التي ساهمت في إظهار مواهبه الفطرية، وبهذا يكون لديه رصيد معرفي معتبر. وبجمع المعرفة والفصاحة أو القدرة الخطابية للرئيس تمكن هذا الأخير حمل العديد ممن حوله وكذلك المجتمع الجزائري على السير وفقا لتصوراته وقناعاته الشخصية[2].

5)امتلاك الرئيس **بوتفليقة** لرصيد سياسي وتاريخي اكتسبه من نضاله ضد الاستعمار الفرنسي، ثم من خلال تجربته السياسية.

6)ارتباط شخصية الرئيس **بوتفليقة** بفترة تعد من أهم فترات التاريخ الجزائري وهي فترة حكم الرئيس **هواري بومدين**.

7)الخبرة الدبلوماسية للرئيس **بوتفليقـة** منحته إمكانية نجاح أوسع في مجال تحسين صورة الجزائر على الساحة الدولية خاصة أنه يرتبط بعلاقات شخصية قوية مع أمراء دول الخليج وله توجهات إقليمية وعربية تساعده على هذه المهمة[3].

من جهة أخرى يكن إبراز خصائص وسمات الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** من خلال الاعتقاد التالي حيث أن المفكر **جوزيف دي ريفيرا** يعتقد أن الفهم الكافي للشخصية، واكتشاف أهم متغيراتها و محدداتها هو أمر في غاية الصعوبة، ذلك أن هذه المعضلة أو الصعوبة تتبع من:

"**عدم معرفتنا الأسس التي تدور حولها العديد من ديناميكيات الشخصية**"[1]

---

[1] - احمد قوراية ، **مرجع سابق**، ص 178

[2]- احمد قوراية ، **نفس المرجع**، ص 181

[3] - الصيداوي رياض، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش،الدولة**،دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ،2000، ص ص 137-138

وعليه فإن الخصائص الشخصية تضمحل قدرتها التفسيرية للسلوك الدولي، فوجود واستمرار الحرب الباردة لا يعني أنها نتاج خالص لتأثير جوزيف ستالين على السلوك الدولي، كما أن الزعم بأن ريتشارد نيكسون له شخصية تنافسية -عدوانية ليس وسيلة تفسير لاستمرار الحرب أثناء سنواته الأربع في الرئاسة.

إلا أن هناك من يذهب خلاف ذلك، بحيث تؤثر السمات الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الإستراتيجية السياسية الخارجية التي سيتبعها، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول، أو بالأحرى بالعالم الخارجي، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية، وفي هذا توجهه إلى الوسائل و الأدوات الممكن استخدامها في تنفيذ السياسة الخارجية.

ومع أنه من الصعب تحديد أي السمات تؤثر في سلوك صانع القرار أثناء صنعه السياسة الخارجية[2]، فإننا سنعتمد على السمات ذات العلاقة المباشرة أو التي لها أثر ظاهر في سلوك السياسة الخارجية.

ويمكن تلخيص أهم السمات الشخصية **لبوتفليقة** فيما يلي:

- إنه شخصية ذات توجه ليبرالي، ميال إلى الانفتاح وعدم الانطواء، وهذا ما يترجمه تفضيله لسياسات التعاون التي تشمل الاعتراف بالدول الأخرى، والتجارة، ومؤتمرات ، والمفاوضات لحل النزاعات...إلخ . و يصفه البعض بأنه يمثل" الشخصية المشاركة والتي تبدي نشاطا واهتماما كبيرين بالتعاطي مع السياسة الدولية.
- بينما يضعه آخرون في خانة الزعامات الكاريزمية، على أساس أن تعريف الزعامة الكاريزمية يتمحور حول الاعتقاد من جانب الجماهير بتمتع الزعيم -وهنا الرئيس -بصفات موهوبة وشخصية ثاقبة حاذقة[3]، ويلاحظ أن الأساس هو الاعتقاد الجماهيري في موهبة الزعيم وصفاته الشخصية، سواء تمتع فعلا بتلك الصفات أم لا، ويزيد على ذلك حسن

---

[1]- عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية:فرع العلاقات الدولية و العولمة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية. جامعة قسنطينة،2004-2005. ص 47

[2]-أبو دية سعد، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** .الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1983 .ص ص 43-44

[3]- محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة** ، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1993 ،ص 285

صعب أن ما يدفع الناس إلى الالتفاف حول الزعيم أو القائد هو شعورهم بأنه الأمين على قيم ومصالح عزيزة عليهم ، وهذا ما نجده في تعهد **بوتفليقة** بأن يعيد للجزائر أمنها الداخلي، وصورتها الخارجية، وعزة وكرامة مواطنيها، واعتبر هذه المحاور الثلاثة -ليست قضيته الشخصية فقط- إنما حاول أن يجعلها قضية الشعب الجزائري كلّه، يسعى بإخلاص وتفان لتحقيقها، مما يؤدي إلى إشاعة -في نفوس المواطنين -ضرورة الالتفاف وتقديم الدعم والمساندة للرئيس.

-يقول عنه ويليام كونت أنه" رجل دولة حقيقي، يحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي". موظّفا في ذلك علاقاته الشخصية التي نسجها مع مختلف دول العالم أثناء توليه وزارة الخارجية أيام الراحل **هواري بومدين**، وعلى رغم أن العلاقات الشخصية كانت دوما من أهم العوامل المساعدة على ربط صلات قوية بين الدول، وهذا ما فعله **بوتفليقة** لإيجاد مخارج للوضع المتأزم الذي تعيشه البلاد، فإنها من ناحية أخرى كانت نقطة انتقاد الرئيس من طرف خصومه.[1]

- يوصف بأنه براغماتي، إذ ما فتئ يؤكد على أن علاقات الجزائر مع غيرها من الدول تحكمها المصالح والمنافع المتبادلة، ولا شيء غير ذلك، حيث يقول:

.."أعتقد أن المحن قد علمتنا كيف نتعامل مع الغير، وبما أننا نتعامل مع الغير، ولا شيء يربطنا مع الغير إلا المصالح "

- ويضيف أن الجزائر التي تخلّت عنها المجموعة الدولية في أسوء الظروف التي مرت بها- فترة التسعينيات -هي بحاجة ماسة تتجاوز السند السياسي إلى الإسهام في إنعاش اقتصادها، وحل مشاكلها الاجتماعية.
- من الميزات اللصيقة **ببوتفليقة** هي اعتماده الكثيف على الخطب، وفي هذا الصدد يؤكد الكثيرون على أن الطابع القولي هو السمة الرئيسية للسياسات الخارجية للدول المتخلفة، وحجمه يزيد عن حجم الأفعال، إذ لا يملك رؤساء هذه الدول الوسائل والإمكانات الكافية لترجمة ما يقولونه عمليا ، وهذا ما ينتقد فيه المعارضون **لبوتفليقة** خطبه وأحاديثه بأنها جوفاء لا يتبعها التجسيد الميداني[2].

2- **أسبوعية الأيام الجزائرية**، العدد 53 ، من 2003/12/30

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 86 ، أكتوبر 1986 ، ص40

- يعرف عنه كذلك الجرأة في طرح القضايا الهامة، وكسر الطابوهات، واعتبار العمل السياسي فن الممكن المتاح، والمراوغة وعدم الخوف من التناقض، وقتجّ لى هذا في كثير من مواقفه و سلوكه، ملف التعريب، ملف العنف، موقف الجزائر في التطبيع مع اسرائيل، التعامل مع الخصوم في الداخل والخارج [1]... إلخ.
- كما أنه أميل إلى المتابعة الشخصية لكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية والتزاماتها الدولية،إذ يؤكّد ذلك في قوله:

" لست مسئولا عن تصريحات صدرت عن مسئول في يوم من الأيام، نعم أتحمل المسؤولية في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية وخاصة ذات الصبغة الدولية، والالتزامات والاتفاقيات المبرمة بين بلدي وبلد آخر[2]"

وكثيرا ما أكد على أنه سيمارس صلاحياته كاملة غير منقوصة، ومن ضمنها على الصعيد الخارجي نجد:

1-حضور جميع المؤتمرات الدولية التي تتم على أعلى المستويات ومؤتمرات القمة أو افتتاح دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا ما يطلق عليه ب "دبلوماسي القمة."

2 -تبادل الزيارات الرسمية مع الدول الأخرى قصد توطيد العلاقات معها.

3 - المشاركة في حل النزاعات الدولية بالقيام بالمساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق[3] .

إن هذه السمات وغيرها كان لها- دون شك -تأثيرا كبيرا فيما يخص أهداف **بوتفليقة** وأسلوبه في إدارة السياسة الخارجية، وكذا في توجهاتها وأهدافها.

---

[1]- عبد الرحمن شريف، **الرؤية الأمريكية للجزائر .. من الاقتصادي إلى الأمني!** مأخوذ من موقع انترنيت:

http// www. islamonline. net /arabic/ politics/ 2015/ 09/ article 11.shtm

[2]- عديلة محمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص49

4- علاء أبو عامر، **الوظيفة الدبلوماسية : نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها** ،دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن،2001، ص74

المطلب الرابع: أهداف بوتفليقة من السياسة الخارجية الجزائرية

إن مجيء **بوتفليقة** إلى السلطة قد تم في ظروف عرفت فيها الجزائر أزمة عميقة وصفت بأنها:

"**أزمة وطنية متعددة الأوجه، كادت تهد كيان الدولة الوطنية، والنظام الجمهوري**[1]".

وانعكست سلبا على جميع مناحي الحياة الداخلية في الجزائر ،وكّلفتها مكانتها وسمعتها على المستوى الخارجي، إذ يقول **بوتفليقة**:

"**إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينات، قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية**[2]"

ورغم أن الأزمة كانت في طريقها إلى الزوال، إلا أن تأثيراتها الجانبية تستغرق وقتا طويلا للتخلص منها ومحو كل آثارها.

وا ٍذ يلوم **بوتفليقة** المجوعة الدولية على موقفها السلبي إزاء تعاملها مع الأزمة التي عرفتها الجزائر، فإنه من جهة أخرى يرى أن مكانة الجزائر على الصعيد الخارجي هي مرتبطة أشد الارتباط بتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي، إضافة إلى الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية، فالسياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس أو مرآة للسياسة الداخلية، حيث يقول:

"**إن سياستنا الخارجية تندرج كامتداد منطقي للتوجهات الكبرى لسياستنا الداخلية، والقدرة على التنافس في المضمار الدولي**[3]"

وأكثر من ذلك جعل **بوتفليقة** السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية:

.."غير أن السياق الخاص الذي تمر به بلادنا يضفي على هذه السياسة صبغة خاصة، ومن ثمة إنها معبأة جملة وتفصيلا في خدمة المسعى العام للتقويم الوطني"

أي أنها وسيلة مثلى لتحقيق التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو بمعنى آخر تشكّل أحد الحلول للخروج من الأزمة.

---

[1]- عبد العزيز **بوتفليقة** في خطاب إلى الأمة، الجزائر،12 مارس 2002
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président/ / recherche/ recherche.htm

[2]- مداخلة عبد العزيز **بوتفليقة** بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président/ / recherche/ recherche.htm

[3]- كلمة عبد العزيز **بوتفليقة** بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

وتنتظم السياسة الخارجية حسب **بوتفليقة** على مبادئ لطالما دافعت، وتدافع عنها الجزائر في جميع المحافل الدولية، وتعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الأخرى، فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلى الاحترام المتبادل، والتعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة، العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت، التشاور السياسي والتوازن بين المصالح[1] . كل هذه المبادئ وغيرهايشكّل مرشد أو دليل الجزائر في تعاملها مع العالم الخارجي.

وفيما يخص تصوره لدور الجزائر الخارجي، فإن **بوتفليقة** يؤكد على أن عصر الزعامات قد و ّ لى،ولسنا بحاجة إلى بريستيج ولا أبهة:

"**تريد فقط أن نكون موجودين، وأن يكون وجودنا محترما**[2]"

وعموما يمكن القول أن البعض يعتقد أن السياسة الخارجية كأداة لإصلاح الداخل ومخرج للأزمة، يهدف منها **بوتفليقة** إلى ما يلي:

1-تحسين صورة الجزائر الخارجية :فلقد أدرك **بوتفليقة** أن الصورة السيئة والمشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تسهم بقسط وافر في أزمتها وفي عزلتها الدولية . وكان لا بد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة:

"لا بد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية ..وهي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية قد نتحدث عنها، وأوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع، فساهمت في تفجيروا ضعافه[3]"

وا ذا كانت المنظمات غير الحكومية- خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان -أكثر من مساهم في رسم هذه الصورة القاتمة، والتي طالما عبرت عن شكوكها وانطباعاتها السيئة عما يحدث في الجزائر، فإن **بوتفليقة** عمل على تحسين الصورة من خلال دعوته هذه المنظمات

---

[1]- عبد العزيز **بوتفليقة** في خطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président/ / recherche/ recherche.htm

[2]- حديث عبد العزيز **بوتفليقة** مع صحيفة" الحياة "اللندنية، ، 28 جويلية 1999
http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

[3]-في حديث لعبد العزيز **بوتفليقة** مع أسبوعية" الوسط "اللندنية، 29 نوفمبر(1999
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président / interview/ recherche.htm

بالمجيء إلى الجزائر، مؤكدا على أن الجزائر بيت من "زجاج "وأنه "ليس للجزائر ما تخفيه"، هادفا بذلك إلى:

1-إزالة الشكوك والانطباعات السيئة لمنظمات حقوق الإنسان.

2-تحطيم تلك الصورة التي ترسخت لدى الأجانب عن الجزائر، وكانت السبب في حرمانها من الاستثمارات الأجنبية، ومن مصادر التسليح، وحتى من السياح[1] .

2-**تعبئة موارد خارجية وجلب الاستثمارات الأجنبية** :فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الاقتصادية والقروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، ومن مصادر متعددة.

وهذا ما أدركه **بوتفليقة** حينما سعى إلى تنويع علاقات الجزائر، وفتح المجال واسعا، خاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني والاقتصادي، كذلك تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين وقواعد الاستثمار في الداخل وما تقدمه من ضمانات وتسهيلات...إلخ.

لكن الاعتماد المفرط على تعبئة الموارد الخارجية لتنمية الداخل يخلق مفارقة حقيقية، فالعديد من الباحثين يؤكد على سلبية العلاقة التي تربط الرغبة في القيام بدور استقلالي نشط بالحاجة إلى القروض والمعونات الخارجية، فكلما زادت الحاجة إلى القروض والمساعدات الخارجية، كلما قلت درجة الاستقلالية وحرية الحركة التي يتمتع بها النظام السياسي[2].

3-تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي :وهو في الحقيقة هدف عام تسعى إليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم، إذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الأخرى، وكذا على مواطنيها في الداخل أو في الخارج، فعادة ما يشعر المواطن العادي بالفخر والاعتزاز لزيادة هيبة دولته ومكانتها، أما تدهورها فإنه غالبا ما يؤدي بالمواطنين إلى الشعور بالاستياء وعدم الرضا[3].

ولقد تعهد **بوتفليقة** في هذا أن يعمل ما بوسعه لإعادة الهيبة والمكانة الدولية للجزائر، وللمواطن عزته وكرامته.

---

[1]- **أسبوعية الأيام الجزائرية**،العدد 53، 2003/12/30

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45- 46

[3]- حسنين توفيق ابراهيم ،**نفس المرجع** ، ص 46

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن أهداف القادة والرؤساء - عموما - من السياسة الخارجية هي أهداف شخصية بالدرجة الأولى، حيث تحركهم الحاجة إلى الانتماء والرغبة في الإنجاز، وبالتالي فإنهم عادة ما يسعون إلى ربط أسمائهم بما أنجزوه لدولهم، وما حققوه لشعوهم[1]، لينعكس بدوره على شعبيتهم بالداخل، وهذا ما يفسر إصرار **بوتفليقة** على أن ينجح في سياسته الخارجية، خاصة إذا انعكس هذا النجاح على الحياة اليومية.

ويضيفون أنه إذا كانت السياسة الخارجية تمثل وسيلة تعبئة وتكتيل المواطنين خلف النظام السياسي،فإنها تمثل من وجهة نظر أخرى مجالا لإلهاء المواطنين، أي تحويل اهتمامهم عن السياسة والمشكلات الداخلية[2] .وهذا ما يردده المناوئون **لبوتفليقة** عندما يعيبون عليه فرط الاهتمام بالسياسة الخارجية– خاصة كثرة الأسفار و إهمال الشؤون الداخلية والتغطية عنها ...إلخ.

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى، لا بد من تصور واضح و محدد للأدوات والوسائل والأساليب التي يمكن ترجمة ما سبق إلى واقع عملي ملموس، وكل هذا يعتمد على أسلوب **بوتفليقة** في إدارة السياسة الخارجية.

المبحث الثاني : أهم المعطيات التي تحدد دور القيادة في السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: الظروف السياسية المساعدة على بروز دور القائد في الجزائر

إن الجزائر على غرار العديد من دول العالم الثالث نظاما سياسيا ديمقراطيا يقوم على تنظيم انتخابات شعبية وتكوين مجالس نيابية تمثل الشعب في عملية صناعة القرارات

[1]-لويد جنسن ، **مرجع سبق ذكره**، ص 24
[2]- حسنين توفيق ابراهيم، **نفس المرجع السابق**، ص 53

السياسية ظاهريا، كما أن المشاركة الشعبية لا تتعدى أن تكون مجرد تزكية لسياسات القادة. إذن فالقرارات السياسية في هذه الأنظمة لا تنبع من الإرادة الشعبية، وا ٍنما هي نتاج تصور القيادة السياسية باعتبارها الأصلح لسياسة الشعب وفقا لما يحقق مصالحها، وبالتالي فأية معارضة داخل هذه الأنظمة لآراء القائد وتوجهاته سوف تتعرض للمضايقة والتهميش وحتى الاتهام بخيانة مصالح الشعب التي يمثلها القائد ويدعمها حزب واحد مسيطر. كذلك تحتكر السلطة السياسية وسائل الإعلام بهدف إحكام السيطرة على الرأي العام وتوجيهه وفقا لما يخدم تصورات القائد وأهدافه[1].

ومن جهة أخرى هناك ضعف على مستوى المعارضة السياسية، وكذا سعي السلطة لاستمالتها وتأكيد هيمنة الحزب الحاكم الذي يكون في أغلب الأحوال حزب الرئيس أو القائد.

ونشير أيضا إلى أن الاعتبارات التاريخية كان لها دور في تشكل الزعامات داخل بلدان القارة الإفريقية بما فيها الجزائر، حيث أن حمل لواء النضال ضد المستعمر الفرنسي منح القادة الثوريين أحقية في اعتلاء منصب القيادة، لكن مبدأ الزعامة لم يكن متعارضا مع الشرعية السياسية، كما أن الحفاظ على الأحادية الحزبية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني لا يتناقض مع المبدأ الديمقراطي باعتبار الظروف هي التي كانت تفرض ذلك التوجه، حتى أن أعرق الديمقراطيات الغربية لم تعارض وجود حزب وحيد في الساحة السياسية الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال[2].

كذلك من أهم العوامل التي ساهمت في بناء نظام سياسي قائم على أسس الزعامة وهيمنة القائد ما يلي:

1- اعتماد معايير إثنية وجهوية في الوصول إلى السلطة وهو ما حال دون تشكيل دولة أو أمة بالمعنى الحالي كما أن هذه المعايير شكلت نقطة ضعف وعدم استقرار في الدولة الجزائرية بعد إقامتها.

[1] فضل الله محمد إسماعيل ،**أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة، 2008 ص 13

[2] المغامدي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 160

2- ضعف النخبة السياسية القادرة على تحمل أعباء الحكم بعد الاستقلال وهذا ما فتح المجال أمام القوة المنظمة الوحيدة والمتمثلة في الجيش، حيث لعب هذا الأخير دورا في جميع مراحل تشكل الدولة الجزائرية منذ حرب التحرير إلى فترة ما بعد الاستقلال.

3- غياب ثقافة إسلامية لدى النخبة الحاكمة بخصوص الدولة حيث كان هناك خلط بين الدولة كفكرة أو مصير مشترك للجزائريين من جهة، وبين السلطة وما تمثله من إمكانيات اقتصادية وعسكرية وا يديولوجية من جهة أخرى، وباعتبار هذه الإمكانيات كانت في يد من يملك السلطة، فالنتيجة في عدم التفريق بين الدولة والأفراد.

4- خلال بناء الدولة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1962م -1989م) عملت النخبة على تحديد معالم هذه الدولة وفرضها على المجتمع، في حين أنه من المفروض أن الدولة تكون نتيجة لتطور ظروف القاعدة الاجتماعية، وبالتالي فالقاعدة هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي وليس العكس كما حدث في الجزائر. وهذا التفكير هو الذي خلق هيمنة القائد في النظام السياسي الجزائري[1].

وحتى خلال المرحلة الثانية منذ سنة 1989م ومحاولة الانفتاح السياسي والاقتصادي، كانت إعادة الخطأ من قبل الحكام باعتبارهم طرحوا البديل الديمقراطي مجتمع لا يملك ثقافة ديمقراطية.

المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية الجزائرية

قام النظام السياسي الجزائري على عدة أسس فرضتها عليه حرب التحرير ومرحلة ما بعد الاستقلال. ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

- **الوطنية:**

[1]- عنصر عياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1،القاهرة، ص 104

تشكل الشعور الوطني نتيجة لحرب التحرير التي خاضتها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، حيث اتخذ النظام السياسي الجزائري من الوطنية كأحد ركائزه الإيديولوجية،إذ أن قيام الدولة في الجزائر بعد الاستقلال تزامن مع انتشار الهوية الوطنية الجزائرية، ومنه اعتبرت الروح الوطنية في الجزائر كأحد دعائم الشرعية السياسية. كما شكلت الوطنية أداة فعالة وضرورية في الوقت نفسه لجمع مختلف التيارات الفاعلة في الساحة السياسية الجزائرية بعد الاستقلال.

ولعبت الروح الوطنية دورا مهما ضد المحاولات الاستعمارية الرامية لتشتيت المجتمع الجزائري على أسس عرقية وأثنية، حيث اتخذت قوى التحرير وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني من الوطنية شعارا لها باعتبار أن الوطنية الجزائرية موجودة منذ القدم (نوميديا) حوالي ألفي سنة خلت، كما أضاف الفتح الإسلامي للجزائر عاملي العروبة والإسلام، لتكتمل بذلك الهوية الجزائري[1].

- **الأحادية الحزبية:**

فقد ارتبط اسم جبهة التحرير الوطني بالنزعة الوطنية منذ الثورة التحريرية وبعد الاستقلال وا إلى يومنا هذا، حيث عارض النظام السياسي القائم أي تعدد سياسي أو معارضة يمكن أن تضعف النهضة الوطنية. فخلال مؤتمر الثورة في أوت 1956م أكد المؤتمرون على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية التي تشكل قوة الثورة الجزائرية وبالتالي أهمية اعتبار جبهة التحرير الوطني ممثل وحيد للشعب الجزائري ، ولم يقتصر احتكار جبهة التحرير الوطني لتمثيل الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية فقط، وا إنما حتى بعد الاستقلال، إذ أكدت الجبهة بعد تحويلها إلى حزب سياسي بعد الاستقلال، وهذا في نصوصه التأسيسية على

[1] - Mohamed tahar Ben Saada, **Le régime politique Algérien** « Alger : Entreprise Nationale du livre , 1992 P P 41-44

مواصلته بعد استقلال البلاد لمهمته التاريخية المتمثلة في إرشاد وتنظيم الأمة الجزائرية، وعدم تبديد الطاقات النضالية بأشكال متفرقة كما حدث أثناء الثورات الشعبية السابقة. ويتميز حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره يجمع بين خصائص وأهداف أغلب أصناف الأحزاب السياسية المعروفة لكن دون أن يماثل أي منها، إذن فهو حزب ثوري يرمي لإقامة الديمقراطية والمساواة.

ويهدف الحزب الواحد حسب" **موريس ديفيرجي**" لتكوين نخبة جديدة وقادرة على تولي قيادة وتنظيم الدولة وفقا لأسس ديمقراطية، لكن في الجزائر حتى بعد تشكل طبقة حاكمة فإن الحزب الواحد استمر دون فتح المجال أمام التعددية والمنافسة السياسية، لكن تفسير استمرار الأحادية الحزبية في الجزائر منذ الاستقلال وا إلى غاية سنة 1989م يتطلب الرجوع إلى ظروف نشأة وتطور حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان كرد على الديمقراطية والتعددية الاستعماريتين الزائفتين، إلى كون الأحادية ذات جذور سياسية عريقة في الدولة الجزائرية، غير أن هذا لا يبرز الأحادية الحزبية في الجزائر منذ سنة 1962م حتى عام 1989م دون الرجوع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تزامنت مع ظهور الحزب في الجزائر[1].

- **الإسلام :**

من بين أهم أهداف جبهة التحرير الوطني خلال ثورة التحرير في الجزائر هو إقامة جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واشتراكية غير متعارضة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أصبح الدين الإسلامي من ضمن إيديولوجية الحزب وكأحد محددات الهوية الوطنية الجزائرية. فالدين الإسلامي لعب دورا بارزا في الحفاظ على المقومات الوطنية الجزائرية خاصة ضد المحاولات الفرنسية العديدة لطمس المعالم السياسية والثقافية للجزائر، إذ لم يبق أمام الجزائريين سوى التمسك بالعقيدة الإسلامية للاحتماء من الحملات السياسية والثقافية الرامية لمحو الشخصية الجزائرية. كذلك شكل الإسلام –من خلال تعاليمه الداعية لمحاربة الظلم والاستبداد دافعا للقوى الشعبية للوقوف ضد السياسات الاستعمارية، ومقاومة حملات

[1] محمد جعبوب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

التنصير في الجزائر. وبناء على هذه الأسس التاريخية فليس غريبا أن يكون الدين الإسلامي كأحد المحددات الإيديولوجية للنظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، وهو ما أكدته المادة الثانية من الدستور الجزائري التي تعتبر الإسلام دين الدولة.

ولم ينحصر دور الدين الإسلامي في المساهمة في تحقيق الاستقلال الوطني فحسب،وا إنما أدى الدين دورا فعالا في مسار تقوية أسس الدولة بعد الاستقلال من خلال تجاوز التباينات الإثنية واللغوية والجهوية في المجتمع الجزائري، ومنه يمكن القول أن الوطنية الجزائرية استطاعت إقحام الدين في الحياة السياسية ليشكل بذلك أحد ركائز النظام السياسي الجزائري من جهة وأحد أهم عناصر الوحدة للأمة الجزائرية ضمن إطار أوسع متمثل في الأمة الإسلامية[1].

- **الاشتراكية :**

ظهر التوجه الاشتراكي في الجزائر كنتيجة منطقية للطابع الشعبي الذي تميزت به الثورة التحريرية حيث أدرك حزب جبهة التحرير الوطني أن قوة الثورة متوقفة على مدى إمكانية تحريك القوى الشعبية ضد النظام الاستعماري وكل البنى السياسية والاجتماعية الناتجة عنه والتي تهدف إلى عرقلة تطور المجتمع الجزائري. لذا أعلن الحزب عن توجهه الاشتراكي وحافظ عليه طيلة حرب التحرير قصد ضمان الالتفاف الشعبي حول الثورة[2].

المطلب الثالث: أهم سمات الهوية الجزائرية

لقد تشكلت الهوية الوطنية الجزائرية خلال فترات تاريخية متعاقبة تعود إلى مرحلة ما قبل الميلاد. وساهمت هذه الحقب التاريخية المتلاحقة في بلورة الهوية الجزائرية من خلال صقل العديد من الخصائص أهمها:

[1] محمد جعبوب ، **نفس المرجع السابق**، ص77-78
[2] -**المرجع نفسه**، ص 79

1-حب الحرية: وتعود هذه السمة إلى السكان الأوائل الذين استوطنوا الإقليم الجزائري، حيث أطلقوا على أنفسهم اسم "الأمازيغ" والذي يعني " السادة الأحرار الذين لا يتحملون الخضوع"، وتجدرت خاصية حب الحرية في الشخصية الجزائرية من خلال الثورات التي قادها "الأمازيغ" ضد كل الأجانب الذين حاولوا السيطرة عليهم.

2- احترام التنوع: تشكلت هذه الخاصية نتيجة للتنوع الحضاري والعرقي الذي تعاقب على الإقليم الجزائري منذ فترة ما قبل الميلاد، حيث سمح احتكاك السكان الأصليين للجزائر مع الشعوب الأخرى سواء في إطار العلاقات التجارية أو علاقات المصاهرة بتنمية ثقافة الاحترام للآخر والقبول بقيمه وثقافته وحتى الأخذ بها كما كان الشأن مع الحضارة الإسلامية منذ 647م.

3- الحاجة إلى الزعامة: توضح القراءة التاريخية أن جميع التحركات الاجتماعية الكبرى أو المصيرية التي قام بها المجتمع الجزائري منذ أطواره الأولى كانت تجري تحت قيادة شخصية تلتف حولها الجماهير ومن ذلك معظم الثورات ضد محاولات الهيمنة الأجنبية، حيث تجسدت القيادة في شخصيات وطنية أمثال " ماسينيسا" و" بيداس" و"أثرياس"، واستمرت هذه السمة في عرف المجتمع الجزائري إلى أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر أين الحاجة ماسة إلى زعماء يتولون توحيد القبائل الجزائرية لصد الغزو، وتم ذلك ببروز شخصيات كالأمير عبد القادر[1].

4- الحساسية ضد التدخل الأجنبي، تنبع هذه الحساسية من كفاح الشعب الجزائري ضد المستعمر الأجنبي كما أن الرصيد الوحدوي المشترك للشعب الجزائري جعله أكثر حساسية ضد كل محاولات التدخل الأجنبي. ونشير هنا إلى موقف الجزائر الصارم والرافض لجميع محاولات القوى الخارجية بغرض التدخل في شؤونها الخاصة سواء من طرف الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى حماية حقوق الإنسان.

[1] - محمد جعبوب ، **مرجع سبق ذكره**، ص 80

المطلب الرابع: أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر منذ الاستقلال عدة مبادئ لسياستها الخارجية والتي تتمثل فيما يلي:

1- الحفاظ على الاستقلال الوطني: وذلك من خلال الدفاع بكل الوسائل عن السيادة الكاملة والوحدة الترابية للجزائر استنادا إلى مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومنه الرفض المطلق لأية محاولة تقسيم أو تجزئة للإقليم الجزائري، ومن جهة أخرى يعني الاستقلال الوطني سيادة القرار السياسي الجزائري وعدم القبول بأية تدخل أجنبي في الشؤون الداخلي للدولة، إضافة إلى رد جميع الضغوطات الخارجية مهما كان مصدرها ونوعها والتي تهدف إلى التأثير على قرارات الجزائر على المستويين الداخلي أو الخارجي.

2- محاربة الاستعمار والامبريالية: حيث تساند الجزائر من خلال سياستها الخار جية- جميع الشعوب المكافحة من أجل نيل الاستقلال والحرية، كما تناهض من جهة أخرى القوى الاستعمارية والعنصرية والامبريالية في العالم[1].

3- تدويل القضايا الداخلية: رغم أن الجذور التاريخية لهذا المبدأ تعود إلى سنوات الثورة الجزائرية (1954م -1962م) من خلال سعي ممثلي جبهة التحرير الوطني إلى تدويل القضية الجزائرية في المحافل والهيئات الدولية، إلا أن مبدأ التدويل كرس صراحة في نصوص الميثاق الوطني لسنة 1976م والذي جاء فيه "إن سياسة الجزائر الخارجية مرآة لسياستها الداخلية، وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته". وتجسد هذا المبدأ في سياسة تأميم الموارد الوطنية التي قامت الجزائر بها ومن ثم محاولة جعلها نموذجا لدول العالم الثالث.[2] أيضا سعت الجزائر لتعميم تصورها حول علاقات التبعية التي كانت تربطها مع فرنسا- خلال سنوات ما بعد الاستقلال- على المستوى العالمي أو دول العالم الثالث على وجه التحديد، وهو ما دفع الجزائر للمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد.

---

[1] - **نفس المرجع**، ص 90

[2] - امينة مزيان ، **مرجع سبق ذكره**، ص 114

4- المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد: وهو استمرار الجزائر في الدعوة المتمثلة في ضرورة سيادة دول العالم الثالث عل ثرواتها الطبيعية، إضافة إلى المطالبة بإعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط الدول المتقدمة بالدول النامية، وذلك قصد جعلها أكثر قدرة على النمو والتطور. وقد ساهم المبدأ خلال السبعينيات من القرن العشرين في منح الجزائر هيبة ومكانة دوليتين تفوقان إمكانياتها المادية المتوفرة آنذاك.

5- مبدأ عدم الانحياز: وهو التوجه الذي التزمت به الجزائر في سياساتها الخارجية منذ الاستقلال وهو مبدأ يعبر عن رغبة الجزائر في الحفاظ على استقلالها ورفض الدخول في أي تحالف دولي من شأنه أن يشكل ضغوطا أو اختراقا للسيادة الوطنية، كما شكل هذا المبدأ اعتقادا راسخا لدى صانعي السياسة الخارجية الجزائرية بأن المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية أو الاتحاد الإفريقي فيما بعد، وجامعة الدول العربية[1].

المبحث الرابع: إعادة إحياء العمليات السياسية الخارجية من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول: أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية

إيمانا منه بأن النجاح في السياسة الخارجية لا يقل شأنا عن النجاح في السياسة الداخلية، بلجعلُ الأولى في خدمة الثانية، سعى **بوتفليقة** إلى توظيف خبراتوا ،رثه الدبلوماسي وحتى علاقاته الشخصية، وتطويعها لغرض تحقيق ما وعد به الشعب أثناء حملته الانتخابية لرئاسيات أفريل 1999 من إرجاع الهيبة والمكانة الخارجية للدولة، والنهوض بالاقتصاد الوطني ...إلخ، ولقد تمثل أسلوبه في ذلك كالتالي:

1-تحسين الصورة الخارجية للجزائر :إذ يعتبرها المفتاح الرئيسي والقاعدة الأساس، والتي ينبني عليها كل عمل فيما بعد، إذ لا بد من التعريف بشكل أفضل بالواقع الجزائري[2]، ونقل

---

[1]- **نفس المرجع** ، ص 116

[2]- عبد العزيز **بوتفليقة** في حديث صحفي مع مجلة" الحوادث "اللبنانية، 7 ديسمبر(2003

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président / interview/ recherche.htm

الصورة الحقيقية له، ثم بعد ذلك تأتي المشاركة دون عقدة في النشاط الدولي .و لقد عمل على الاضطلاع الشخصي هذا من خلال السفريات العديدة التي قام بها* ،وجهود الوساطة التي بذلها في إطار رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة في إطار النزاع الإثيوبي - الإريتري، لذا اعتبرت النجاحات الحقيقية التي حققها **بوتفليقة** هي فقط على صعيد المبادرات الدبلوماسية[1].

وا إذ ركز **بوتفليقة** كثيرا على الأسفار فإن أحدهم علق قائلا:

"**إنها المرة الأولى في التاريخ أين يكون الرئيس في الوقت نفسه وزير الشؤون الخارجية، إذ لم يتخلف عن أي مؤتمر دولي، ولقد أمضى معظم الوقت في الخارج مقارنة بداخل البلد[2]**"

بينما يرى آخر أن السياسة الخارجية تستوجب حذرا وحيطة كبيرين، ذلك أن الخطأ فيها غير مسموح،وقد يكّلف الدولة مصالحها الوطنية أو القومية وعلى رأسها البقاء، فعلى حد تعبير جون كينيدي:

"**إذا كانت السياسة الداخلية يمكن أن تهزمنا، فإن السياسة الخارجية يمكن أن تقتلنا**"

لذا يحاول **بوتفليقة** أن يضطلع شخصيا بمهام السياسة الخارجية، ويبقي للأجهزة الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية مهمة التنفيذ.

2-العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية: والانفتاح الهادف إلى الاستفادة القصوى من كل مايتيحه هذا التنويع، وكذا تقليص التبعية لطرف معين، إذ يقول **بوتفليقة**:

"**لا أخفيكم أني أرى استقلال بلادي من خلال تعدد الأطراف**"

وتتبني إستراتيجية **بوتفليقة** في هذا التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية، سواء في القارة الإفريقية أو خارجها، إضافة إلى تلك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر اقتصاديا وماليا، كذلك لا يفاضل بين المسارات الثنائية أو المتعددة في العمل السياسي الدولي:

---

* - حيث قام **بوتفليقة** بأزيد من 200 زيارة إلى الخارج، وكان الهدف الأساسي من هذه الزيارات هو إنهاء الحصار الدولي غير المعلن والمفروض على الجزائر، وكذا تسويق صورة الجزائر المنغلقة من الأزمة و المحتاجة إلى الاستثمارات الأجنبية.أنظر في ذلك في: **جريدة الخبر، العدد4036، 2004/03/17**

[1] - International Crisis Group, La crise Algérienne n'est pas finie. in site interne

http : // medintelligence. Free. Fr/bdAlger crise pas finie.htm

[2] - L'ahouari ADDI, L'armée, la nation et la politique. In site internet

http:// www.algeria-watch.org/Fr/article/analyse / armee_nation_politique.htm

"إن الجزائر تواصل جهودها، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية[1]"

3- استغلال المنابر الدولية :للتعبير عن رؤى وأهداف الجزائر، وخدمة مصالحها، فإدراكا منه أن العالم تحكمه القوة، انتبه **بوتفليقة** إلى ضرورة التكتل واستغلال المنظمات الدولية، فهو يرى أن الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن العشرين ظهرت كذلك من خلال حركة عدم الانحياز ومجموعة ال77 اللتين كانتا آنذاك تحملان انشغالاتنا ومطالبنا، واليوم هناك فرصة أخرى وجب أن تستغل في إطار **النيباد**،والإتحاد الإفريقي، وحتى مجلس الأمن فيقول في هذا الصدد:

"والآن وقد تبوأتالجز ائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة، فإنها في موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية ... في المنافحة عن مصالح قارتنا وتعزيز السلم والاستقرار في أرجاء إفريقيا كافة"[2]

4-**المراهنة على الدبلوماسية الاقتصادية** :إذ تشغل حيزا كبيرا في برنامج الرئيس، ولقد عبر عن ذلك بقوله:

"راهنت سياستنا الخارجية على الاستجابة لحتميات الدبلوماسية الاقتصادية التي يستوجبها إحلال الاقتصاد صدارة العلاقات الدولية، إنها تصب نشاطها على إعلام المتعاملين معنا وا إقناعهم وطمأنتهم فيما يخص مصداقية الإصلاحات الاقتصادية التي صارت لا رجعة فيها"

وأكد هذا حضوره المكثف في العديد من المنتديات الاقتصادية " كروس مونتانا "و منتدى " دافوس"و" منتدى العلاقات الخارجية..."إلخ.

كل هذه المحاور جعل منها **بوتفليقة** وسائل وأدوات لتحقيق ما يصبوا إليه من أهداف في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: إعادة بعث مكانة الجزائر خارجيا

[1]- كلمة **عبد العزيز بوتفليقة** في افتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجزائر، 12 فيفري 2004
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /président/ / recherche/ recherche.htm

[2]-كلمة **عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي**، أديس أبابا، 25 ماي2004
http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

شهدت الدبلوماسية الجزائري منذ أحداث أكتوبر 1988م ركودا ملحوظا،حيث لم تعد تهتم بشكل كبير بالنشاط الخارجي كما كانت عليه من قبل (1962م-1988م)، كما أن هذه الأحداث أثرت سلبا على تفاعل الجزائر مع القضايا الدولية، حيث تضئيل الحضور الجزائري على مستوى التجمعات والمحافل الإقليمية والدولية، فقل بهذا تأثير الدبلوماسية الجزائرية في صياغة وتوجيه التفاعلات الخارجية، وتناقضت مع ذلك حظوظ الجزائر في الاستفادة من السياق الدولي سواء في إطار علاقاتها الخارجية الثنائية أو متعددة الأطراف وعلى مختلف المستويات الجهوية منها والدولية[1].

كذلك تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية سلبا بالأوضاع الداخلية المتدهورة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990م وا إلى غاية سنة 1999م، حيث إن الصورة السيئة التي رسمتها وسائل الإعلام عن الجزائر كادت تذهب بمكانتها الإقليمية والدولية، إذ غاب صوت الجزائر في المحافل الدولية، وانقطعت الزيارات الأجنبية إلى الجزائر، ولم تعد تشارك في صياغة العديد من التحولات التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وكذا تطورات النظام الدولي الجديد، زيادة على ذلك تكررت محاولات التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية[2]. حيث كانت تدار نقاشات بين بعض الدول الكبرى حول إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من خلال إجراء تحقيقات برلمانية، وا إحالة بعض إطارات الجيش الجزائري أمام محاكم العدل الدولية بتهمة ارتكاب مجازر ضد المدنيين الجزائريين، كما أن هذه الدول لم تتردد في وصف الجزائر " بجمهورية الموز" أو "بقاعدة الإرهاب"، حيث وصلت العلاقات الجزائرية الخارجية إلى درجة إبداء الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" انزعاجه أمام الملأ من مصافحة الرئيس الجزائري السابق **اليامين زروال** في مقر منظمة الأمم المتحدة. ونشير هنا

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الاريترية** ، دار الجيل، للنشر والطباعة والتوزيع، ، بيروت، 204، ص 36-40

[2] - بن القبي صالح، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم**، ومحاضرات أخرى ، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002، ص ص231-235

إلى أن الرئيس الفرنسي نفسه سارع إلى استقبال الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بعد توليه السلطة بصفة رسمية[1].

وبناءا على هذه الأوضاع أدرك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بفضل تجربته الطويلة في ميدان السياسة الخارجية ومنذ وصوله إلى السلطة أن استرجاع المكانة الدبلوماسية التي كانت تحظى بها الجزائر خلال الفترات السابقة مرهون بمدى إمكانيتها في تخطي الأزمة الداخلية وتحقيق درجة من الانسجام والتفاهم الداخلي الذي يسمح للجزائر بالانطلاق نحو الخارج، كما أن قوة الموقف الذي يمثل السياسة الخارجية الجزائرية يعتمد على حجم الدعم الجماهيري الذي تتمتع به السلطة السياسية في الداخل.

وحاول الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** استثمار خبرته للشؤون الخارجية الجزائرية منذ سنة1963 وا إلى غاية 1978م، والتي مكنته من استغلال الأوضاع لتحسين صورة الجزائر في الخارج من جهة ولتأكيد أحقيته في السلطة من جهة أخرى، حيث طرح الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** مشروع الوئام المدني بطابعه السياسي والذي كان قد مهد له الرئيس السابق **اليامين زروال** بالشكل العسكري من خلال قانون الرحمة، هذا المشروع منح الرئيس عبد **العزيز بوتفليقة** الشرعية السياسية التي لم يعترف بها المرشحون الستة الآخرون لرئاسيات سنة 1999م، كذلك أضفى القبول الشعبي الذي حظي به مشروع الوئام المدني نوعا من الاعتدال على مواقف الدول الكبرى. ولقد استطاع الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بفضل حنكته من تحقيق شرعية سياسية على المستوى الداخلي دون أن يكون مضطرا لاقتسام السلطة مع الأحزاب المعارضة، وكذا انتزاع اعتراف الأطراف الدولية باعتبار أن شرعيته هي ذات مصدر شعبي محض، وبالتالي غلق المجال أمام كل الضغوط الخارجية وهذا ما سيمنح

[1] - خالدي عيسى، **بوتفليقة الرجل ومنافسه**، ترجمة محمد ساري علاوة بوجادي، متيجة للطباعة ،الجزائر ، 2004 ص ص 104-105

الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** حرية واسعة في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لتصوراته الشخصية[1].

إذن شكل وصول الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** إلى سدة الحكم عام 1999م منعطفا حاسما في السياسة الخارجية الجزائرية، إذ أن خبرته في الميدان إضافة إلى تتبعه للتطورات الحاصلة على الساحة الدولية مكناه من معالجة الأزمة الجزائرية بهدف العودة بالبلاد إلى الساحة الدولية، وذلك في ظل ظاهرة الإرهاب.

أيضا استطاع الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** إعطاء دفعا قويا للدبلوماسية الجزائرية من خلال توليه لحل بعض النزاعات المعقدة والقديمة مثل النزاع الحدودي بين " إثيوبيا" و "إيريتيريا" الذي راح ضحيته ما يفوق مائتي ألف قتيل أمام عجز مبادرات الوساطة السابقة، والمساهمة في حل نزاع الحرب الأهلية في السودان وكذا تقريب وجهات النظر بين أمريكا وا يران بشأن موضوع الحد من انتشار الأسلحة النووية،كذلك لعب الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** الدور الأول في فك قضية "لوكربي" ورفع الحصار على ليبيا. كما تواصل الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** جهودها لأجل حل قضية الصحراء الغربية، وتسعى الجزائر أيضا لأن يكون لها وجهة نظر بخصوص مسألة التسوية في الشرق الأوسط، إضافة إلى تكثيف النشاطات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الدولي بشأن الحرب على الإرهاب بغية تدويل تصور الجزائر حول مكافحة هذه الظاهرة.

وتجلت هذه العودة السريعة للدبلوماسية الجزائرية مند لقاء القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي استضافتها الجزائر في جويلية 1999م، حيث جمع الملتقى ما لا يقل عن اثنين وأربعين رئيس دولة، وتمكن الجزائر من عقد مؤتمر على هذا المستوى يشير إلى أنها قد تخلصت من عزلتها الدولية وكذا تمكنها من كسر الحصار المفروض

[1] - يحي زوبير ، **جدلية السياسية الخارجية الجزائرية من 1992 ليوميا هذا**" محمد بجاوي (محرر)، آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور ، ترجمة، شوام بوشامة ،دار الغرب ، وهران ، ، 2003، ص ص 195-208

عليها من قبل الدول الكبرى، وبالتالي إمكانية عودتها للعب دورها الإقليمي على المستوى القاري.

كما شاركت الجزائر بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية وممثلا للقارة الإفريقية في العديد من المحافل الدولية والتجمعات، مثل القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة "سيرت" الليبية في سبتمبر 1999م والدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المنعقدة "بنيويورك" خلال سبتمبر وأكتوبر من سنة 1999م، كذلك شارك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بصفته ممثلا للقارة الإفريقية في تجمع "ريميني" للصداقة بين الشعوب بإيطاليا في 23 أوت 1999م، وكذا في القمة الإفريقية –الأوربية بالقاهرة خلال شهر أفريل 2000م، إضافة إلى الندوة السادسة "**لمونت**ريال" بكندا حول الرهانات والآفاق من أجل مئوية جديدة في إفريقيا والشرق الأوسط في شهر ماي 2000م، من جهة أخرى قام الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بعدة زيارات رسمية نحو العديد من الدول في إفريقيا والعالم، حيث ساعدت هذه الزيارات الجزائر بشكل كبير على إنجاح دور الوساطة في القرن الإفريقي، إذ قاد الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة**منذ توليه السلطة وا لى غاية سنة 2002م واحدة وثلاثين زيارة خارج الوطن، وهو ما يعكس النشاط الدبلوماسي المكثف للرئيس بهدف الدفاع عن القضايا الإفريقية في العالم، واستعادة المكانة الإقليمية للجزائر كناطق باسم دول القارة الإفريقية[1].

كذلك يبرز الدور الإقليمي للجزائر من خلال تكفلها المشترك ر فقة دولة جنوب إفريقيا بقضية المديونية في القارة الإفريقية، حيث أوصت القمة الخامسة والثلاثون لمنطقة الوحدة الإفريقية- المنعقدة في جويلية من سنة 1999م- بتكليف كلا من الرئيسين الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** و"**تابو أمبيكي**" قصد الاتصال بالدول الدائنة لإفريقيا بهدف إقناع هذه الدول بضرورة الإلغاء الكلي لهذه الديون، أو على الأقل التخفيف منها، إضافة إلى ذلك أخذ الرئيسان على عاتقهما واجب المرافعة عن إفريقيا والدفاع عن مصالحها الاقتصادية

[1] بوعشة ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34-40

والاجتماعية أمام التجمعات الدولية مثل مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية المتخصصة كمجلس الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[1].

واتضحت بشكل كبير النزعة الهجومية في الدبلوماسية الجزائرية خلال سنة 2001م باعتبار أن هذه السنة شهدت حوالي سبع عشرة زيارة نحو بعض دول العالم، حيث قاد الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** ما نسبته 82.35 بالمائة من مجموع هذه الزيارات أي ما يعادل أربع عشرة زيارة، في حين أوكل الرئيس ثلاث زيارات فقط لبعض مساعديه. واصلت الدبلوماسية الجزائرية في الاتجاه نفسه خلال سنة 2002م التي عرفت هي الأخرى حوالي ثماني زيارات رسمية نحو الخارج، ركزت هذه الزيارات بصفة كاملة على المجال الجغرافي الإفريقي[2].

أيضا تمكن الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** عن طريق نشاطه الدبلوماسي المكثف والفعال من تأكيد الدور الإقليمي للجزائر الذي غابت عنه الجزائر لمدة عقد من الزمن، وهي الفترة التي استغلتها كل من مصر وليبيا والمغرب، بهدف البروز على المستوى القاري، لكن العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية من خلال منتدى "**كرانس مونتانا**"، وبعد ذلك النجاح المتحصل عليه جراء الوساطة الجزائرية التي أفضت إلى وقف إطلاق النار في ديسمبر 2000م بين "**إيريتيريا**" و"**إثيوبيا**"، ثم المشاركة الجزائرية إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا في لقاء مجموعة الثمانية الكبار في كندا يومي 26 و 27 جوان من سنة 2002م أين نجح القادة الأفارقة الثلاث (الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة**، و" **تابو أمبيكي** رئيس جنوب إفريقيا، ورئيس نيجيريا "**أوباسانجو**") في إقناع أعضاء دول الثمانية ببرنامج وخطة نشاط إفريقيا أو "الشراكة الجديدة من أجل تطوير إفريقيا" كإطار للحصول على دعم الدول الكبرى لتحقيق التنمية في القارة، كذلك تجلى الدور الجزائري على المستوى القاري وتمكين الجزائر من لعب

[1] إبراهيم رماني، **مرجع سبق ذكره**، ، ص 20

[2] بوعشة ، **مرجع سبق ذكره**، ، ص ص 315-318

دورها الإقليمي الذي أكد عليه الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** في برنامجه الانتخابي وكذا في العديد من خطاباته السياسية[1].

وبناءا على خبرته الشخصية وتحكمه في ملفات التعاون الدولي، استدعى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** للمشاركة في العديد من القمم والتجمعات الدولية مثل قمة دول الثمانية، كما شارك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** في العديد من اللقاءات الأوروبية والإفريقية، حيث دعي الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** لحضور منتدى " **كرانس مانتانا**" المنعقدة بسويسرا في 27 جوان 1999م، ثم قمة "**كاناناسكيس**" التي عقدت بكندا في 26 و27 جوان 2002م، وكانت هذه القمة أول اجتماع يستضيف مشاركين غير أعضاء في مجموعة الثمانية، وبذلك فقد شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ إفريقيا اتجاه بقية العالم. وقد سعى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** من خلال هذه المشاركات لتقديم تصوره حول قضايا التنمية والسلم والأمن في العالم، حيث دعا الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** الدول المتقدمة إلى محو الديون الخارجية المترتبة على الدول الفقيرة من العالم الثالث وخاصة الدول الإفريقية، ومساعدتها على التنمية عن طريق رفع الحواجز الجمركية على السلع ذات المصدر الإفريقي، وكذا محاربة الأمراض المتفشية في القارة مثل داء "**السيدا**"، وظاهرة الأمية.

كذلك دعا الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال هذه القمة بضرورة تكثيف الجهود الدولية خاصة دول مجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية، وذلك من خلال دعمها للمنشآت القاعدية في إفريقيا لجعلها أكثر جاذبية للاستثمار، إضافة إلى تنمية القطاع الخاص المنتج عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة من جهة، وتسهيل تسويق المنتجات ذات المصدر الإفريقي من جهة أخرى. وقد نجح القادة الأفارقة ومن بينهم الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال قمة "**كاناناسكيس**" في إقناع مجموعة الثمانية برفع قيمة مساعداتها للقارة الإفريقية بقيمة ستة مليار دولار أمريكي سنويا إلى غاية سنة

[1] يحي زوبير، **مرجع سبق ذكره**، ص 195

2006م، وذلك بعد أن كانت قيمة هذه المساعدات تقدر بنحو 12.7 مليار دولار في سنة 2000م.

وفي السياق ذاته أشار الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال قمة مجموعة الثمانية "**بإيفيان**" (فرنساسس) في الفاتح من جوان 2003م إلى ضرورة الدعم المادي الدولي للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا، حيث عرض الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خطة عمل تهدف لتشجيع الاستثمار المباشر في القارة الإفريقية، ومساعدتها على الاندماج ضمن الاقتصاد العالمي، لكن مع مراعاة خصوصياتها الاقتصادية من خلال منح امتيازات تجارية للسلع الإفريقية.

أيضا عبر الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** في رسالته الموجهة إلى قمة مجموعة الثمانية وا إفريقيا التي انعقدت "**بلاكويلا**" (إيطاليا) في 10 جويلية 2007م –عن تصوره الراسخ بأهمية الدعم الخارجي لدفع عجلة التنمية في إفريقيا، وكذا حل مختلف النزاعات والتوترات القائمة في القارة، إضافة إلى محاربة الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة مثل تجارة المخدرات، والقرصنة البحرية، وتبييض الأموال، وحماية البيئة. ويؤيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة طلبه للدعم الخارجي بحجة أن هذه المشاكل التي تعانيها إفريقيا هي ذات انعكاسات عالمية نظرا لطبيعة العلاقات الدولية المتكاملة المصالح من جهة، وكذا العلاقات البينية التيس تربط بين مختلف هذه التحديات[1].

وانعكس هذا النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف نحو العالم الخارجي بصفة إيجابية على تحسين صورة الجزائر في الخارج، فبعد أن كانت الجزائر تعيش في عزلة داخلية، أصبحت محط العديد من الوفود الدولية والزيار ات الرسمية من قبل مختلف دول العالم، حيث تعاقب على الجزائر طيلة ثلاث سنوات أي خلال الفترة الممتدة من سنة 1999م وا إلى غاية نهاية سنة 2002م حوالي ثلاثة وثمانين وفدا أجنبيا ضم رؤساء وملوك ووزراء وأعضاء هيئات ومنظمات دولية مختلفة.

[1]- www.el mouradia.dz (31/08/2015) (الرسائل) عبد العزيز بوتفليقة

واستقبلت الجزائر منذ سنة 1999م وفي غضون أربع سنوات حوالي خمسين رئيس حكومة، وسبعة عشر رئيسا من الدول العربية، وثمانية رؤساء دول أوربية وتسعة رؤساء من آسيا وأمريكا، إضافة إلى العديد من البعثات الدبلوماسية التي استأنفت علاقاتها مع الجزائر. وخلال الفترة نفسها سجلت الجزائر إجمالي 294 زيارة دبلوماسية لمبعوثين خاصين ورؤساء برلمانات ووزراء للشؤون الخارجية وأمناء منظمات دولية وا ٍقليمية. كما أسفرت هذه الزيارات عن إبرام الجزائر لعدة اتفاقيات ثنائية ودولية شملت مختلف القطاعات[1].

- **تصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسياسة الخارجية الجزائرية:**

بالإضافة إلى ميزة شخصية الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** المستقلة والنشيطة والتي تفضل المشاركة في التجمعات الدولية والتي تسعى لإقامة علاقات تكامل دولي وا ٍقليمي،يمكن تفسير هذا النشاط الدبلوماسي المكثف الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** من خلال تجربته التاريخية ضمن وزارة الخارجية، حيث عرفت السياسة الخارجية الجزائرية مرحلة ذهبية امتدت منذ سنة 1954م إلى غاية نهاية عقد الثمانينات واحتلت الجزائر خلالها مكانة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ أدت دبلوماسيتها أدوارا مهمة في العديد من الأزمات والقضايا الدولية مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والنزاع العراقي الإيراني، والصراع بين دول الشمال ودول الجنوب، إضافة إلى دعمها للحركات التحررية في إفريقيا وآسيا.

ومن الملاحظ أن الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بعد أن سعى لتكريس شرعيته المطلقة في السلطة من خلال مشروع قانون الوئام المدني، قد تولى قيادة معظم نشاطات الدبلوماسية الجزائرية بصفة شخصية.

ومن خلال التحليل اللغوي لشخصية الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** عدم رضاه عن ظروف وأوضاع الجزائر خاصة ما تعلق منها بمكانتها الدولية التي تأثرت جراء حالة عدم الاستقرار التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، فكان عمل الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** قصد تحسين صورة الجزائر إبان سبعينيات القرن العشرين.

[1] - CHAIB KHALED, op.cit.p.p 210.211

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالث

1- على المستوى المغاربي:

أدرك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** منذ وصوله إلى السلطة أهمية التحرك الجماعي على المستوى الإقليمي في ظل تزايد التكتلات والوحدات الإقليمية الرامية لتوحيد جهودها في سبيل تحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة. ومن هذا المنطلق سعى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** لبعث اتحاد المغرب العربي المجمد من قبل المغرب منذ سنة 1995م نظرا لموقف الجزائر الثابت بخصوص قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية.

وقد أفصح الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال حملته الانتخابية توجهاته في السياسة الخارجية حيال دول الجوار، حيث أكد أن العلاقات مع دول المغرب يجب أن تقوم على حسن الجوار وتبني قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واتفاقيات "هوستن" لحل قضية الصحراء الغربية بهدف مواصلة مسار اتحاد المغرب العربي الذي عرف جمودا تاما باستثناء مرحلة إنشائه في عام 1989م، ذلك أن قضية الصحراء الغربية ودوامة العنف التي شهدتها الجزائر، وكذا اتهام هذه الأخيرة للمغرب بإيوائه قواعد خلفية للجماعات الإرهابية على أراضيه، وكل هذا عطل عمل أجهزة اتحاد المغرب العربي[1].

وأيقنت الدول العربية من جهتها منذ اعتلاء الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** سدة الحكم صدق نواياه لإعادة بعث النظام الإقليمي المغاربي، وهذا ما دفع الرئيس المصري حسني مبارك إلى طرح وساطته بين الجز ائر والمغرب من خلال الزيارة التي قادها إلى المغرب ثم انتقاله مباشرة إلى العاصمة الجزائرية، وهو ما ساهم في بعث العلاقات بين البلدين التي ابتدأت ببرقية التهنئة التي أرسل بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة**بمناسبة انتخابه رئيسا للجز ائر، ثم الزيارة التي قام بها وزير الدولة ووزير الداخلية المغربي إدريس البصري إلى الجزائر، والذي حمل رسالة من العاهل المغربي الحسن الثاني إلى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** ، وكانت الرسالة في مضمونها تدور حول إنعاش علاقات

[1] - الجاسور ، **مرجع سبق ذكره**، ص 116

حسن الجوار والتعاون بين البلدين في منطقة حدودية (مدينة وجدة المغربية)، غير أن وفاة الملك الحسن الثاني حالت دون ذلك.

وتواصلت عملية تطوير العلاقات بين البلدين من خلال الحضور البارز الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة**خلال تشييع جنازة ملك المغرب الحسن الثاني، وا ٍعلان الجزائر لفترة حداد وطني، وفتح حدودها مع المغرب في 20 أوت 1999م. لكن الدفء الذي عرفته العلاقات بين البلدين لم يدم طويلا حيث شهد يوم فتح الحدود مجزرة في الجزائر راح ضحيتها ستة وعشرون مدنيا على يد الجماعات الإسلامية المسلحة. والبعض اعتبر هذا الاعتداء محاولة إجهاض مساعي التقارب بين البلدين من قبل أطراف دولية حيث يشكل الاتحاد المغاربي خطرا على مصالحها في المنطقة[1].

وبهدف دفع مسار الإتحاد المغاربي المتوقف منذ حوالي خمس عشرة سنة، كانت زيارة وزير الخارجية الجزائري **السيد عبد العزيز بلخادم** يومي 06 و07 فيفري 2003م إلى المغرب، لكن سادت بعض الشكوك من قبل المتتبعين حول حسن نية الطرف الجزائري في بعث العلاقات بين البلدين أم أنها مجرد استجابة لضغوط القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالرغم من جميع المساعي إلا أن قضية الصحراء الغربية تبقى أهم مشكل يعرقل مسار اتحاد المغرب العربي، حيث يعتقد المغرب أن الجزائر تمد الانفصاليين الصحراويين أو "جبهة البوليساريو" بالملجأ والدعم العسكري. وكان الموقف المغربي على لسان وزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى:" أن الكيان المغاربي كإطار للتنسيق السياسي والمبادلات الاقتصادية والاتصالات الأخوية والإنسانية لا يمكن أن يتجسد ما دامت وحدة الإقليم المغربي وسيادته التاريخية على أقاليمه الجنوبية (ويقصد هنا الصحراء الغربية) محل نقاش من طرف لحكومات الجزائرية"، وبهذا يكون الموقف الرسمي المغربي قد وضع الخطوط العريضة التي يجب أن يمر بها مسار الإتحاد المغاربي، كما أن هذا الموقف قد حد نوعا ما

[1] - نفس المرجع، ص 118

من إمكانية نجاح المبادرات الدبلوماسية الجزائرية التي تسعى لتأكيد دور منظمة الأمم المتحدة في حل القضية الصحراوية، فالجزائر تعتبر أن السبيل الوحيد لحل القضية يتمثل في دعم الطرفين الجزائري والمغربي لجهود مبعوث الأمم المتحدة ومنه فالجزائر تدعم كل حل يرضي الطرفين المغربي والصحراوي في إطار الشرعية الدولية[1].

ورغم أن السياسة الخارجية الجزائرية تحت قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تهدف أساسا لتحسين الظروف الداخلية والخارجية للبلاد وتنويع مسارات التعاون الإقليمية و الدولي إلا أن المغرب يتابع عن قرب هذه التركات الدبلوماسية لاعتقاده أنها تُنم عن دعم خفي "للبوليساريو" والقضية الصحراوية.

رغم كل التحديات فإن موقف الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بخصوص استكمال بناء اتحاد المغرب العربي ينبع من قناعته الشخصية التي تستند إلى عوامل موضوعية تتمثل في التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الدولية وما تتطلبه عملية تجاوز هذه التحديات أو تخفيف حدتها من تنسيق للجهود الجماعية خاصة على المستوى الإقليمي. كذلك يعبر هذا عن اعتقاد الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** بأهمية إقامة علاقات تكامل إقليمية وسعيه لذلك.

ومن جهة أخرى يمكن تفسير سعي الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** لبعث نشاط أجهزة اتحاد المغرب العربي بناءا على تصور الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** لأهمية الدور المركزي للجزائر في بناء الاتحاد، ويعتقد أن الجزائر تمثل قلب المغرب العربي، ومن دون الجزائر لا يمكن إقامة اتحاد مغاربي. وقد كان هذا التصور سائدا في عهد **الرئيس هواري بومدين** الذي كان يرى دوما أن الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي، وذلك استنادا إلى نموذج " القوة المركزية المهيمنة" لبناء اتحاد المغرب العربي[2].

- **موقف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من قضية الصحراء الغربية:**

[1] Maroc-Hebdo , no 545, 14 au 20 Février 2003, p p 4,5

[2] عبد النور بن عنتر ، **الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائري، الإبعاد التاريخية والثقافية في الأزمة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 22

صرح الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** حول قضية الصحراء الغربية قائلا:" موقفي، أن الجزائر بعد ثماني سنوات من الحرب مع فرنسا قبلت الرجوع إلى مبدأ تقرير المصير بالنسبة للشعب الجزائري. إذن لم نستقل إلا بعد ما قال الشعب الجزائري وهذا بعد ثماني سنوات من الحرب بأنه يريد الاستقلال، ودافعنا منذ 1962م على هذا المبدأ في جميع أقطار العالم وبخاصة في موضوع كهذا دافعنا في "**بليز**" ودافعنا عليه في "**براوناي**"، ودافعنا عليه في" **السورينام**"، ودافعنا عليه في "الصحراء الغربية"[1].

ويستند الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** موقفه حيال قضية الصحراء الغربية إلى ميراث دبلوماسي يعود إلى فترة ما بعد الاستقلال، حيث أكدت الجزائر على أن دعمها المطلق للقضايا العادلة في العالم، وكذا وقوفها إلى جانب حركات التحرر في إفريقيا يعتبران من أهم محددات السياسة الخارجية الجزائري.

ومن كل هذا إن السياسة الخارجية الجزائرية في إطارها الإقليمي تتميز بالمثالية في التعامل مع قضايا التكامل وحل النزاعات سواء في إفريقيا أو في المغرب العربي أو في إطار جامعة الدول العربية، أو من خلال المرافعة لصالح دول العالم الثالث والدول الأشد فقرا في المحافل العالمية لكن في الواقع أن هذه السياسة تحمل في طياتها أهداف ومصالح مادية ومعنوية لفائدة الجزائر خاصة من قبل الدول الكبرى، وعبر الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** عن ذلك بقوله:"كل هذه المواقف المبدئية تعطيك وزنا معينا في الوطن العربي، ووزنا معينا في القارة الإفريقية، وفي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية. فمخاطبة الدول الكبرى تجعلك تشعر بأنك ناطق بلسان ثلثي البشرية، وبالتالي حاجتك مقضية مباشرة، إذن هي سياسة مبادئ ومصالح"، وهذا ما يعكس سمة الواقعية في شخصية الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة**، وكذا الروح الوطنية التي يتميز بها.

2- على المستوى العربي:

[1] **بوتفليقة** تصريحات وأحاديث صحفية، مرجع سابق ، ص 236

تسعى الجزائر إلى تفعيل الدور الإقليمي للنظام العربي من خلال دعمها للتجمعات الفرعية كالاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي ، وذلك تخوفا من الهيمنة الأوربية أو الإسرائيلية في إطار المشاريع المطروحة كالشراكة المتوسطية، حيث تهدف الجزائر إلى تأسيس نوعا من التكافؤ بين أطراف هذه الشراكة والعمل على التخلص من التبعية.

اعتمد الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** على الخبرة الدبلوماسية التي يمتلكها في تعامله مع الدول العربية، وسعى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** لإعادة العلاقات السياسية مع دول الخليج العربي التي تربطه مع قادتها علاقات شخصية متميزة،وقد رأى الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** المملكة العربية السعودية أهم إطار للتحرك الدبلوماسي الذي سوف يمكنه من تطويق الأزمة الأمنية الداخلية، وفك العزلة الدولية المفروضة على النظام السياسي الجزائري وذلك باعتبار أن الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت ناشطة على الأراضي الجزائرية كانت على علاقة بالمملكة العربية السعودية منذ حرب فيالق الأفغان العرب ضد التواجد السوفييتي في أفغانستان والذين تبعثروا فيما بعد على عدد من الدول العربية ومن بينها الجزائر. إضافة إلى ذلك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** اضطلع بدور تنشيط العلاقات الجزائرية –العربية، والعربية-العربية عموما استنادا إلى قناعة شخصية مفادها أنه الرئيس العربي الوحيد الذي لا توجد اتجاه تحركاته أي مواقف مسبقة، وبالتالي فهو المؤهل الأول للقيام بدور المصالحة العربية.

وعمل الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** على الدخول في دول المشرق العربي ، وتطوير علاقات تعاون مع كل من الأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، باعتبار أن ظروف الغزو الثقافي الأجنبي يستوجب العمل العربي المشترك لتحقيق مزيد من الفعالية عن طريق الإنتاج الفكري والثقافي المشترك، والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية في العالم العربي[1].

[1] قيرة اسماعيل وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط1، 2002 ، ص ص 288-291

كذلك الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** سمعته وعلاقاته المتميزة مع دول الخليج العربي، وبالخصوص المملكة العربية السعودية لاستمالتها قصد لعب دور الوساطة بين السلطة وقيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهدف إنجاح مساعي سياسة الوئام المدني، حيث قامت شخصيات من المملكة مثل الأمير سلطان وزير الدفاع السعودي بزيارة سريعة ومفاجئة إلى الجزائر في بداية شهر ماي 1999م وكان الهدف منها عرض دور الوساطة على الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** ، كما تلت هذه الزيارة تنقلات عديدة للوزير ذاته بين البلدين لأجل التحضير للقاءات بين ممثلي السلطة الجزائرية ومدني مرزاق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ (الجناح العسكري للحزب المنحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، وكانت نتيجة هذه اللقاءات الوصول إلى اتفاق سلام بين الطرفين اشترط فيه الجيش الإسلامي للإنقاذ إفراج الحكومة الجزائرية عن السجناء السياسيين وتعويض عائلات الضحايا[1].

و أما على المستوى الجماعي فقد تجلى توجه السياسة الخارجية في تأييد مسعى المصالحة العربية الذي تقدم به الشيخ زيد بن سلطان آل نهيان الرئيس السابق لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث صرح الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال كلمته في معهد دراسات السياسة الخارجية بإيطاليا في 17 نوفمبر 1999م:" إننا نؤيد جهود الشيخ **زايد بن سلكان آل نهيان** رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، والرئيس حسني مبارك، الهادفة إلى توحيد صفوف البلدان العربية وتعزيزها. والجزائر توافق على قمة عربية لتكريس المصالحة المنشودة، شريطة أن تكون القمة هذه مفتوحة على قدم المساواة ودون أي إقصاء لكافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية".

وفي السياق ذاته أضاف الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** قائلا:"فلو راجعنا القرارات الخاصة بالتضامن والتكامل العربيين –سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية- لوجدنا تلالا من

[1] الجاسور ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 107- 109

المنشورات والمطبوعات. ولكن لو تأملنا ما حققنا بالفعل ميدانيا، لوجدنا انجازاتنا لم تتجاوز مسافة ظلها بعد وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بآليات التطبيق وفعاليات الحركة"[1].

وحاولت الجزائر تجسيد هذا التوجه خلال قمة منظمة جامعة الدول العربية المنعقدة بالجزائر يومي 22 و23 مارس 2005م. والتي جرت في ظروف دولية وا إقليمية قللت من المناورة العربية والجزائرية على وجه التحديد.

وكان من أهم نتائج قمة الجزائر لمنظمة جامعة الدول العربية في دورتها السابعة عشرة المنعقدة في شهر مارس 2005م المصادقة على بعض التوجهات الإصلاحية الآتية:

- إضافة مادة جديدة لميثاق الجامعة تتضمن إنشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي .
- تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة المتعلقة بالتصويت في حالة الاعتداء على دولة عضو.
- تكييف نص المادة السابعة من الميثاق الخاصة بآلية اتخاذ القرارات.
- تشكيل لجان متخصصة تعمل على إعداد مشروعي محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي.
- تسريع عملية تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تنفيذا لقرار الجامعة رقم 280 الصادر بتاريخ 23 ماي 2004م[2].

وفي هذه القمة كانت جل القرارات مقتبسة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** خلال افتتاح أشغال قمة الجزائر، يتضح الاهتمام الجزائري بضرورة تكييف النظام القانوني والمؤسساتي لجامعة الدول العربية بهدف جعلها أكثر فاعلية في تنشيط العمل العربي المشترك، وتمكينها من المساهمة في صياغة أهم التفاعلات الدولية قصد ضمان حد أدنى من المصالح العربية.

---

[1] إبراهيم رماني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 383- 384

[2] أحمد يوسف أحمد وآخرون، **حال الامة العربية، 2005، النظام العربي في تحدى البقاء أو التغيير** ، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006، ص ص 27-29

ونظرا للنتائج المقبولة التي حققتها قمة الجزائر ، فقد نوه الرئيس السوداني عمر البشير –خلال قمة جامعة الدول العربية المنعقدة بالعاصمة السودانية الخرطوم 27 و 29 مارس 2006م- بمجهودات الرئيس **بوتفليقة** في إطار الجامعة منذ توليه رئاستها خاصة فيما يتعلق بتوحيد العمل العربي المشترك، وفي هذا السياق أكد الرئيس **بوتفليقة** يوم 28 مارس 2006م على ضرورة تفعيل التكامل العربي من خلال تبني مشاريع اقتصادية مشتركة خصوصا مشروع المنطقة العربية للتبادل الحر، وهو التوجه الذي تبنته القمة العربية فيما يعرف بإعلان الخرطوم، ويعكس هذا التصور قناعة شخصية لدى الرئيس **بوتفليقة** بأهمية الدور الذي يلعبه المتغير الاقتصادي في توحيد مصالح الدول العربية، ومن ثم تقريب توجهاتهم السياسية في إطار تكاملي يشمل مختلف الأصعدة.

أما فيما يتعلق بسعي لأجل بعث العلاقات البينية العربية فيمكن القول أنه تأثر أثناء تواجده بالإمار ات العربية المتحدة –وباعتباره كان أحج المقربين من الأسرة المالكة- بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي طرح فكرة المصالحة العربية 1993م بهدف إعادة ترتيب العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول العربية.

زيادة على كل ما سبق يمكن أن نستكشف من خلال هذا التوجه الجزائري في إطار جامعة الدول العربية خبرة الرئيس عبد العزيز **بوتفليقة** في ميدان السياسة الخارجية، وكذا تصوره بخصوص البيئة الدولية باعتبارها تعطي فرصا للتحرك الدبلوماسي، إذ نجد أن الرئيس **بوتفليقة** يسعى لاستغلال الظروف الدولية السائدة لدعم اقتراحاته المتمثلة في المصالحةالعربية وا إصلاح الجامعة العربية، حيث جاء في كلمة الرئيس خلال القمة العشرين للجامعة العربية المنعقدة بدمشق في 29 مارس 2008م بأن:" الظروف الإقليمية والدولية الراهنة بتفاعلها السلبية، تنعكس علينا إلى حد التهميش والإقصاء، بل المهانة، من خلال مسارعة تكتلات وتحالفات إستراتيجية للاستحواذ على سلطة القرار في بلورة عالم

اليـوم، ورسـم معالمـه وآلياتـه لخدمـة مصـالحها الذاتيـة، وتعزيـزا لقواتهـا، دون الاعتبـار لا للضعفاء ولا للمتخلفين عن الركب"[1].

- **موقف الرئيس عبد العزيز بوتفليقةمن القضية الفلسطينية:**

الرئيس **بوتفليقـة** وفي موقفه الرسمي اتجاه القضية الفلسطينية فضل الالتزام بما حققته المسيرة النضالية للسياسة الخارجية الجزائرية في دعم الشعب الفلسطيني، حيث صرح خلال نـدوة صـحفية عقـدها يـوم 16 أفريـل 1999م بأنـه يـرفض أي تطبيـع مـع إسـرائيل إلا بعـد انسحابها من الجولان وجنوب لبنان والقدس الشرقية، وكذا اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر بشكل فعال في إقامتها ورعايتها[2].

ونظرا للأزمة الداخلية التي عاشتها الجزائر فيما بعد –أي منذ سنة 1992م- فإنها لم تتمكن من متابعة مفاوضات السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، لكن هذا لم يمنع الجزائر من مواصلة دعم السلطة الفلسطينية، حيث أعلن سفير الجزائر السابق بالولايات المتحدة الأمريكية السيد نور الدين يزيد زرهوني عن منح الجزائر مبلغ عشرة ملايين دولار موزعة علـى ثـلاث سـنوات لفائـدة الفلسـطينيين، رغـم أن المبلـغ كـان يسـاوي نصـف المخصصـات الجزائرية لفلسطين خلال عقد الثمانينات[3].

وعمومـا يمكـن تفسـير هـذا التوجـه العربـي فـي السياسـة الخارجيـة للـرئيس **بوتفليقـة** اسـتنادا إلـى خلفيـة تاريخيـة للـرئيس تعـود إلـى فتـرة وزارتـه للشـؤون الخارجيـة الجزائريـة، إذ تضمنت السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك توجهات عربية مماثلة لما هي عليه اليوم، حيث قال الرئيس **هواري بومدين** في أحد خطاباته:" إن المغرب العربي أو فكرة المغرب العربي، يجب ألاتقودنا إلى التقوقع على النفس العزلة وا ٍنما يجب علينا دوما النظر نحو العالم العربي، باعتبار أن مشاكله، وتحركاته، والأمة تخصنا نحن أيضا. كما لا ننسى أبدا أن

[1] - بوتفليقة ، خطب ورسائل ، **مرجع سابق**

[2] - محمد تامالت ، **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية**، شركة دار الأمة ، ط1، الجزائر، 2001، ص ص 208

[3] - **المرجع نفسه**، ص 212

إخواننا في العالم العربي كانوا إلى جانبنا، وأن جل اهتمامهم كان موجها في الجزائر الثائرة. واليوم فإن إخواننا في المشرق يعيشون في ظروف صعبة، ويواجهون مشاكل استعمارية صعبة."

والتصور الذي عبر عنه الرئيس الراحل **هواري بومدين** لا يزال قائما إلى يومنا هذا، والموقف الجزائري لم ولن يتغير، وستبقى القضية الفلسطينية مسألة تصفية استعمار، ويجب أن تلقى الدعم المادي والدبلوماسي من طرف الدولة الجزائرية.

3- على المستوى الإفريقي:

منذ وصول الرئيس **بوتفليقة** إلى السلطة تغير البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث شهد النصف الثاني من سنة 1999م حوالي ست وعشرين زيارة رسمية قام بها الرئيس وبعض مساعديه، كان من بينها أربع وعشرين زيارة باتجاه أكثر من أربعين دولة إفريقية، أما سنة 2000م فقد سجلت هي الأخرى حوالي خمس وعشرين زيارة إلى الخارج، قاد منها الرئيس **بوتفليقة** إحدى عشرة زيارة، في حين تولى القيام ببقية الزيارات ممثلين عنه. وكانت نسبة الوفود الدبلوماسية الجزائرية الموجهة نحو الدول الإفريقية حوالي 80 بالمائة، وهي نسبة تؤكد أهمية البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية، كما تبرز عقيدة الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر على المستوى القاري[1].

وتجلى أيضا التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية منذ لقاء القمة الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية التي استضافتها الجزائر في جويلية 1999م، كما شاركت الجزائر بصفتها رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية وممثلة للقارة الإفريقية في العديد من المحافل والتجمعات الدولية، مثل القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة "سيرت" الليبية في سبتمبر 1999م، والدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة المنعقدة "بنيويورك" (عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية) خلال شهري سبتمبر و أكتوبر من سنة 1999م، كذلك شارك الرئيس **بوتفليقة** بصفته ممثلا للقارة الإفريقية في تجمع "**ريميني**"

[1] - بوعشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 309

للصداقة بين الشعوب بإيطاليا في 13 أوت 1999م، وكذا في أشغال القمة الإفريقية – الأوروبية المنعقدة بالقاهرة خلال شهر أفريل 2000م، من جهة أخرى قام الرئيس **بوتفليقة** بعدة زيارات رسمية إلى العديد من الدول في إفريقيا والعالم ساعدت الجزائر بشكل كبير على إنجاح دور الوساطة في القرن الإفريقي حيث قاد الرئيس **بوتفليقة** منذ توليه السلطة وا إلى غاية سنة 2002م- واحدة وثلاثين زيارة خارج الوطن، وهو ما يعكس النشاط الدبلوماسي المكثف الرئيس **بوتفليقة** بهدف الدفاع عن القضايا الإفريقية في العالم[1].

أما على المستوى المؤسساتي بدا التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية جليا في **بوتفليقة**، وذلك من خلال قراءة المرسوم رقم 404-02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002م، والذي أعاد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخار جية، حيث خصص التنظيم الجديد "مديرية عامة لإفريقيا" تتمثل مهامها- حسب ما جاء في المادة الرابعة من المرسوم في تنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا من خلال دفع مبادرات التعاون، ومتابعة تنفيذ مخططاته[2].

أيضا يظهر اهتمام السياسة الخارجية بالقضايا الإفريقية في استحداثها لوزارة الشؤون الإفريقية، وفي مساهمتها لإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث لمكافحة الإرهاب الذي اتخذ من العاصمة الجزائرية مقرا له، حيث كانت الجزائر قد احتضنت –في هذا السياق- الاجتماع الحكومي المشترك لدول الإتحاد الإفريقي ذلك التقارب بين الجزائر وجنوب إفريقيا والذي تجسد في العمل المشترك لدول الإتحاد الإفريقي لمحاربة الإرهاب في أكتوبر 2004م. ويضاف إلى الدور الجزائري في القارة الإفريقية ذلك التقارب بين الجزائر وجنوب أفريقيا والذي تجسد في العمل المشترك بين البلدين في إطار مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **(نيباد)**، وفي تمثيل القارة لدى مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى. أيضا

[1] - **نفس المرجع**، ص 37

[2] مرسوم الرئاسي رقم 02/404 المؤرخ في 21 رمضان 1423 هـ الموافق 26 نوفمبر 2002 **المتعلق بالتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية**

تمكنت الجزائر بفضل هذا التنسيق الدولي من كسب موقف جنوب إفريقيا حيال القضية الصحراوية الكبرى وتعليق عضوية المغرب في الإتحاد الإفريقي الذي أبقى على اعترافه بالجمهورية الصحراوية بأغلبية حوالي ثلاثين دولة إفريقية[1].

وأما على المستوى الميداني فقد أبدى الرئيس **بوتفليقة** إرادة قوية لاستعادة مكانة الجزائر وجعلها محورا أساسيا في التفاعلات الاقتصادية والتجارية في إفريقيا، وذلك من خلال إقامة بنيات تحتية مهمة في الصحرا الجزائرية، وا ٍعادة تهيئة طريق الوحدة الإفريقية الذي أنشئ في عهد الرئيس **هواري بومدين** يربط كلا من "باماكو" و"نيامي" و"كانو" بالسواحل الجزائرية ومن ثم القارة الأوربية ومختلف النقاط في العالم، ومن جهة أخرى شيدت الجزائر الطريق السريع "شرق-غرب" على مساحة 1200 كيلومتر والذي يربط بين مدينتي الدار البيضاء لمغربية وتونس. وترمي الجزائر من وراء هذه الإنجازات لتسهيل التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا جنوب الصحراء والتعاون المغاربي، أو التعاون الإفريقي بصفة عامة[2].

إذن تمثل القارة الإفريقية- حسب تصور الرئيس **بوتفليقة**- مجالا ملائما لتجسيد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث إن إدراك الرئيس للوضع السياسي والاقتصادي المتردي للقارة مع نهاية القرن العشرين، والناتج أساسا عن العجز الذي أظهرته منظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع أكبر المشاكل التي تعانيها الشعوب الإفر يقية في إطار هذه المنظمة. ذلك أن الوحدة تعني الجمع بين أشياء مختلفة ومتباينة وحتى متناقضة بهدف تشكيل كيان موحد، والوحدة بمعناها السياسي هي محاولة لتجميع كل توجهات القوى الاجتماعية بغية تحقيق ازدهار المجتمع المحلي، وكذا تشكيل قوة قادرة على إسماع صوتها في الخارج والدفاع عن مصالحها المشتركة. ومنه فاعتماد مفهوم الوحدة في إقامة التكتلات الإقليمية خاصة على المستوى القاري، يعني محاولة تجاوز الخصوصيات الثقافية والسياسية

[1] بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة ، النشر والتوزيع ، الجزائر، 2005، ص 81

[2] - محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 124

والإيديولوجية لمختلف الدول الإفريقية، ومن هذه القناعة بضرورة الحفاظ على خصوصيات الشعوب إضافة إلى صعوبة تحقيق الوحدة[1].

كانت مبادرة الرئيس **بوتفليقة**، إلى جانب رئيسي كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا قصد إعادة النظر في مضمون وشكل الوحدة في إفريقيا من خلال السعي لتكييف منظمة الوحدة الإفريقية من حيث الشكل والمضمون، فكان طرح مبادرتي الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا من قبل الرؤساء الثلاثة، والمبادرتان ترميان إلى البحث في سبل تحقيق شراكة بين الدول الإفريقية بدلا من التشبث بهدف الوحدة الذي يبقى طرحا مثاليا في ظل التنوع الطبيعي الذي تتميز به القارة الإفريقية.

وفيما يخص مبادرة الرئيس **بوتفليقة** لمعالجة الحدود في القرن الإفريقي فهي تستند إلى أحد محددات السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثل في السعي لتدويل التجارب الخاصة، فالرئيس من خلال مشاركته في معالجة العديد من النزاعات الحدودية في إفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة توقيع اتفاقية حسن الجوار بين الجزائر والمغرب، عمل على تحويل هذه التجارب نحو بلدان القرن الإفريقي، كذلك زاد عامل الممارسة لدى الرئيس **بوتفليقة** من ثقته بالنفس، واعتقاده بقدرته على السيطرة على الوضع ومعالجته وهذا ما عجل في تبني الرئيس **بوتفليقة** لحل قضية الحدود بين "إثيوبيا" و "إيريتريا". زيادة على ذلك نرى أن الرئيس **بوتفليقة** استفادة من استعداد القوى الكبرى- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- لدعم قضية تسوية الحدود بين البلدين، وهذا الاستغلال الحسن للبيئة الدولية هو نتاج عن خبرة الرئيس **بوتفليقة** في الميدان السياسة الخارجية، كما يعكس تصوره للبيئة الخارجية باعتبارها توفر فرصا للتحرك الدبلوماسي.

يؤكد الرئيس **بوتفليقة** في العديد من خطاباته على ضرورة انتهاج سياسات تكامل إقليمي كخطوة في إطار تنسيق جهود دول العالم الثالث لأجل تحقيق التنمية، وتشكيل طرف قادر على إدارة حوار سياسي واقتصادي مع دول الشمال أو الدول المتقدمة، وذلك من خلال

[1] - نفس المرجع، ص 125

إتباع دول العالم الثالث أسلوب الاعتماد على النفس، والاعتماد المتبادل فيما بينها عن طريق الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة مع ترشيد الاستغلال بواسطة تبني أنظمة سياسية ديمقراطية.

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى دول العالم المتقدم

1-العلاقات الخارجية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

كمؤشر عن العلاقات التي تكسبها الجزائر في نطاقها الجغرافي، وفي تصور صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، صرح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى سابقا "روبرت بيلتر" بأن :" الجزائر هي ثاني أكبر بلد في إفريقيا، وتلعب دورا رائدا في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط عموما. وتؤكد الجزائر عملية السلام في الشرق الأوسط، وذات أهمية للمساعي الإقليمية لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار، وفضلا عن المصلحة الجيوسياسية الأمريكية، تشمل المصالح الأمريكية استثمارات عامة، وخاصة لا يستهان بها في قطاع النفط الجزائري". وبناء على هذه المعطيات تعتبر الجزائر دولة محورية في نظر صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وعليه يجب البحث عن سبيل لتوطيد العلاقات الجزائرية-الأمريكية إخراجها عن طابعها التقليدي المتمثل في الاستثمارات النفطية[1].

إن الإدراك الأمريكي لأهمية الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به الجزائر، ساهم في إدراجها ضمن اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية. وكان ذلك من خلال السعي للحد من النفوذ الفرنسي في المنطقة واستبداله بالنفوذ الأمريكي، كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الاستعانة بورقة الإرهاب-باعتبارها كانت تمثل أحد القواعد الخلفية لتمويل الظاهرة الإرهابية في الجزائر- للضغط على المنافس الفرنسي وبعض الأطراف المناوئة داخل النظام

[1] - أمينة رباحي ، **التعاون و التنافس في العلاقات اورو أمريكية ، ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2008، ص448

السياسي الجزائري. وباستمرار ظاهرة الإرهاب في الجزائر تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها، وا ٍحكام سيطرتها على أهم الثروات النفطية في البلاد إذ أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستفيد من عقود الاستثمار في مجال المحروقات بالجزائر، كما أن الاستقرار الأمني الذي ميز منطقة الجنوب أو منطقة الاستثمارات النفطية يؤكد الطرح القائل بوجود تورط أمريكي في العمليات الإرهابية التي تستهدف مناطق الشمال التي لا تزال ثرواتها الطبيعية محل صراع بين القوى الاستثمارية[1].

وفي هذا السياق وصف السفير الأمريكي "**ريتشارد إيدمان**" الجزائر باعتبارها "شريكا مهما في بناء عالم يسوده السلم، والأمن، والديمقراطية"، وأضاف بأن الجزائر تمثل عنصرا فاعلا في الشرق الأوسط وا ٍفريقيا، والأمم المتحدة ومن هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الخروج الجزائري من دائرة المجال الأوربي وا ٍدخالها إلى السياق العالمي خاصة في الميدان الاقتصادي حيث أعلن نائب كتابة الدولة الأمريكي "**وليام بيرنس**" خلال زيارته إلى المغرب في أكتوبر 2003م أن الولايات المتحدة الأمريكية منحت الجزائر مساعدات تقنية أثناء مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بهدف إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر[2].

منذ وصول الرئيس **بوتفليقة** إلى سدة الحكم فإنه حاول اغتنام هذا الاهتمام الأمريكي بالجزائر، حيث عمل على بعث العلاقات الجزائرية-الأمريكية وسد الفجوة التي حصلت بينهما منذ حرب الخليج الثانية حين ساندت الجزائر الطرف العراقي بتحفظها على قرار مؤتمر القمة العربي في أوت 1990م وخاصة أن قوى عربية سعت لإجهاض كل محاولات التقارب الجزائري-الأمريكي بهدف تأليب الموقف الأمريكي المناهض للنظام السياسي الجزائري والداعم في بعض الأحيان للجماعات الإسلامية الأصولية وخصوصا الجبهة

[1]- بن سلطان عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13-17

[2]- **المرجع نفسه**، ص 20

الإسلامية للإنقاذ، حيث جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 1997م عن الجزائر " أن قوات الأمن كانت مسئولة عن عدد كبير من الاعتداءات الكبيرة على حقوق الإنسان"[1]

ونتيجة للجهود الدبلوماسية التي نشطها الرئيس **بوتفليقة** عرفت العلاقات الأمريكية-الجزائرية انتعاشا على مستوى مختلف الأصعدة، حيث ابتدأ الرئيس **بوتفليقة** ببعث العلاقات بين البلدين من خلال الزيارة التي قادها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 2001م. كذلك ازداد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر نظرا للدور المتزايد لهذه الأخيرة ضمن منظمة الوحدة الإفريقية التي عوضت بمنظمة الاتحاد الإفريقي وكذا تنامي دور محور الجزائر -نيجيريا-جنوب إفريقيا في القارة الإفريقية من خلال مشروع الشراكة الجديدة من أجل تطوير إفريقيا، خاصة بعد فشل مبادرة "**أوميغا**" المقدمة من قبل الرئيس السنغالي "**عبدولاي واد**" المدعوم من طرف فرنسا، ويضاف إلى ذلك إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية الدور الجزائري في حل قضية الصحراء الغربية[2].

عرفت العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا خاصة في مجال الاستثمارات الضخمة للشركات الأمريكية في استخراج النفط من الحقول الجزائرية، حيث فاقت قيمة هذه الاستثمارات أربعة مليار دولار أمريكي. كما أن بعث مشروع الشراكة الأمريكية –المغاربية، بعد حل أزمة "لوكربي" بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عودة الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر، ساهما في توسيع مجالات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت استعدادها للدخول في علاقات عسكرية مع الجزائر حيث قام نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا الأميرال "تشارلز ستيفن سون أبوت" بزيارة إلى الجزائر أين استقبله الرئيس **بوتفليقة**، وخلالها أعرب الأميرال عن ارتياح "واشنطن" ودعمها لجهود الحكومة الجزائرية بشأن الإصلاحات المتخذة. ونشير هنا إلى الليونة التي عرفها الخطاب السياسي الأمريكي اتجاه الجزائر منذ انتخاب الرئيس **بوتفليقة**، وبالمقابل يلاحظ عدم

[1] - الجاسور ،**مرجع سبق ذكره**، ص 121

[2] Yahia Zoubir **, la politique Etrangère Américaine au Maghreb** ; Constances et adaptation « Journal d'étude des relations Internationale au Moyen-Orient , Vol 01 no 01 « Juillet 2006, p p 115-133

اعتراض هذا الأخير على مسار التسوية للصراع الفلسطيني –الإسرائيلي. أما في الميدان العسكري قد استفادت الجزائر من خدمات أمريكية متمثلة في مراقبة بعض المناطق الجزائرية عن طريق أقمار صناعية أمريكية، وهذا يدخل في إطار سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج الجزائر ضمن منظومتها الأمنية لمنطقة جنوب البحر المتوسط[1].

من جهة أخرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد منفذ لها في دول الإتحاد المغاربي وبالتحديد في الجزائر التي وقفت في غير صفها في العديد من القضايا لسنوات عديدة، خاصة عندما كان الرئيس **بوتفليقة** يشغل منصب وزير الخارجية، حيث كانت الجزائر تناهض السياسة الامبريالية الأمريكية وتدعو إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس أكثر عدلا، كذلك نددت الجزائر بالمواقف الأمريكية الموالية للنظام الاستعماري والعنصري في إسرائيل، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرض وجودها في المنطقة ومنافسة دول الضفة الشمالية للمتوسط وعلى رأسها فرنسا التي تستند إلى ماضيها الاستعماري لتأكيد حضورها القوي في الجزائر على مختلف الأصعدة السياسية، والثقافية والاقتصادية. ومما زاد من اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالجزائر هو تفتحها على العديد من الأسواق العالمية مثل إيطاليا وا إسبانيا بعدما كانت جل تعاملاتها الاقتصادية محصورة على فرنسا. بالإضافة إلى ذلك تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء علاقتها مع الجزائر إلى محاصرة مد انتشار الحركات الإسلامية المتطرفة المناهضة للنظام الأمريكي ومصالحة.

وتتمثل الرؤية الأمريكية للعلاقات بين واشنطن والجزائر في كون هذه الأخيرة هي الدولة الوحيدة في المنطقة المغاربية التي عانت من الإرهاب، وبالتالي فالجزائر تعتبر أكثر الدول المغاربية استعدادا للانخراط في المشروع الأمريكي لمكافحة هذه الظاهرة، ويضاف إلى هذا خبرة الجزائر في التصدي للأعمال الإرهابية، وكذا الموقع الجيوسياسي المهم للجزائر المطل على المنطقة التوسطية، ومنطقة الصحراء والساحل حيث تمثلان هاتان المنطقتان

[1]- الجاسور ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص122-123

بعدان أساسيان في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لضمان تدفق الغاز والنفط ومكافحة الإرهاب، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة اتفاقيات تعاون مع الجزائر خاصة في المجال الأمني، حيث زودت الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بأجهزة اتصال عبر الأقمار الصناعية، إضافة إلى تقديم دعم لوجيستي يتمثل في تحديد مواقع تحرك الجماعات الإرهابية خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر، وهذا من منطلق أساسي مفاده أن الجزائر دولة محورية في نظر الخبراء الأمريكيين[1].

من جهتها الجزائر - فبعد أن انضمت إلى الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- كانت من بين الدول التي تبنت دعوة مؤتمر "شتوتغارت"بألمانيا في أفريل 2004م، أين دعت الولايات المتحدة الأمريكية قادة أركان جيوش دول منطقة الساحل (مالي، والسنغال، وموريتانيا، وتشاد، والمغرب، والجزائر) لتنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب، غير أن هذا لا يعني سير الجزائر المطلق وفقا للإستراتيجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا توافق الجزائر "واشنطن" على سياستها التي تدعم وبشكل مطلق إسرائيل في الشرق الأوسط على حساب حركة التحرير الفلسطينية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابا يجب محاربته، كذلك عبرت الجزائر عن رفضها لمشروع القرار الأمريكي بخصوص أزمة "دارفور"، لأنه مجحف في حق الحكومة السودانية.

وتظهر أيضا النظرة المغايرة الرئيس **بوتفليقة** بخصوص مكافحة الإرهاب من خلال تبنيه للحلول الوسطى وابتعاده عن الطرح الإستئصالي، حيث أن مشروع الوئام المدني وسياسة المصالحة الوطنية لا يرميان إلى إقصاء القوى الإسلامية من الساحة السياسية بصفة نهائية، بل يعملان على تحسين دور القوى الإسلامية وتفعيل نشاطها في المجتمع والسلطة.

ميدانيا دخلت الجزائر مع حلف شمال الأطلسي في مناورات عسكرية في إطار حوار المتوسط، حيث جرت مناورات عسكرية مشتركة بين القوات الجزائرية والقوات العسكرية في

[1] بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 73-75

ربيع عام 1999م، ثم تم تجديدها في ربيع عام 2000م، وهذا مل يعني أن مجيء الرئيس **بوتفليقة** إلى الحكم قد أعطى من خلال توجهه الواقعي دفعا لعلاقات التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أكد الممثل الأمريكي "**إيزين ستات**" في لقاء جمعه مع وزير المالية الجزائري في 30 أفريل 1999م- وكان ذلك على إثر فوز الرئيس **بوتفليقة** في انتخابات أفريل 1999م- أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتقديم دعمها للجزائر قصد تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، إضافة إلى عمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحسين صورة الجزائر لدى المؤسسات المالية الدولية بهدف الحصول على قروض وامتيازات تساعد الجزائر على تسوية اختلالاتها الاقتصادية ومديونيتها الخارجية.

وخلال يومي 13و 14 مارس 2006م قام مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "**دافيد وياش**" بزيارة إلى الجزائر، حيث ثمن الدور الجزائري في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما وصف العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالشراكة الحقيقية القائمة على أساس المصالح الاقتصادية، أيضا أبدى الممثل الأمريكي استحسانه لتطور العلاقات بين البلدين خاصة في مجال مكافحة الإرهاب[1].

وفيما يخص تصور الرئيس **بوتفليقة** لسبل بعث العلاقات الجزائرية- الأمريكية، فضل الاعتماد على المدخل الاقتصادي في بعث العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أنه خلال وزارة الرئيس **بوتفليقة** للشؤون الخارجية الجزائرية، ورغم تباين المواقف السياسية بين البلدين بشأن العديد من القضايا الدولية مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، وفيتنام ، والصحراء الغربية، ونيكاراغوا، وكوبا، وغرينادا، إلا أن الدولتين حافظتا على علاقات اقتصادية متميزة ومستمرة. كذلك يرجع تركيز الرئيس **بوتفليقة** على العامل الاقتصادي إلى قناعته الشخصية بدور هذا المحدد في تحقيق التنمية الوطنية.

وفي رأيي الشخصي يمكن تفسير سعي الرئيس **بوتفليقة** لتوطيد العلاقات السياسية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال اعتقاده الراسخ بطبيعة الدور الإقليمي الذي

[1] الجاسور، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 175-177

يفترض أن تلعبه الجزائر، وفي هذا الإطار كان عمل الرئيس **بوتفليقة** لأجل تحقيق نوع من الدعم من قبل قوة عظمى.

أما فيما يخص الجانب الأمريكي، وسعيه لتوطيد علاقات اقتصادية وتجارية مع الجزائر ومحاولة دمجها ضمن الاقتصاد العالمي، وهذا كله راجع إلى إدراك أمريكا بما يمكن أن تشكله توجهات الرئيس **بوتفليقة** خاصة فيما يتعلق بمطالبته بضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية.

2- العلاقات الخارجية بين الجزائر وفرنسا:

ترى فرنسا في المغرب العربي والجزائر على وجه التحديد منطقة نفوذ تاريخية، لكن فرنسا أصبحت تستشعر خطر المنافسة الأمريكية للاستحواذ على المنطقة، وهو ما دفعها لتوظيف جميع القوى الموالية لها في الجزائر من خلال إثارة بعض القضايا المتعلقة بالهوية والثوابت الوطنية، حيث تمكن "محبو فرنسا" في الجزائر من تجميد قانون استعمال اللغة العربية عام 1993م قصد مساومة النظام السياسي حول بعض الخيارات السياسية والاقتصادية، والمطالبة بإعادة النظر في المنظومة التربوية باعتبارها مصدرا للتعصب والإرهاب، كذلك رافع هذا التيار الفرنسي لصالح دسترة اللهجة الأمازيغية وتدريسها للضغط على النظام السياسي لإبقاء اللغة الفرنسية ضمن منظومة التعليم الجزائرية[1].

حيث عرفت العلاقات بين فرنسا والجزائر نوعا من الجمود منذ توقف الشراكة بين دول شمال إفريقيا والإتحاد الأوربي عام 1997م، وتعزز هذا الشرخ في العلاقات بين البلدين بعد الموقف الفرنسي إزاء الانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999م وتعبيرها عن عدم ارتياحها للظروف السائدة آنذاك، وهو ما اعتبرته الجزائر تدخلا صارخا في شؤونها الداخلية. وكان أول تقارب للطرفين الفرنسي والجزائري من خلال اللقاء غير الرسمي (حول طاولة إفطار) الذي جمع الرئيس **بوتفليقة** ورئيس الوزراء الفرنسي "**ليون جوسبان**" في الأمم المتحدة، حيث أعرب الطرفين عن نيتهما في بعث العلاقات النموذجية بين الدولتين، لكن

[1]- بن سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 13

سرعان ما اصطدم هذا التقارب بمشروع الشراكة الأمريكية- المغاربية ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في تنافس مع فرنسا حول مناطق نفوذها التقليدية[1].

وتطفو طبيعة العلاقات التاريخية الاستعمارية بين البلدين في كل محاولة لإعادة صياغة هذه العلاقات وفقا لمبادئ تحقق مصلحة الطرفين. ورغم ذلك عملت الجزائر من خلال عدة مبادرات من طرف الرئيس **بوتفليقة** لتجاوز الحساسيات التاريخية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، والسعي نحو تحقيق تعاون حقيقي بين الأجيال الحديثة. لكن السلطة الفرنسية زادت من تعنتها واعتزازها بماضيها الاستعماري في الجزائر خاصة بعد إصرار هذه الأخيرة على عدم نسيان جرائم فرنسا في الجزائر، وكذا مطالبتها بضرورة اعتراف فرنسا بانتهاكها لحقوق الجزائريين إبان حقبة الاحتلال، إضافة إلى اعتماد علاقات تقوم على مبدأي الندية والمساواة في التعامل بين البلدين دون محاولة فرنسا لفرض هيمنتها. كذلك ألحت الجزائر على وجوب احترام خصوصيتها الثقافية والدينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية[2].

من هذا المنطلق كان من أهم ملفات السياسة الخارجية الجزائرية- في عهد الرئيس **بوتفليقة**- إعادة النظر في طبيعة العلاقات الفرنسية –الجزائرية، ومحاولة إخراجها عن سياقها المعهود القائم على علاقات التبعية في مختلف المجالات، وا إقامة علاقات شراكة خصوصا في ظل المنافسة القوية للولايات المتحدة الأمريكية على منطقة المغرب العربي، والإدراك المتزايد لدى جميع الأطراف بتأثير العلاقات التجارية و المنفعية في تطوير العلاقات السياسية[3].

ونتيجة لذلك عرفت العلاقات الجزائرية –الفرنسية تطورا في عهد الرئيس **بوتفليقة** خاصة إذا قورنت بما كانت عليه في عهد الأنظمة السياسية السابقة، حيث كانت عدة محاولات للمصالحة بين الطرفين كما أن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وبعض

[1] الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص124-125.
[2]- بن قرعة خليفة ، **الجزائر...والصديق اللدود**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 37.
[3] الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

الدول المتوسطية مثل إسبانيا وا يطاليا لم تعد تقلق فرنسا، لأن زيارة الرئيس **بوتفليقة** إلى فرنسا في جوان من عام 2000م أعطت دفعا قويا للعلاقات بين البلدين، حيث صرح الرئيس **بوتفليقة** عن رغبته في إقامة علاقات استثنائية بين الجزائر وفرنسا، كما طلب من فرنسا لعب دور الوسيط بين الجزائر والإتحاد الأوربي، وكان الهدف من هذا هو جلب الاستثمارات الأوربية عامة والاستثمارات الفرنسية بصفة خاصة نحو الجزائر.

من ناحية أخرى اعتٌبِرت زيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى الجزائر في ديسمبر 2001م ضد الولايات المتحدة الأمريكية- كتأكيد للأهمية التي توليها فرنسا للجزائر،كذلك بدا التقارب واضحا بين الدولتين من خلال تلاشي انتقادات الحكومة الفرنسية الموجهة ضد النظام السياسي الجزائري بشأن عدم نزاهة الانتخابات الرئاسية لعام 1999م وأيضا تخليها عن دعم التوجه الانفصالي لمنطقة القبائل حيث لم يسجل موقف فرنسي يدعو لمقاطعة الانتخابات التشريعية في شهر ماي 2002م.[1]

كذلك حاولت فرنسا بعث العلاقات الثنائية المتميزة مع الجزائر حتى في الميدان العسكري، حيث أرسلت فرنسا وزير الدفاع "**ميشال آليو ماري**" للجزائر في شهر جويلية 2004م، وهي الزيارة الأولى من نوعها منذ استقلال البلاد. واتفق الجانبان الجزائري والفرنسي على توقيع معاهدة صداقة وا إقامة شراكة في مجال الدفاع تسمح بتبادل الخبرات والتقنيات والمعلومات وتزويد الجزائر بالأسلحة والمعدات لمكافحة الإر هاب، وتجدر الإشارة هنا إلى إن فرنسا كانت قد منعت بيع أبسط الأسلحة مثل ذخيرة بنادق الصيد للجزائر وهي في أوج الأزمة الأمنية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. عبرت الجزائر من جهتها عن هذا التقارب من خلال مشاركتها ولأول مرة بفرق من القوات البحرية في احتفال إنزال جنوب فرنسا (طولون) الذي يعود إلى وقائع الحرب العالمية الثانية.[2]

[1] جعبوب محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2] - بن عنترعبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

وفي هذا السياق التنافسي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية قصد إقامة علاقات مع الجزائر ظلت فرنسا - نظرا لعدة أسباب تاريخية - تعتبر أن الجزائر منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي لا ينازعها فيها أحد، حيث بقيت باريس تنظر إلى جل المشاريع في الجزائر حكرا على فرنسا لوحدها. لكن هذا الاعتقاد اصطدم بسياسة مغايرة تبناها الرئيس **بوتفليقة** منذ وصوله إلى الحكم تقوم على تعدد الشركاء الأجانب بالنسبة للجزائر. فرغم مساندة فرنسا الرئيس **بوتفليقة** في حملته الانتخابية لعهدة ثالثة إلا أن قانون المالية التكميلي في سنة 2009م جمد العلاقات السياسية بين البلدين،، ورغم دعوة "**الإيليزي**" الرئيس **بوتفليقة** إلى فرنسا وموافقته على ذلك، ورغم انتعاش العلاقات التجارية بين البلدين، إلا أن التوتر أصاب العلاقات الثنائية إذ لم يلتق وزيرا الخارجية الجزائري "**مراد مدلسي**" ونظيره الفرنسي "**كوشنر**" حتى في "نيويورك" نظرا لأن فرنسا رأت في قانون المالية التكميلي الرئيس **بوتفليقة** عن وعوده لها بحصة الأسد من برنامج 155 مليار دولار أمريكي.

وفي ظل هذه الظروف حاولت بعض الدول الأوربية اغتنام الفرصة لتوطيد علاقاتها مع الجزائر، حيث زار وفد كبير من ألمانيا الجزائر، كما أرسلت بريطانيا وزير الدفاع ومسئول عن محاربة الإرهاب للجزائر في أكتوبر 2009م.[1]

4- السياسة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطية:

سعت الدول الأوربية من خلال طرح مشروع الشراكة - لفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها وذلك من خلال عقد اتفاق "لومي" بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والإتحاد الأوربي، في الوقت الذي كان هذا الأخير يدرج تعاملاته مع دول شمال القارة الإفريقية في إطار مشروع الشراكة الأوربية - المتوسطية من خلال عقد مؤتمر "برشلونة" عام 1995م، وترمي هذه الشراكة لتحقيق عدة أهداف كحل النزاعات بالطرق السلمية، واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة ظاهرة الإرهاب، وهذا في ظل المساواة في مبدأ السيادة بين الدول الأطراف.

[1] - **جريدة الخبر**، ع. 5777، 04 أكتوبر 2009م، ص 03.

وفي المجال الاقتصادي كان التأكيد على دعم الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة، وفتح الأسواق بصفة تدريجية حتى عام 2010م. ويعتبر هذا المشروع تأكيدا على التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي حول منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي.[1]

أما مشروع الشراكة الأوربية-المغاربية فقد عقدت أول لقاءاته في عام 1990م ضمن إطار منتدى خمسة زائد خمسة، حيث شاركت الجزائر إلى جانب كل من المغرب وتونس وليبيا وموريتانيا وا إسبانيا وفرنسا والبرتغال وا إيطاليا **ومالطا**. وكانت المبادرة تهدف إلى إحياء الحوار الأوربي-العربي، لكن أزمة "**لوكربي**" وفرض الحصار على ليبيا من طرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أوقف مسار الحوار إلى غاية سنة 1995م في مؤتمر "برشلونة" الذي كان يهدف إلى توسيع وتعميق الشراكة الأوربية المتوسطية بشكل عام، ومن أهم الدوافع وراء هذا المؤتمر هو خشية دول الاتحاد الأوربي وفرنسا على وجه الخصوص من تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا نتيجة للتطورات التي شهدتها الجزائر في بداية التسعينات، حيث أن قيام نظام إسلامي في الجزائر قد يتبع سياسات مناهضة للثقافة الغربية، ويهدد المصالح الاقتصادية الأوربية، لذا كانت عملية تكثيف الجهود الأوربية للحد من انتشار المد الإسلامي المتطرف. يضاف إلى ذلك تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الجنوبية لدول البحر المتوسط وهو ما أنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدول الاتحاد الأوربي.[2]

ووقعت الجزائر على اتفاق الشراكة الأوربية- المتوسطية في شهر ديسمبر 2001م وتضمنت الاتفاقية في جانبها السياسي عدة بنود تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة من خلال مايلي:

[1] رزيق المغامدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 261.

[2] الحاج علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامات القانون الدولي.
- تطوير آليات النظام الديمقراطي مع ضمان حق الشعوب في تكييف أنظمتها وفقا لثقافتها.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومحاربة التمييز العنصري.
- احترام التنوع الثقافي والإثني والديني للحد من التعصب.
- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء واحترام سيادة كل دولة.
- تسوية الخلافات بالطرق السلمية والامتناع عن التهديد أو استعمال القوة.
- تكثيف الجهود لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.[1]

5- العلاقات الخارجية بين الجزائر وروسيا:

عمل الرئيس **بوتفليقة** على تطوير شراكة إستراتيجية بين الجزائر وروسيا في عدة ميادين عسكرية وسياسية واقتصادية، فزيادة على الجانب العسكري نص الاتفاق على التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات والأسلحة، إضافة إلى التعاون القضائي.

أما الشق الاقتصادي في إطار الشراكة فركز على تبادل الخبرات في قطاعات المحروقات والطاقة و الصناعات المنجمية، وكذا نقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات الزراعية من خلال تبادل البعثات العلمية والتدريبية بين البلدين. ورغم كل هذا لم يصل الأمر باتفاق الشراكة بين الدولتين إلى درجة الحلف، وهذا ما أكدته الخطابات السياسية للطرفين، وحتى أن الجزائر أكدت ذلك ميدانيا عندما صوتت لصالح لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة ضد روسيا التي خرقت حقوق الإنسان.

ويمكن تفسير الموقف الجزائري الرامي إلى تطوير علاقاتها في شتى الميادين مع روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل سندا قويا للسياسة الخارجية الجزائرية في عهد وزارة

[1] **نفس المرجع**، ص 206.

الرئيس **بوتفليقة**، حيث كان الاتحاد السوفييتي يقاسم الجزائر توجهات السياسة الخارجية خاصة فيما تعلق بمناهضة الامبريالية والقوى الاستعمارية في العالم. أما بخصوص عدم تطور هذه العلاقات بين البلدين إلى درجة التحالف الاستراتيجي، فمرده إلى مبدأ نبذ سياسة التكتلات والأحلاف العسكرية الذي تبنته الجزائر كمحدد لسياستها الخارجية عقب انقلاب 19 جوان 1965م.[1]

6- العلاقات الخارجية بين الجزائر وا ٍيطاليا:

قام الرئيس **بوتفليقة** بـإبرام اتفاق صداقة مع ايطاليا عام 2003م قصد دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين، وا ٍقامة شراكة متوازنة ودائمة تقوم على التمويل الجزائري لإيطاليا بمادة الغاز الطبيعي من جهة، ومساهمة إيطاليا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية في الجزائر من جهة أخرى، حيث تستفيد الجزائر من نسبة 10 بالمائة من حجم الاستثمارات الخارجية الايطالية المباشرة والمقدرة بحوالي 250 مليون أورو. كذلك تسعى الدولتان لتنسيق جهودهما المشتركة في مجال محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا توحيد الرؤى على مستوى منطقة البحر المتوسط.[2]

يتضح من خلال الاتفاق السابق أن الرئيس **بوتفليقة** يهدف إلى بناء علاقات مع إيطاليا على أساس توازن المصالح، وهو ما ينطلق مع مبدأ رفض الهيمنة الأجنبية الذي تتبناه السياسة الخارجية الجزائري. كما يتضح من هذا التوجه سعي الرئيس **بوتفليقة** لإخراج الجزائر من عزلتها، وبعث الدور الإقليمي الذي كانت تتمتع به إبان تولي الرئيس **بوتفليقة** لوزارة الشؤون الخارجية، وذلك عن طريق البحث عن دعم دبلوماسي لتوجهات الجزائر ضمن الفضاء المتوسطي. كذلك تعكس بنود الاتفاق تركيز الرئيس **بوتفليقة** على قضايا التنمية الاقتصادية واعتقاده بضرورة الدعم الخارجي لتحقيقها.

---

[1] - بن عنترعبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[2] - **جريدة الخبر**، العدد 6056، جويلية 2010، ص 05.

المطلب الرابع: قيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتأثيره في صياغة القضايا الأمنية

بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001م كان هناك تغيير في تحديد مفهوم الأمن وسبل تحقيقه حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة قصد التعامل مع مصادر التهديد في العالم أي الدول التي تدعم الإرهاب أو التي أطلق عليها اسم "الدول الوقائية" و "محور الشر"، فطرحت الإدارة الأمريكية مبادرة مكافحة الإرهاب في إطار "الحرب الوقائية" أو "الضربة الإستباقية" لمواقع الإرهاب الدولي.

ورغم خروج هذا الطرح عن قواعد القانون الدولي، وعدم مطابقته لنص المادة الواحدة والخمسين الأمريكية أعلنت صراحة أن كل من لا يقف إلى جانبها في حربها ضد الإرهاب يعتبر ضدها. وهذا التوجه الجديد في عقيدة الأمن القومي الأمريكي والذي أخذ طابعها عالميا فيما بعد، ساهم في تسريع انضمام الجزائر إلى الحملة الأمريكية لمحاربة الإرهاب.[1]

ورغم انضمام الجزائر –بقيادة الرئيس **بوتفليقة**- إلى هذا المسعى العالمي لمحاربة أهم مصدر للتهديد الحالي في العالم والمتمثل في ظاهرة الإرهاب الدولي، إلا أن الرئيس **بوتفليقة** أبدى تصورا مغايرا في تحديد مفهوم الأمن، حيث عبر ذلك بقوله:"..... بالنسبة إلي، الأمن هو الرخاء، الأمن هو عدم وجود البطالة، الأمن هو توفير مقاعد في المدرسة لجميع الأطفال والأمن هو أن يكون باستطاعة أي شخص محتاج إلى العلاج إن يعالج، وبعد هذا كله قد تأتي عصى الشرطي".[2]

أ- تعزيز قدرات الدفاع الجزائري:

رغم التصور الجزائري الذي يؤكد على أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تعريف الأمن إلا أن الرئيس **بوتفليقة** لم يغفل دور الجانب العسكري في الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة. من هذا الإدراك كان سعي الرئيس **بوتفليقة** لتحديث قدرات الدفاع

[1]- بنجامين بابر، **إمبراطورية الخوف (الحرب على الإرهاب والديمقراطية)**، ترجمة: عمر الأيوبي،دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص 79.

[2] **عبد العزيز بوتفليقة، تصريحات وأحاديث صحفية** مر جع سبق ذكره، ص 34.

الوطني. فبالنظر إلى الدور الذي لعبه الجيش الجزائري في الحفاظ على الأسس الجمهورية للدولة من جهة وكذا ما لحق بالمؤسسة العسكرية من تهجمات خارجية شوهت سمعتها من خلال تحميلها مسؤولية بعض المجازر الإرهابية التي شهدتها الجزائر إبان مرحلة الأزمة (1992م-1999م) والتي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء، وقد اتهمت المؤسسة العسكرية خلالها بالتواطؤ مع الجماعات الإرهابية المسلحة.[1]

ومن هذا المنطلق أصبح الجيش الوطني الشعبي الجزائري عرضة لتهجمات العديد من وسائل الإعلام والمنظمات الغير حكومية "كالإتحاد الدولي لحقوق الإنسان" و "مراسلون بلا حدود"، وكذا "منظمة العفو الدولية" و "منظمة حقوق الإنسان"، وكانت من بين الاتهامات الموجهة إلى الجيش الجزائري أنه وقف في وجه الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات التشريعية لسنة 1991م، وعرقلة للمسار الديمقراطي، إضافة إلى اتهامه بممارسة التعذيب وا ٍعدام المعارضين السياسيين، والمشاركة في مجازر جماعية ضد المدنيين في بعض المناطق. وهنا نشير إلى الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الغير حكومية من خلال تسليط الضوء على بلد معين، سواء في جعله مقبولا على الساحة الدولية أو عزله وا ٍقصائه كما كان الأمر بالنسبة للجزائر.[2]

بناء على هذا الإدراك ونظرا لارتباطه التاريخي بمؤسسة الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات ثورة التحرير الجزائرية، سعى الرئيس **بوتفليقة** لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسة خاصة بعدما تعرضت له من اتهامات في أعقاب وقفها للمسار الانتخابي عام 1991م، وكان ذلك عن طريق التصدي لجميع هذه الاتهامات الخارجية بشأن تورط الجيش الجزائري في أعمال إرهابية أو التواطؤ معها، ثم السعي نحو تطوير هذه المؤسسة بالشكل الذي يمكنها من التعامل مع الظاهرة الإرهابية بكل احترافية، بحيث تصبح المؤسسة العسكرية تهتم بالدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية للجزائر، وكذا الحفاظ على استقلال البلاد، وذلك

[1] محمد جعبوب، **مرجع سبق ذكره**، ص 151.
[2] نزار خالد، معارفية محمد، ، مرجع سابق، ص 17.

فيإطار الالتزام بسياسة السلام، وحسن الجوار، والتسوية السلمية للخلافات التي تكون الجزائر طرفا فيها.[1]

ب- تصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لسبل محاربة الإرهاب وتحقيق السلم والأمن:

قبل الحديث عن الحلول المناسبة لمكافحة ظاهرة الإرهاب أو العنف السياسي سنبحث عن الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة.

ينطلق الرئيس **بوتفليقة** في تصوره حول مكافحة الإرهاب من أن القضاء على هذه الظاهرة ينبغي أن يكون من خلال استئصال جذور الإرهاب المتمثلة في مظاهر التخلف بكل أشكاله. هو المولد الأساسي لظاهرة الإرهاب، وبالنظر إلى الدور التاريخي الذي لعبته الدول المتقدمة أو الدول الاستعمارية في استنزاف خيرات دول العالم الثالث وبالتالي تفشي ظاهرة التخلف، فإن الدول المتقدمة يجب أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة من خلال استحداث هياكل وقطاعات منتجة، وكذا تأسيس علاقات إنتاج يكون من شأنها تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وما يؤكد صحة تصور الرئيس **بوتفليقة** حول تحقيق السلم والاستقرار السياسي هو نتائج العديد من الدراسات مثل دراسة "**فوغلمان**" و "**فلانغن**" التي أجرت على ستين دولة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1800م و1960م، حيث خلصت الدراسة إلى أن العنف السياسي يتزايد في الدول ذات المستوى التنموي المنخفض، ويؤول العنف إلى التناقض مع ارتفاع معدل النمو.

[1]Abderrahmane Mebtoul et autre, Enheux et Défis du second Mandat du Preisdent Bouteflika, vol.2(Alger : Casbah Edition, 2005) P 27.

كذلك أكد "**فريد فوندر مهيدن**" النتيجة ذاتها من خلال دراسته التي أجراها على أربعين دولة خلال الفترة (1960م-1975م). ومنه فظاهرة العنف السياسي، وحتى ظاهرة الإرهاب يمكن مكافحتها والحد منها من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.[1]

وفي السياق ذاته أجرى " جون وتلوك" – بهدف قياس العلاقة بين التبعية الاقتصادية والعنف السياسي- دراسة على عينة مكونة من خمس وعشرين دولة تمثل مختلف مناطق العالم الثالث، وخلص البحث إلى وجود علاقة عكسية بين التبعية الاقتصادية من جهة والعنف السياسي من جهة أخرى.

وبناء على هذه التجارب والدراسات أدرك الرئيس **بوتفليقة** دور علاقة التبعية المشكلة بين الجزائر ودولة المركز (فرنسا) في تنشيط وتيرة العنف السياسي الداخلي، وبالتالي كانت توجهات الرئيس **بوتفليقة** الاقتصادية على المستوى الخارجي ترمي في مجملها لإقامة علاقات تكامل اقتصادي متبادل ضمن علاقات شراكة في إطار مختلف الفضاءات الجغرافية للنشاط الاقتصادي الجزائري الخارجي مثل الفضاء المغاربي والفضاء المتوسطي والقارة الإفريقية[2].

وعلى المستوى الأمني شكل وصول الرئيس **بوتفليقة** إلى السلطة نقطة تحول في منحنى العمليات الإرهابية في الجزائر، حيث شهدت هذه العمليات تراجعا ملحوظا، خاصة وأن الرئيس **بوتفليقة** ركز جهوده للقضاء على أسباب هذه الظاهرة (الإرهاب) وقواعدها الخلفية في الداخل والخرج، ولم يقتصر على مكافحة الإرهاب بواسطة القوة العسكرية كما كان من قبل[3].

كذلك شكلت هجومات 11 من سبتمبر 2001م ضد الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول في السياسة الخارجية الجزائرية، نظرا لأن تلك الأحداث مثلت دعما لتصورات الجزائر

[1] - توفيق إبراهيم حسني، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 99 ، 285

[2] - توفيق ابراهيم حسني ،**نفس المرجع السابق**، ص 309

[3] - خالدي عيسى ، **بوتفليقة الرجل ومنافسيه**، ترجمة محمد ساري، وعلاوة بوجادي، انجاز المتيجة للطباعة ، الجزائر، 2004، ص106

بخصوص ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود، إضافة إلى ذلك ساهمت دبلوماسية الجزائر النشيطة على المستويين الإقليمي والدولي في فك العزلة التي كانت مفروضة عليها من الخارج، إذ أصبحت الجزائر ابتداء من سنة 2004م عضوا غير دائم في مجلس الأمن الدولي[1].

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001م عاملا حاسما في تغيير نظرة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي والدول العربية اتجاه الجزائر، حيث أن هذه الهجمة نبهت الرأي العام العالمي ومن ورائه الحكومات بأن الجزائر عانت بصفة مزدوجة من هذه الظاهرة، أي من هجمات الإرهاب الداخلي من جهة والحصار الخارجي من جهة أخرى. كذلك أكدت هذه الأحداث أن الإرهاب الذي ضرب الجزائر طيلة عقد من الزمن هو ذاته الذي هاجم الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

شكل مشروع الوئام المدني واستعادة السلم والأمن الداخلي الركيزة الأساسية في البرنامج الانتخابي الرئيس **بوتفليقة**، ورغم نجاح المشروع وحصوله على الدعم الجماهيري المطلق خلال استفتاء شهر سبتمبر 1999م وكذلك التحسن الملحوظ الذي أصبحت تتميز به الجزائر من الناحية الأمنية، إلا أن الرئيس **بوتفليقة** سعى للقضاء على الأسباب والظروف المولدة للظاهرة الإرهابية. فعلى المستوى الدولي عمل الرئيس **بوتفليقة** على تحسيس المجتمع الدولي والبلدان الكبرى على وجه الخصوص بخطورة الظاهرة الإرهابية التي عانت منها الجزائر طيلة عشر سنوات، والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الضحايا وكان هدف الرئيس **بوتفليقة** من هذه الحملة التحسيسية فك العزلة أو الحصار المفروض على الجزائر ومحاولة تحذير الدول الغربية مثل كندا، وألمانيا، وانجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية- هذه الدول التي كانت تشكل قواعد خلفية لدعم نشاط الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر - من عواقب الظاهرة الإرهابية.

[1] - بن اشنه، مرجع سابق، ص 73

رغم المصادقة على مشروع الوئام المدني من طرف الشعب وتراجع حالة التوتر التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية، إلا أن الرئيس **بوتفليقة** وافق على الانضمام في الحملة الدولية التي شنتها الدول الكبرى ضد الإرهاب وذلك بهدف حصول الجزائر على المعاملة بالمثل من قبل هذه الدول فيما يتعلق بتبادل المعلومات والتزويد بالأجهزة المتطورة لتأدية عمل المحاربة على أحسن وجه، حيث أظهر الرئيس **بوتفليقة** خلال زيارته إلى واشنطن في نوفمبر 2001م دعمه للموقف الأمريكي بخصوص محاربة الإرهاب، لكن هذا لم يمنع الرئيس **بوتفليقة** من التصريح بتصوره الشخصي حول محاربة الإرهاب حيث قال:" هذه المحاربة ستكون دون جدوى إذا لم نعالج ونهتم بقلع جذور المرض (الفقر، الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، وغياب العدالة الاجتماعية"[1].

حاول الرئيس **بوتفليقة** تأكيد تصوره حول ظاهرة الإرهاب في العديد من خطاباته السياسية، إذ قال في تدخله أمام الاجتماع العالي المستوى الإفريقي حول الوقاية من الإرهاب ومكافحته المنعقد في الجزائر في شهر سبتمبر 2002م:" كلنا يعلم أن الإقصاء والحيف والفقر المدقع، عوامل تشكل التربية الخصبة حيث تنبت إيديولوجيات التطرف والاختزال، تلك الإيديولوجيات التي تحبل بالعنف والإرهاب، وتزيد الاختلالات الاجتماعية ولعل مكافحة الفقر هي العنصر الأول الضروري لمكافحة الإرهاب".

وبالنظر للآثار الشاملة للإرهاب الدولي فإن مكافحته تتطلب بالضرورة تكاتف الجهود الدولية ضمن إطار تنظيمي تحت راية الأمم المتحدة،وذلك تجنبا لأي تجاوز محتمل قد يحدث على مستوى آلية مكافحة الإرهاب وتوجيهها ضد بلد معين أو ديانة أو ثقافة أو حضارة ما. كذلك أشار الرئيس **بوتفليقة** إلى تجربة الجزائر ودعوتها المتواصلة منذ أكثر من عقد من الزمن، إلى عقد اتفاقية دولية شاملة حول محاربة الإرهاب ، حيث يتم الاتفاق بشكل

[1] زوبير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص195-208

نهائي حول تحديد مفهوم الإرهاب بشكل دقيق ودون الخلط بينه وبين الحق في الدفاع المشروع ضد الاحتلال الأجنبي[1].

وقد لبت الجزائر دعوة مؤتمر "شتوتغارت" بألمانيا في أفريل عام 2004م أين دعت الولايات المتحدة الأمريكية قادة أركان جيوش دول منطقة الساحل (مالي، ونيجر، والسنغال، وموريتانيا، وتشاد، والمغرب، والجزائر)، غير أن حضور الجزائر لا يعني سيرها المطلق وفقا للإستراتيجية الأمريكية، فعلى سبيل المثال لا توافق الجزائر "واشنطن" على سياستها في الدعم المطلق لإسرائيل في الشرق الأوسط على حساب حركة التحرير في فلسطين التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية إرهابا تجب محاربته، كذلك عبرت الجزائر عن رفضها لمشروع القرار الأمريكي بخصوص أزمة "دارفور" لأنه مجحف في حق الحكومة السودانية. تظهر أيضا النظرة المغايرة الرئيس **بوتفليقة** بخصوص مكافحة الإرهاب من خلال تبنيه للحلول الوسطى وابتعاده على الطرح ألاستئصالي، حيث أن مشروع الوئام المدني وسياسة المصالحة الوطنية لا ترمي إلى إقصاء القوى الإسلامية من الساحة السياسية بل تسعى لتحسين دور القوى الإسلامية في المجتمع والسلطة.

وقد أعرب الرئيس **بوتفليقة** عن استعداد الجزائر للمشاركة في الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب، إلا أنه اشترطت أن يكون ذلك تحت غطاء منظمة الأمم المتحدة وآلياتها وفي إطار الشرعية الدولية مع تحديد واضح :"بأن الاحتلال والاستيطان يساوي الإرهاب"[2].

ونتيجة للجهود الدبلوماسية المكثفة التي قادها الرئيس **بوتفليقة** في مجال مكافحة الإرهاب الدولي وتجفيف منابعه تمكنت الجزائر من إقناع الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي على ضرورة إصدار قرار يجرم تمويل الإرهاب من خلال دفع الفدية قصد تحرير الرهائن. ووافقت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا على المقترح الجزائري، حيث أقر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009م القرار رقم

[1] شكري علي يوسف، ***الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد***، ايتراك للطباعة والنشر ، ط1، القاهرة، 2007، ص 70

[2] - عبد الحسن شعبان، **الإسلام في السياسة الدولية ، حوار الحضارات والإرهاب الدولي**، مجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد15،صيف 2007ص159

1904 المتعلق " بالتهديدات التي تستهدف السلم والأمن العالميين من طرف الأفعال الإرهابية"، وجاء هذا القرار لاستكمال اللائحة رقم 1373 الصادرة سنة 2001م والمتعلقة بتمويل الإرهاب، وكذا اللائحة رقم 1267 الصادرة سنة 1999م بشأن حضر تمويل نشاطات التنظيمات الإرهابية،ويعتبر هذا القرار تتويجا للجهود الدبلوماسية الرئيس **بوتفليقة** خاصة أن القرار جاء بعد الصدى الذي حققته مبادرات الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب خلال ندوة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بليبيا بين 30 جويلية 2009م، وكذا اجتماع شرم الشيخ لأعضاء حركة عدم الانحياز الذي انعقد بمصر في 15 جويلية 2009م[1].

يضاف إلى الانجازات الدبلوماسية للجزائر نجاحها في التضييق على تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، وكان ذلك بعد أن تمكنت الجزائر من إقناع دولة مالي بمطالب دول الساحل التي اعتبرت مالي دولة متواطئة مع الجماعات الإرهابية الناشطة على مستوى المنطقة، خاصة من خلال إيواء هذه الجماعات وكذا مبادلة الرهائن معها. وصدرت الموافقة المالية على لسان رئيسها "**أمادو تومانى توري**" الذي أكد بأن "السلطات المالية تشجع جيرانها بما فيهم الجزائر وموريتانيا، وحتى القوى الأجنبية الفرنسية أو الأمريكية على استعمال حق المطاردة داخل الإقليم المالي قصد القبض على الإرهابيين والمجرمين الناشطين على مستوى منطقة الساحل "[2]

لكن هذا الموقف المالي بقدر ما يخدم الجهود الإقليمية في محاربة الإرهاب في المنطقة، فانه من جهة أخرى يفتح المجال أمام قوى الاختراق الأجنبي خاصة الفرنسية وبدعم أمريكي بالمعلومات في 24 جويلية 2010م ضد معاقل الجماعات الإرهابية فوق التراب المالي بحجة تحرير الرهينة الفرنسي "**م.جيرمانو**"[3].

---

[1] - **جريدة الشروق اليومي** ، العدد 2801 ، 22 ديسمبر 2009 ، ص 03

[2] - **جريدة الخبر اليومي**، العدد 5657 ، 4 جوان 2009، ص 02

[3] - **Le Quotidien d'Oran** ? no 4756, 25 Juillet 2010, P02

وأكدت الجزائر استعدادها قصد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة خلال الدورة الرابعة للجنة المشتركة الجزائرية- البريطانية المنعقدة في شهر مارس 2010م "بلندن"، حيث أكد ممثل الوفد الجزائري **عبد القادر مساهل** على "ضرورة احترام جميع الدول للوائح واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، خاصة القرار الأممي رقم 1904 الذي يدين دفع للجماعات الإرهابية بكل أشكالها"، أيضا كان من أهم مخرجات هذا اللقاء الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك مهمته التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وفق آليات جديدة أكثر فعالية[1].

[1]- **جريدة الخبر اليومي**، العدد 2000 ، 23 جوان 2009، ص 05

خاتمة

خاتمة

من خلال تقصي السيرة الذاتية للرئيس بوتفليقة، وكذا محاولة استخلاص بعض سماته الشخصية وأهم توجهاته على مستوى السياسة الخارجية اعتمادا على أسلوب تحليل المضمون، يبرز دور العامل الشخصي للرئيس في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية وفي بلورة قراراتها، وذلك من خلال الاهتمام الكبير الذي يوليه الرئيس بوتفليقة لقضايا السياسة الخارجية بصفة عامة والمسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي على وجه التحديد، وهذا التوجه هو ناتج عن عناية الرئيس بالمعلومات والقضايا التي تو افق معتقداته وأهدافه المسطرة على مستوى السياسة الخارجية، في تاريخ تشكل الدولة الجزائرية، كعامل للوحدة الوطنية خصوصا إبان حرب التحرير الجزائرية.

أيضا يتجلى تأثير الرئيس بوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها تمثل أحد وسائل الحفاظ على الاستقلال الوطني والتصدي لكل محاولات الاستعمار الحديث بشكليه الاقتصادي والثقافي خصوصا وأن الجزائر كانت محل استعمار طويل وجائر.

كذلك يبرز تأثير بوتفليقة على مستوى السياسة الخارجية من خلال اعتماده على الوقائع التاريخية ، وكذا تجاربه الشخصية كمحك للتعامل مع القضايا الراهنة، حيث يلاحظ أن الرئيس يسعى محاولته لبعث الدور الإقليمي للجزائر، واعتماد الأحداث التاريخية ، وكذا تجاربه الشخصية كمحك للتعامل مع القضايا الراهنة، واعتماد الأحداث التاريخية كمحدد للسياسة الخارجية كتبني الجزائر(خلال فترة زمنية ماضية) لمواقف معينة مثل دعم حر كات التحرر في العالم، وعدم الانحياز، والمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، وهذه المواقف أصبحت تشكل حسب اعتقاد بوتفليقة محددات في السياسة الخارجية لا يمكن الحياد عنها. ومنه يمكن القول أن هناك انسجام بين سلوك السياسة الخارجية والتقاليد السياسية المؤسسة سلفا مثل تركيز العلاقات الجزائرية الأمريكية على الميدان الاقتصادي، وكذا طغيان التصورات والأحكام الجاهزة حول الآخر مثل اعتبار إسرائيل قوة استعمارية وعنصرية لا يمكن تطبيع العلاقات معها.

ومن جهة أخرى يتضح دور عامل التاريخ أو التجربة الشخصية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمصدر للسلوك الخارجي من خلال الاعتقاد الراسخ بنجاح التجربة الشخصية، وبالتالي وجوب تبنيها في الوقت الراهن والدفاع عنها كما هو الحال مع قضية المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتصفية الاستعمار.

ويظهر أيضا وزن الوقائع التاريخية كمحك للسلوك الخارجي من خلال التشبيه بالأحداث الماضية خصوصا تلك المتعلقة بالتجربة الشخصية إذ نجد مثلا الرئيس بوتفليقة يشبه بين قضية الصحراء الغربية وقضية الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي باعتبارهما مسألتي تصفية استعمار تقليدي يتطلب حلهما وا ٍجراء استفتاء عام يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره.

ويبرز كذلك تأثير الرئيس بوتفليقة في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال شعوره بالمسؤولية التاريخية، والدور الذي يجب أن يلعبه بهدف إتمام المهمة التاريخية المتمثلة في إقامة الدولة الجزائرية، واستكمال متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيزا للأسس السياسية لهذه الدولة وبما أن الظروف الداخلية والخارجية لم تكن مواتية لإكمال مسيرة بناء الجزائر، فإن سعي الرئيس بوتفليقة كان منصبا نحو تغيير الأوضاع بما يخدم أهداف البناء، وتجلى ذلك من خلال كثافة النشاط الدبلوماسي الذي انبثقت عنه عدة مبادرات حظيت بدعمٍ دولي وا ٍقليمي مثل محاربة الإرهاب ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد).

يتجلى أيضا تأثر سلوك السياسة الخارجية الجزائرية بالعوامل الشخصية للرئيس بوتفليقة من خلال الواقعية التي يرمي من خلالها إلى المقارنة بين تكلفة المبادرة أو الموقف على مستوى السياسة الخارجية والنتائج التي يمكن أن تحققها الجزائر، حيث بدا التوجه الواقعي في السياسة الخارجية للرئيس بوتفليقة من خلال دفاعه عن المواقف الدبلوماسية للجزائر مقابل ما يمكن أن تحصل عليه هذه الأخيرة من مساعدات ودعم من لدن هذه الدول، كذلك برز التوجه الواقعي للرئيس بوتفليقة في إبدائه لتحفظات حول بعض القضايا

والاشارة إلى إمكانية التخلي عن بعض مواقف السياسة الخارجية الجزائرية التي كانت تعد من المسلمات.

وبناء على سبق يمكن القول بان للعوامل الشخصية لصانع القرار في تحديد سلوكه الخارجي وبلورة توجهات السياسة الخارجية لدولته بصفة عامة، لكن تأثر السياسة الخارجية بالخصائص الشخصية للقائد السياسي مربوط بمدى تجدر وثبات النسق العقيدي لدى القائد، بحيث كلما كانت تصوراته وعقائده ذات عمق تاريخي وا يديولوجي، كانت لها قوة أكبر للبروز على مستوى قرارات السياسة الخارجية.

كذلك يشكل اهتمام القائد بقضايا السياسة الخارجية محددا رئيسيا في ظهور خصائصه الشخصية وتأثيرها على مخرجات السياسة الخارجية بصفة عامة، وذلك راجع إلى أن الاهتمام بمجال معين، ولكن السياسة الخارجية مثلا: يجعله يحظى بتركيز ومجهود كبيرين من قبل القائد، وبالتالي إمكانية أكبر لأن يحقق هذا الأخير نجاحا معينا في ميدان السياسة الخارجية وفقا لتصوراته ومعتقداته الخاصة.

زيادة على ذلك يتحدد دور العوامل الشخصية في بلورة توجهات السياسة الخارجية بناء على خبرة القائد في ميدان السياسة الخارجية، فالتجارب السابقة التي يكون القائد قد صادفها أو شارك في صياغتها تمنحه تصورا معينا بخصوص القضايا المماثلة، كذلك تساهم التجارب التي حقق القائد من خلالها نجاحات دبلوماسية في أن تجعل اهتمامه ينصب نحو ميادين محددة بهدف تكرار تلك النجاحات.

ورغم أن اهتمام القائد بقضايا السياسة الخارجية يشير بصفة أولية إلى حساسية اتجاه مستجدات البيئة الدولية ومحاولة التكيف معها، إلا أن نتائج الدراسة التي بين أيدينا تؤكد غير ذلك، بحيث أن اهتمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالسياسة الخارجية لم يحمله على النظر في نسقه العقيدي وتكييفه بالرغم من المستجدات التي حدثت على مستوى السياق الدولي، وذلك راجع لكون هذا الأخير يشكل حسب اعتقاد الرئيس فرصا يمكن استغلالها لتأكيد صحة نسقه العقيدي.

"السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس بوتفليقة ظلت رهينة"
"معادلته الشخصية، ووظفت المعطيات الداخلية والخارجية من"
"أجل زيادة قوة خطابها"

قائمة
المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- الوثائق الرسمية:

- المرسوم الرئاسي رقم 02/404 المؤرخ في 21 رمضان 1423 هـ الموافق 26 نوفمبر 2002 **المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية**
- عبد العزيز بوتفليقة، **تصريحات وأحاديث صحفية (04 فيفري-13 أكتوبر 2000)**(الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2001).
- عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل (05 سبتمبر- 31 ديسمبر 2000)**، ج 3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2001).
- عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل (04 سبتمبر- 19 ديسمبر 2004)**، ج 3 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2004).

ب- الكتب:

- إبراهيم رماني، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003**، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ،ط1، الجزائر ، 2003،
- أبو دية سعد، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية** المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،الأردن ،1983 .
- أحمد بدر، **الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة**، دار قباء للطباعة والتوزيع، القاهرة،1998.
- أحمد قورايا، **بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005
- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،2008،
- أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **حال الأمة العربية، 2005** النظام العربي في تحدي البقاء أو التغيير ، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2006،
- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية** دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1991.
- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002،
- بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت،1972.

- بن القبي صالح، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم** ومحاضرات أخرى ، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002،
- بنجامين بابر، **امبراطورية الخوف :الحرب على الإرهاب والديمقراطية**،ترجمة: عمر الأيوبي،دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
- توفيق إبراهيم حسني، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999 ،
- توفيق سعد حقي، **مبادئ العلاقات الدولية**، ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط3 الأردن ، 2006.
- جنسن لويد، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة ، محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم،عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،ط1، الرياض،1989.
- جورج كورتوا- تعريب المقدم هيثم الأيوبي،**لمحات في فن القيادة** المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط1.
- جورج كورتوا، **الطريق إلى القيادة وتنمية الشخصية**،ترجمة سالم العيسى،دار علاء الدين،ط1،دمشق،1999.
- الحسان أبو قنطار، **العلاقات الدولية**،دار توبقال، ط2،الدار البيضاء، 1990
- حساني السيد أبي بكر، **طريق الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع**مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1988.
- خالد نزار، ومحمد معارفية، الجيش الجزائري في مواجهة التضلية، محاكمة باريس، ترجمة خليل احمد خليل ، والبار فرحات، المؤسسة الوطنية للاتصال للنشر والإشهار، ط1، الجزائر ،2003.
- خالدي عيسى ، **بوتفليقة الرجل ومنافسه**،ترجمة محمد ساري، وعلاوة بوجادي، انجاز المتيجة للطباعة ، الجزائر، 2004،
- خليفة بن قرعة، **الجزائر...والصديق اللدود**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007 .
- د، ربيع حامد، **نظرية السياسة الخارجية**،مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1969.
- د، ربيع محمد محمود،**مناهج البحث في السياسة**،جامعة بغداد،1999 ،
- د،محمد فاضل زكي، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**،مطبعة شفيق،بغداد،1975.
- رماني ابراهيم ، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقية 1999-2003**،منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، ط1، الجزائر 2003،

✍ رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب،الجيش، الدولة**، دار الفارس للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2000.

✍ زيد منير عبودي، **القيادة ودورها في العملية الإدارية**،دار البداية،ط1،عمان ،2007.

✍ سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية**،دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، الاردن، 2006،

✍ السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**،دار الجيل،ط1،بيروت، 2001.

✍ شكري علي يوسف، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**،ايتراك للطباعة والنشر ، ط1، القاهرة، 2007.

✍ صالح بن قبي ، **الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم** ،الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2002.

✍ عبد الحسن شعبان، **الإسلام في السياسة الدولية** ، حوار الحضارات والإرهاب الدولي، (المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد15،صيف 2007)

✍ عبد الحميد إبراهيم **في أصل الأزمة الجزائرية 1958، 1996**مركز الدراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، 2001.

✍ عبد الخالق عبد الإله ، **الدبلوماسية العربية في عالم المتغير** بحوث ومناقشات ، الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت،ط1، أوت 2003،

✍ عبد الرحمان يوسف بن حارب، **الخليج العربي والتطورات السياسية** 1914،1971دار الثقافة العربية، الشارقة، 1995،

✍ عبد الرضا الطعان، **القيادة والحرب ، دراسة نظرية** ، مجلة العلوم السياسية ، العدد1، مطبعة لوفيست رافد ، العراق، 1988،

✍ عبد القادر رزيقالمخادمي، **التحول الديمقراطية في القارة الإفريقية** دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1، القاهرة، 2006،

✍ عبد الله بوقفة، **آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائر** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر ، 2005،

✍ عبد النور بن عنتر ،**الأزمة الراهنة والأمن القومي الجزائر ي** الأبعاد التاريخية والثقافية في الأزمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائرية،الجزائر ، 2004،

✍ عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،مادة:السياسة الخارجية** المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ج 3،بيروت،1990.

- عبد لطيف بن اشنه ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980 ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1980.
- عط محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية**،مجدلاوي للنشر والتوزيع ط1، 2004.
- علاء أبوعامر ،الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها،مؤسساتها،قواعدها،قوانينها . دارالشروقللنشروالتوزيع،الأردن. 2001.
- علي الحاج ،**سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربي بعد الحرب الباردة**مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2005.
- عنصر عياشي، **سيسولوجيا الديمقراطية والتمدربالجزائر**،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ط1،القاهرة، 1999.
- فضل الله محمد اسماعيل ،**أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث** دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، القاهرة، 2008.
- فودة عز الدين، النظم الدبلوماسية، مكتبة الآداب،القاهرة،1989.
- قورايةاحمد، **بوتفليقة بين الموهبة والقيادة**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2006.
- قيرة إسماعيل وآخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**،مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت، 2002.
- لياس بوكراع ، **الجزائر الرعب المقدس** ، ترجمة خليل أحمد خليل،الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر ، 2003.
- محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.
- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائري المعاصر**،وزارة الثقافة ، ج3، الجزائر، 2007.
- محمد بغداد ، من الفتنة إلى المصالحة أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر، دار الحكمة ، الجزائر 2007.
- محمد بوعشة،**الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب اللاثيوبيةالاريترية** ،دار الجيل، للنشر والطباعة والتوزيع، ط1، بيروت، 2004.
- محمد تامالت ، **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية**،شركة دار الأمة ، ط1، الجزائر، 2001.
- محمد جمال باروت وآخرون، **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية**مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2004.

✍ محمد شفيق ،**القيادة تطبيقات العلوم السلوكية في مجال القيادة**نهضة المصر لطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، 2009.

✍ محمد فاضل زكي، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ،مطبعة شفيق، بغداد،1975.

✍ محمد نصر مهنة، قضايا سياسية معاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997.

✍ مصطفى سويف،**مقدمة لعلم النفس الاجتماعي**، مكتبة الأنجلو المصرية ،ط2، القاهرة، 2006.

✍ مولود ديدان ،**نصوص القانون الدستوري الجزائري**،دار النجاح الكتاب،ط1، الجزائر ، 2005.

✍ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002.

✍ ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**،دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002.

✍ ناظم عبد الواحد الجاسور، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط1،عمان 2001.

✍ يحي أحمد الكعكي،**الشرق الأوسط وصراع العولمة**،دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2002.

✍ يوسف عبد الرحمان بن حارب،**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999.

ج- المقالات:

✍ أ، بلحاج هواري، السياسة الخارجية،**أجهزة ووسائل إعدادها وتنفيذها** مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع1، ديسمبر2013.

✍ إعداد الدكتور، ولد صديق ميلود،**تحليل السياسة الخارجية** كلية الحقوق والعلوم السياسية،ولاية سعيدة 2013_2014

✍ بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** المكتبة العصرية للطباعة ، النشر والتوزيع ، الجزائر، 2005،

✍ بومدين طاشمة ، **مدخل بديل للإصلاح لتمكين التنمية السياسية في الجزائر** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، عدد 1، سبتمبر 2009،

✍ حسنينتوفيقإبراهيم، **السياسةالخارجيةوالشرعيةالسياسيةفيالدولالنامية**،السياسةالدولية،العدد 86 ،أكتوبر 1986 .

✍ عمار بن سلطان ،**نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر**، (المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، عدد 3، 2003-2004 ،)

✍ يحي زوبير ، **جدلية السياسة الخارجية الجزائرية من 1992 ليوميا هذا**" محمد بجاوي (محرر)، آفاق الجزائر 2010 الديمقراطية والتطور ، ترجمة، شوام بوشامة ،دار الغرب ، وهران ، 2003،

د- الأطروحات والرسائل الجامعية:

✍ أمينة رباحي ، **التعاون التنافس في العلاقات اورو امريكية** ، ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2008،

✍ أمينة مزيان ، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية** ، دارسة العوامل والمتغييرات ، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2007.

✍ جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية** دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية(القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة ، 1985)،

✍ سيدو وقنالي صفية**ظاهرة القيادة وأثرها في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية،(دراسة حالة تركيا)،2013-2014** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة،2014.

✍ عديلةمحمد الطاهر، **أهميةالعواملالشخصيةفيالسياسة الخارجيةالجزائرية**، مذكرةمقدمةلنيلشهادةالماجستيرفيالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية:فرعالعلاقاتالدوليةوالعولمة ، كليةالحقوق قسمالعلومالسياسية. جامعةقسنطينة،2004-2005

✍ محمد جعبوب، **تأثير المتغير القيادي في السياسة الخارجية** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولة ، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي ، جامعة الجزائر 3 ، بن عكنون، 2011.

هـ- الجرائد :

✍ جريدة الخبر اليومي، العدد 5657 ، 04جوان 2009،

✍ جريدة الخبر اليومي، العدد 5777، 04أكتوبر 2009.

✍ جريدة الخبر اليومي، العدد. 5925، 04 مارس 2010.

✍ جريدة الخبر اليومي، العدد. 6056، 14جويلية 2010.

- جريدة الشروق اليومي ،العدد. 2607، 11ماي 2009.
- جريدة الشروق اليومي ،العدد . 2644، 23جوان 2009.
- جريدة الشروق اليومي ،العدد 2801 ، 22 ديسمبر 2009 ،
- جريدة الشروق اليومي ،العدد . 2877، 18 مارس 2010.
- جريدة العرب الأسبوعي، 09 فيفري 2008.
- جريدة القبس، العدد. 12800، 17جانفي 2009.
- أسبوعية الأيام الجزائرية،العدد 53، 2003/12/30
- جريدة الخبر ،العدد4036، 2004/03/17

- El-Watan.no.5039, Jeudi 09 Aout 2007.
- Maroc-Hebdo , no 545, 14 au 20 Février 2003,
- Le Quotidiend'Oran ? no 4756, 25 Juillet 2010,

و- المواقع الإلكترونية:

- عبد العزيز بوتفليقة فيخطاب إلى الأمة، الجزائر، 30 ماي 2003

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

- حديث عبد العزيز بوتفليقة معصحيفة" الحياة "اللندنية،، 28 جويلية1999

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

- عبد العزيز بوتفليقة فيخطاب إلى الأمة، الجزائر ،12 مارس 2002

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

- فيحديث لعبد العزيز بوتفليقة معأسبوعية" الوسط "اللندنية، 29 نوفمبر 1999

http ://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

- كلمة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد دراسة السياسة الخارجية لميلانو، إيطاليا، 17 نوفمبر 1999

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

- كلمة عبد العزيز بوتفليقة فيافتتاح أشغال الندوة الأولى لوزراء الطاقة لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية ،الجزائر، 12 فيفري2004

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche.htm

✍ كلمة عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي، أديس أبابا، 25 ماي 2004

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president/ / recherche/ recherche

✍ مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية، جوهانسبورغ، 18 أكتوبر 2001

recherche/ recherche.htm 8/http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president

✍ عبد الرحمن شريف، الرؤية الأمريكية للجزائر .. من الاقتصادي إلى الأمني! مأخوذ من موقع انترنيت:

http// www. islamonline. net /arabic/ politics/ 2015/ 09/ article 11.shtm

✍ عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي معمجلة" الحوادث "اللبنانية، 7 ديسمبر 2003

http://www.el-mouradia.dz/ arabe /president / interview/ recherche.htm

✍ ملفات ::: المصالحة الوطنية أصبحت نموذج عالمي ::: يوم: 29-09-2014 22:2

http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=20832

www.el mouradia.dz (31/08/2015) عبد العزيز بوتفليقة (الرسائل)

✍ International Crisis Group, La criseAlgériennen'est pas finie. in site interne

http : // medintelligence. Free. Fr/bdAlgercrisepas finie.htm

✍ L'ahouari ADDI, L'armée, la nation et la politique. In site internet

http://www.algeria-watch.org/Fr/article/analyse armee_nation_politique.htm

هـ- المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

✍ M ,Jerrold, **PsychologicalAssementofPoliticalLeaders**(U,S ,A :the University of Michigan Press,2003)

✍ Abdurrahman Mebtoul et autre, **Enheux et Défis du second Mandate du President Bouteflika, vol.2**(Alger : Casbah Edition, 2005)

✍ BELKACEM AhceneDjaballah**, Chroniqued'unedémocratie « mal traitée** » October 1988-Décembre 1992 » Alger : Editions Dar El –Gharb , 2005,

✍ BelkacemNabi, **OuVal'Algérie** « Edition Dahlab ,Alger,1991 »

✍ Boualem Ben Hamouda**, Citoyenneté et Pouvoir, Alger** : Dar Eloumma, edh,1,Alger,2006,

✍ CheurfiAchour, **la classepolitiqueAlgérienne** de 1900 a Hos JoursAlgericasbahEditions . 2001

✍ ChronologieAlgérienne 1983-2002 Alger, Centre National de Documentation de presse et de l'information ,2002,

✍ Herman Margaret G ,**Assessing Leadership Style : Trait Analysis ,** In M Jerrod(ed), **PsychologicalAssessment of Political Leaders**(U,S,A : the University of Michigan Press, 2003),

✍ Jerel A, Rosati, **« A Cognitive Approch to the study of Foreignpolicy »,** in Laura Neack(ed), ForeignpolicyAnalysisContinuity and Change in it's Second Generation(Hall : Prentice_Hall, I,N,C ,

✍ KhaledChaib, **Bouteflika, le président et son Bilan le Défi**, Alger ; Les Editions El Hikma, 4edm, 2004,

✍ LahrechBachir**, Bouteflika, une chance pour l'Algérie pour la Méditerranée pour la peaux** , France, La nouvelle Imprimerie

✍ M ,Jerrold, **PsychologicalAssement of Political Leaders**(U,S ,A : the University of Michigan Press,2003)

✍ Margaret Herman **« Assessing Leadership, Style** » Trait Analysis in .Jerrold (ed).OP.CIT

✍ RosatiJerel,**ACognitiveApproachtotheStudyofForeignPolicy,**inLauraN eack(ed)Foreign Policy Analysis Contnuinty and Change in It's Second Generation(hall : Prentice_Hll, I,N,C, 1995),

✍ William. B. Quandt**, Société et Pouvoir en Algérie**, tr. M'hamedBousemmane et autre (Alger ; Casbah Editions,1998)

✍ YahiaZoubir, **la politiqueEtrangèreAméricaine au Maghreb ; Constances et adaptation** « Journal d'étude des relations Internationale au Moyen-Orient , Vol 01 no 01 « Juillet 2006,

✍ YOUSFI.M'HAMED, **le pouvoir 1962-1978, Alger** : serra Graphic, 1992,

الفهرسة

الفهرسة

مقدمة

الفصل الأول: دراسة نظرية للقيادة السياسية ومفهوم السياسة الخارجية

المبحث الأول: ماهية القيادة

المطلب الأول: مفهوم القيادة

المطلب الثاني: التطور التاريخي للقيادة

المطلب الثالث: أنواع القيادة

المطلب الرابع: أهم نظريات القيادة

المبحث الثاني: دوافع وخصائص القائد

المطلب الأول: تعريف القائد

المطلب الثاني: خصائص القائد السياسي

المطلب الثالث: دوافع القائد السياسي

المطلب الثالث: البيئة المكونة لشخصية للقائد السياسي

المبحث الثالث: تطور مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: مناهج السياسة الخارجية

المطلب الرابع: أهداف السياسة الخارجية

المبحث الرابع: عوامل مؤسسات ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية

المطلب الثاني: مراحل صنع السياسة الخارجية

المطلب الثالث: المؤسسات التي تصنع السياسة الخارجية.

المطلب الرابع:وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

الفصل الثاني: : تأثير شخصية عبد العزيز بوتفليقة في السياسة الخارجية للجزائر

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن حياة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الأول: مولد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الثاني: المسيرة السياسية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الثالث: خصائص وسمات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلب الرابع: أهداف بوتفليقة من السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: أهم المعطيات التي تحدد دور القيادة في السياسة الخارجية

الجزائرية

المطلـــب الأول: الظروف السياسية المساعدة على بروز دور القائد في الجزائر

المطلب الثاني: أسس السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: أهم سمات الهوية الجزائرية

المطلب الرابع: أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الرابع: إعادة إحياء العمليات السياسية الخارجية من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

المطلـب الأول: أسلوب بوتفليقة في إدارة السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: إعادة بعث مكانة الجزائر خارجيا

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالث

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية على مستوى دول العالم المتقدم

الاستنتاجات

خاتمة

قائمة المراجع